



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق

متقدمة وناشئة مختارة

(مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي)

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة:

آلاء نوري حسين

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

عدنان كريم نجم الدين

الاستاذ المساعد الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي

2011م

1432هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنْ سَعِيهِ سَوْفَ يُرَى *
ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى *

صدق الله العلي العظيم

سورة النجم الآيات (39-41)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى... من كان حزنها حزن القضية وفرحها فرح الرسالة

التي اذا ذكرناها ذكرنا الطهارة كأصفي ما تكون

الطهارة والنقاء كأعذب ما يكون النقاء...

فاطمة الزهراء (عليها السلام)

الى... من كان دعائها نوراً أضاء لي الأرجاء...

أمي

الى... من كانت فرحة أبنائه جلّ ما أراح عنه الشقاء...

أبي

الى... من كان وجودهم سبباً يدفعني الى البقاء...

إخوتي

اهدي لهم جهداً متواضعاً...

هو أبسط ما أضع بين أيديهم

كجزء من الوفاء...

آلاء

شكر وتقدير

للك الحمد يارب كل أمر قضيت به

وأنا أضع لمساتي الختامية على البحث لا يسعني إلا أن أحمد الله وأشكره وأثني عليه الثناء الذي يليق بجلاله وعظيم سلطانه الذي

وفقني وإعداد هذه الدراسة .

حين تكون الحياة رحلة مصاعب وإرادة وطموح... تكون الأيدي التي تقدم المساعدة ملائكة طريق الرحلة ...

وبذلك يطيب لي أن أقدم بجزيل الشكر وفاق الامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي لما قدمه من نصح

وإرشادات علمية قيمة ، ولدعمه المتواصل وجهده الذي جاد به طوال مدة انجاز البحث فكان لخلق النبيل ورعايته المستمرة

دور كبير في دفعي لإكمال هذه الدراسة إلى المستوى الذي هي عليه . وشكري الخاص للأستاذ المساعد الدكتور عدنان كريم نجم الدين

لرعايته الأبوية واهتمامه البالغ في تحسين مستوى الرسالة فبذل من أجل ذلك الجهد والوقت فجزاه الله خيراً .

ولا يفوتني أن أقدم بالشكر الخاص وجزيل الامتنان إلى الدكتور عامر عمران علي سعة سريرته وجهوده القيمة في توجيهي

وإرشادي ، وعلى اهتمامه المتقاني وملاحظاته القيمة ودعمه لي بالعديد من المصادر التي اغنت جوانب البحث المتعددة فجزاه الله

عني خير الجزاء .

كما أقدم بشكري وتقديري إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء للدعم المتواصل لطلبة الدراسات العليا .

وجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المساعد الدكتور محسن عبد الله الراجحي رئيس قسم الاقتصاد الذي لم يخل بجهده ووقته .

كما أقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل ، أساتذة قسم الاقتصاد ، الذين قدموا لي الكثير من المعلومات العلمية

الثمينة ، كما أقدم بالشكر والامتنان إلى المهندسة زهراء محمد شويخ التي رافقتني في كل خطوة من خطوات كتابة البحث .

وأخيراً وليس آخراً أقدم بشكري واعتزازي الكبير لجميع اخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا قسم الاقتصاد لما قدموه

من دعم ولز يفوتني ذكر اخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا في الاقسام الاخرى في الكلية والكل من أسهم بجهده أو نصحه في انجاز هذا

البحث . والله ولي التوفيق

الباحثة



المحتوى

١٠٠٠

تحت المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
أ	الشكر والامتنان
ب	المستخلص
ج-ز	المحتويات
3-1	المقدمة
38-4	الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم
14-5	المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتضخم
11-5	أولاً: وجهة نظر المدارس الاقتصادية في التضخم
14-12	ثانياً: المساهمات الحديثة في تفسير وعلاج التضخم
20-15	المبحث الثاني: التضخم والسياسة المالية والنقدية
15	أولاً: التضخم والسياسة المالية
18-16	ثانياً: التضخم والسياسة النقدية
20-19	ثالثاً: التضخم والسياسة المالية والنقدية
38-21	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لسياسة استهداف التضخم
28-21	أولاً: سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية
31-28	ثانياً: متطلبات تطبيق سياسة الاستهداف
35-31	ثالثاً: تصميم سياسة الاستهداف
38-36	رابعاً: مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم
84-39	الفصل الثاني: استهداف التضخم في تجارب أسواق متقدمة وناشئة
61-40	المبحث الأول: تحليل تجارب الدول المختارة
41-40	أولاً: مفهوم الاسواق المتقدمة والناشئة
65-42	ثانياً: تجارب الاسواق المتقدمة والناشئة
49-42	1 - أسواق متقدمة (نيوزلندا ، بريطانيا)
61-50	2 - أسواق ناشئة (تشيلي ، تركيا)
84-62	المبحث الثاني: تقييم تجارب الدول المختارة
63-62	أولاً: النماذج السابقة لسياسة استهداف التضخم
84-64	ثانياً: الانموذج المقترح لسياسة استهداف التضخم
80-64	1- انموذج قياس أثر السياسة في النمو الاقتصادي
66-64	المرحلة الاولى: مرحلة توصيف الانموذج



رقم الصفحة	العنوان
74-67	المرحلة الثانية: مرحلة تقدير وتحليل النتائج الكمية
80-75	المرحلة الثالثة: مرحلة تحليل نتائج الانموذج
84-81	2- أساليب قياس مدى جودة تحقيق الهدف (هدف الاستهداف)
124-85	الفصل الثالث : إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي
101 -86	المبحث الأول : التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (2003-1980)
93 -86	أولاً : المدة الاولى من (1989-1980)
101 -94	ثانياً : المدة الأخرى من (2003-1990)
112 -101	المبحث الثاني : التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (2009-2003)
124 -113	المبحث الثالث : متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي
121 -113	أولاً : شروط التطبيق
124 -122	ثانياً : خطوات التطبيق
127-125	الاستنتاجات و التوصيات
137-128	الملاحق
147-138	المصادر

ثبت الجدول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
24	مؤشرات عن الدول التي استهدفت التضخم	1
31	التنسيق بين الأطر المؤسسية والتنظيمية واجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم	2
32	مقاييس التضخم الاساسي لدى بعض البنوك المركزية الاخرى	3
67	نتائج تقدير العلاقة الدالية بين معدلات النمو والتضخم في نيوزلندا	4
69	نتائج تقدير العلاقة الدالية بين معدلات النمو والتضخم في بريطانيا	5
71	نتائج تقدير العلاقة الدالية بين معدلات النمو والتضخم في تشيلي	6
73	نتائج تقدير العلاقة الدالية بين معدلات النمو والتضخم في تركيا	7
89	تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للمدة من 1980-2009 (100 = 1988)	8



ثبوت الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
45	مراحل استهداف التضخم في الاقتصاد النيوزلندي	1
49	اتجاه معدلات التضخم في الاقتصاد البريطاني للمدة من (1998-1970)	2
53	معدل التضخم في تشيلي للمدة من (1999 - 1985)	3
54	معدلات التضخم في تشيلي للمدة من (2007-1999)	4
55	توقعات التضخم في تشيلي للمدة من (2006-2001)	5
55	عدم ثبات معدلات التضخم في تشيلي للمدة من (1986-2006)	6
60	الشروط الأولية مع التضخم في تركيا للمدة من (1970-2004)	7
60	توقعات التضخم مقاس بـ (CPI) واستهداف التضخم في تركيا للمدة من (2006- 2002)	8



ثبت الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
128	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1980-1989	أ-1
129	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1990-2003	ب-1
130	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 2004-2009	ج-1
131	معدل النمو المركب لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1990-2009	2
132	أوزان مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1994-2008	3
133	نسبة الزيادة السنوية في مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1990-2009	4
134	معدل نمو التضخم الحقيقي والمستهدف والمتوقع في نيوزلندا للسنوات من 1990-2010	5
135	معدل نمو التضخم الحقيقي والمستهدف والمتوقع في بريطانيا للسنوات من 1992-2010	6
136	معدل نمو التضخم الحقيقي والمستهدف والمتوقع في تركيا للسنوات من 2001-2010	7
137	معدل نمو التضخم الحقيقي والمستهدف والمتوقع في تشيلي للسنوات من 1990-2010	8

المطبخ الإحصائي

٢٠٢٠

ملحف (1- أ)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1989-1980

الرقم القياسي العام	الإيجار	سلع وخدمات متنوعة	الخدمات الطبية والأدوية	النقل والمواصلات	الوقود والإضاءة	السلع المنزلية (الأثاث)	الأقمشة والملابس والأحذية	الدخان والكحوليات	المواد الغذائية	السنوات
41.7	57.1	27.4	42.3	61.4	58.6	45.5	43.5	44.1	37.3	1980
49.9	51.1	37.5	47.1	68.3	59.2	47.9	55.5	44.2	42.6	1981
56.6	55.5	44.9	64.3	92.6	76.9	56.2	66.9	50.3	53.2	1982
63.5	61.8	57.1	76.5	95.0	90.2	60.3	74.9	57.1	60.4	1983
68.5	72.2	67.5	90.9	85.8	90.2	66.9	83.9	72.9	63.8	1984
71.4	78.9	72.8	89.8	83.4	90.2	70.5	86.1	88.3	65.3	1985
72.3	83.9	72.9	87.6	77.1	94.1	72.2	86.7	95.5	65.8	1986
82.4	90.3	74.8	89.1	86.9	100	76.7	88.3	99.7	80.9	1987
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	1988
106.3	106.6	123.0	141.1	96.6	101.1	104.9	112.9	108.8	107.1	1989

المصدر: وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مديرية الأرقام القياسية

ملحق (1- ب)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1990-2003

الرقم القياسي العام	الإيجار	سلع وخدمات متنوعة	الخدمات الطبية والأدوية	النقل والمواصلات	الوقود والإضاءة	السلع المنزلية (الأثاث)	الأقمشة والملابس والأحذية	الدخان والكحوليات	المواد الغذائية	السنوات
161.2	108.4	194.3	152.1	158.0	108.9	198.7	157.1	275.4	176.0	1990
461.9	116.0	418.6	202.2	473.7	147.5	462.3	394.4	713.9	640.4	1991
848.8	134.4	878.2	358.8	1023.0	159.2	1192.3	934.9	1334.9	1104.7	1992
2611.1	175.8	2334.7	829.0	2944.7	249.7	3532.5	3247.4	4884.5	3483.1	1993
15461.6	296.7	15947.2	5375.8	16874.4	1953.0	18617.8	19606.2	27285.2	21020.4	1994
69792.1	639.7	63487.6	45717.5	58112.0	8097.3	60888.4	83830.4	88720.4	110323.7	1995
59020.8	1127.0	68053.5	63500.8	57061.0	16526.8	53220.3	75453.0	66063.3	84154.3	1996
72610.3	2032.6	77419.8	95144.4	79735.8	13569.7	65600.0	100159.4	71690.8	97213.2	1997
83335.1	3606.9	91243.7	125879.7	90509.3	16923.0	80866.7	94509.4	76228.8	108138.2	1998
93816.2	6267.4	100680.8	158444.6	125632.4	26411.6	95511.6	95841.9	87643.8	108145.4	1999
98486.4	9357.8	106086.8	171437.9	143393.6	23703.5	119090.4	92970.4	89785.8	104813.2	2000
114612.5	15452.9	106904.9	189695.2	151177.2	23335.4	113340.2	97386.8	84791.3	113398.6	2001
136752.4	25097.3	114839.7	207399.9	150137.0	23196.5	116011.9	100416.1	87310.0	123705.5	2002
181301.7	35570.5	129676.2	204999.3	185092.1	122379.2	116463.0	105553.5	74107.6	145551.8	2003

المصدر: وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مديرية الأرقام القياسية

ملحق (1- ج)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 2004-2009

الرقم القياسي العام	الإيجار	سلع وخدمات متنوعة	الخدمات الطبية والأدوية	النقل والمواصلات	الوقود والإضاءة	السلع المنزلية (الأثاث)	الأقمشة والملابس والأحذية	الدخان والكحوليات	المواد الغذائية	السنوات
230184.1	60363.0	157295.7	270209.2	208976.5	80469.6	116010.8	101708.6	59122.0	158279.0	2004
315259.0	85986.6	196268.9	290336.5	321081.3	160211.0	127654.0	111324.1	59488.3	193594.2	2005
483074.4	116160.6	264171.3	344146.1	736057.2	458237.7	147499.5	135231.5	68934.9	251392.7	2006
632029.8	143977.4	341288.8	383688.6	951894.9	786215.7	157468.3	146587.6	73101.4	286324.8	2007
648891.2	165240.0	374291.7	432126.2	939236.6	617895.1	168745.2	151175.1	79653.2	317657.6	2008
630713.1	178244.5	396096.6	429502.5	918227.2	387275.6	167955.7	145875.4	84270.2	341956.8	2009

المصدر: وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مديرية الأرقام القياسية

ملحق (2)

معدل النمو المركب لمكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1990-2009

الرقم القياسي العام	الإيجار	سلع وخدمات متنوعة	الخدمات الطبية والأدوية	النقل والمواصلات	الوقود والإضاءة	السلع المنزلية (الأثاث)	الأقمشة والملابس والأحذية	الدخان والكحوليات	المواد الغذائية	السنوات
149.102	22.308	141.458	104.015	154.51	78.129	147.93	162.568	150.72	160.27	1994 - 1990
6.094	57.84	9.66	28.220	16.672	26.674	9.421	2.714	0.243	0.398	1999 - 1995
18.505	45.184	8.195	9.526	7.823	27.692	0.522	1.812	8.016	8.592	2004 - 2000
14.876	15.695	15.077	8.146	23.386	19.306	5.64	15.554	7.213	12.05	2009 - 2005

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدولين (1-ب) . (1-ج) من الملحق الاحصائي

ملحق (3)

أوزان مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1994-2008

الإيجار	سلع وخدمات متنوعة	الخدمات الطبية والأدوية	النقل والمواصلات	الوقود والإضاءة	السلع المنزلية (الأثاث)	الأقمشة والملابس والأحذية	الدخان والكحوليات	المواد الغذائية	السنوات
11.5	0.5	1.5	4.9	2.1	3.1	9.7	3.5	63.2	2004-1994
43.52	0.32	3.15	6.3	20.9	0.59	1.81	0.23	23.18	2008

المصدر: وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مديرية الأرقام القياسية

ملحق (4)

نسبة الزيادة السنوية في مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بأسعار 1988) في الاقتصاد العراقي للسنوات من 1990-2009

الرقم القياسي العام	الإيجار	سلع وخدمات متنوعة	الخدمات الطبية والأدوية	النقل والمواصلات	الوقود والإضاءة	السلع المنزلية (الأثاث)	الأقمشة والملابس والأحذية	الدخان والكحوليات	المواد الغذائية	السنوات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1990
186.53	7.01	115.44	32.93	199.81	35.44	132.66	151.05	159.22	263.86	1991
83.76	15.86	109.79	77.44	115.95	7.93	157.906	137.04	86.98	72.501	1992
207.62	30.803	165.85	131.04	187.84	56.84	196.27	247.35	265.907	215.29	1993
492.14	68.77	583.05	548.46	473.04	682.13	427.04	503.75	458.607	503.49	1994
351.38	115.605	298.11	917.84	244.37	314.608	227.044	327.57	225.15	424.84	1995
-15.43	76.17	7.191	16.052	-1.808	104.102	-12.59	-9.99	-25.53	-23.72	1996
23.024	80.35	13.76	49.83	39.73	-17.89	23.26	32.744	8.518	15.51	1997
14.77	77.45	17.85	32.303	13.51	24.71	23.27	-5.64	6.329	11.23	1998
12.57	73.76	10.34	25.86	38.806	56.069	18.109	1.409	14.97	0.0066	1999
4.97	49.309	5.36	8.2005	14.137	-10.25	24.68	-2.99	2.44	-3.081	2000
16.37	65.13	0.77	10.64	5.428	-1.55	-4.82	4.75	-5.56	8.19	2001
19.31	62.41	7.42	9.33	-0.68	-0.59	2.35	3.1105	2.97	9.089	2002
32.57	41.73	12.91	-1.157	23.28	427.57	0.388	5.116	-15.12	17.659	2003
26.96	69.69	21.29	31.809	12.904	-34.24	-0.388	-3.64	-20.22	8.744	2004
36.95	42.44	24.77	7.448	53.644	99.095	10.036	9.45	0.619	22.855	2005
53.23	35.09	34.59	18.53	129.24	186.02	15.546	21.47	15.87	29.855	2006
30.83	23.94	29.19	11.49	29.32	71.57	6.75	8.39	6.04	13.895	2007
2.66	14.76	9.67	12.62	-1.329	-21.409	7.16	3.129	8.96	10.9431	2008
-2.801	7.87	5.825	-0.607	-2.236	-37.32	-0.467	-3.505	5.79	7.649	2009

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدولين (1-ب) . (1-ج) في الملحق الإحصائي

ملحق (5)

معدل نمو والتضخم الحقيقي والمستهدف والمتوقع في نيوزلندا للسنوات من 1990-2010

التضخم المتوقع (P2)	التضخم المستهدف (P1)	التضخم الحقيقي (P0)	معدل النمو	السنوات
11.392	5	6.091	0.055	1990
14.368	5	2.61	-1.659	1991
15.759	2	0.983	0.788	1992
15.479	2	1.315	5.146	1993
15.097	2	1.757	5.793	1994
13.397	2	3.746	4.396	1995
14.64	3	2.292	3.986	1996
15.576	3	1.197	2.117	1997
15.51	3	1.274	-0.055	1998
16.728	3	-0.15	4.317	1999
14.343	3	2.639	4.394	2000
14.351	3	2.63	2.656	2001
14.335	3	2.648	4.909	2002
15.105	3	1.748	4.19	2003
14.618	3	2.317	4.476	2004
13.71	3	3.38	3.269	2005
13.725	3	3.362	0.99	2006
14.567	3	2.377	2.836	2007
13.257	3	3.909	-0.155	2008
14.79	3	2.116	-2.09	2009
14.631	3	2.302	1.517	2010

Source: International Monetary Fund .World Economic Outlook .April 2011

ملحق (6)

معدل نمو و التضخم الحقيقي والمستهدف والمتوقع في بريطانيا للسنوات من 1992-2010

التضخم المتوقع (P ₂)	التضخم المستهدف (P ₁)	التضخم الحقيقي (P ₀)	معدل النمو	السنوات
6.932	4	4.297	0.146	1992
7.4	4	2.497	2.222	1993
7.345	4	2.71	4.28	1994
7.367	4	2.625	3.052	1995
7.415	4	2.442	2.885	1996
7.577	2.5	1.816	2.803	1997
7.644	2.5	1.561	4.114	1998
7.707	2.5	1.317	3.472	1999
7.824	2.5	0.867	3.915	2000
7.742	2.5	1.182	2.461	2001
7.718	2.5	1.274	2.097	2002
7.695	2.5	1.363	2.808	2003
7.7	2.5	1.344	2.951	2004
7.519	2.5	2.041	2.172	2005
7.452	2.5	2.3	2.787	2006
7.44	2.5	2.346	2.684	2007
7.107	2.5	3.626	-0.062	2008
7.498	2.5	2.12	-4.874	2009
7.181	2.5	3.339	1.251	2010

Source: International Monetary Fund .World Economic Outlook .April 2011

ملحق (7)

معدل نمو والتضخم الحقيقي والمستهدف والمتوقع في تركيا للسنوات من 2001-2010

التضخم المتوقع (P ₂)	التضخم المستهدف (P ₁)	التضخم الحقيقي (P ₀)	معدل النمو	السنوات
135.072	5	54.246	-5.697	2001
120.071	5	45.134	6.164	2002
87.407	5	25.338	5.322	2003
59.786	5	8.598	9.363	2004
59.095	5	8.179	8.401	2005
61.435	4	9.597	6.892	2006
60.047	4	8.756	4.669	2007
62.832	4	10.444	0.722	2008
55.914	4	6.251	-4.687	2009
59.733	4	8.566	8.199	2010

Source: International Monetary Fund .World Economic Outlook .April 2011

ملحق (8)

معدل نمو والتضخم الحقيقي والمستهدف والمتوقع في شيلي للسنوات من 1990-2010

التضخم المتوقع (P2)	التضخم المستهدف (P1)	التضخم الحقيقي (P0)	معدل النمو	السنوات
1.314	4	26.036	3.671	1990
5.459	4	21.785	7.968	1991
11.659	4	15.426	12.276	1992
14.29	4	12.728	6.999	1993
15.543	4	11.443	5.713	1994
18.672	4	8.233	10.631	1995
19.524	4	7.359	7.401	1996
20.719	4	6.134	6.708	1997
21.717	4	5.11	3.271	1998
23.446	4	3.337	-5.37	1999
22.953	4	3.843	4.462	2000
23.22	4	3.569	3.527	2001
24.273	4	2.489	2.159	2002
23.96	4	2.81	3.972	2003
25.671	4	1.055	6.041	2004
23.723	4	3.053	5.547	2005
23.392	4	3.392	4.591	2006
22.402	3	4.408	4.573	2007
18.201	3	8.716	3.7	2008
25.062	3	1.68	-1.693	2009
25.221	3	1.516	5.26	2010

Source: International Monetary Fund .World Economic Outlook .April 2011.

المستخلص

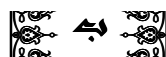
يعد التضخم مشكلة عانت منها جميع الاقتصاديات سواء كانت متقدمة ام نامية فهي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويترتب على عدم وجود استقرار في الأسعار تذبذب حجم الناتج المحلي وضالة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخل والثروات، ويتفق معظم الاقتصاديين على ان التحول في المستوى العام للأسعار يتم متابعته من قبل البنك المركزي واتخاذ الاجراءات الضرورية للحد منه، ومن هذا المنطلق يعد تحولاً ضمناً إذا ما عرفنا انه يمثل الانتقال من استهداف لعرض النقد بمفاهيمه المختلفة وذلك باستهداف سعر الصرف الى استهداف التضخم نفسة باستخدام ادوات السياسة المالية والنقدية نفسها، وبذلك وفي بداية التسعينات اتبعت العديد من البلدان أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار عرف "بسياسة استهداف التضخم".

وقد حاولت هذه الدراسة تقييم استخدام هذه السياسة ودراسة امكانية تطبيقها في اقتصاد كالاقتصاد العراقي الذي شهد ظروف اقتصادية قاسية خلال المدة (1980-2010)، متمثلة بالحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الأولى وما تلاها من حصار اقتصادي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وكذلك حرب مدمرة أخرى انتهت باحتلال العراق عام 2003، ونتيجة لهذه الظروف فقد شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعات حادة في معدلات التضخم وصلت إلى مستوى التضخم الجامح، وارتفاع في حجم الإصدار النقدي وتدهور كبير في سعر صرف الدينار العراقي.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها ، أن نسب نجاح سياسة استهداف التضخم كانت تختلف باختلاف الشروط والاجراءات اللازمة لتطبيق هذه السياسة.

ومن اجل التحقق من فرضية الدراسة فان هيكل الدراسة قسم الى ثلاثة فصول، تتناول الأول الإطار النظري للتضخم، والثاني اهتم بتحليل تجارب مختارة لأسواق متقدمة (نيوزلندا، بريطانيا) وأسواق ناشئة (شيلي، تركيا)، وإلى تقييم تجارب تلك الدول عن طريق التحليل القياسي لاستخراج النتائج. أما الثالث فقد تطرق إلى إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي من خلال دراسة واقع الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2010)، ثم دراسة متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي.

وقد توصلت الدراسة الى نتائج اهمها ان عدم توفر شروط تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد العراقي حال دون تطبيقها لكن بالإمكان اعتماد هذا الاسلوب في ادارة السياسة النقدية في المستقبل على ان يسبق ذلك تدليل الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة.



المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

شكل ارتفاع الأسعار المزمّن خطراً حقيقياً على الاستقرار الاقتصادي في أي دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية، إذ أن ظاهرة التضخم ليست حديثة بل هي ملازمة للأنظمة الاقتصادية كافة، فالآثار السلبية التي تتركها هذه الظاهرة كالحّد من الادخار وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي وغيرها، ولدت قناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الأساس للسياسة النقدية.

وأكدت العديد من التجارب والخبرات المتراكمة أن السياسة النقدية تؤثر في معدلات التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على الاستهدافات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف، إلا إن هذا الاعتقاد تراجع في الكثير من الدول وباختلاف مستويات تطورها بسبب عدم كفاءة هذه الآليات في بلوغ هدف الاستقرار، الأمر الذي استدعى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كاستهدافات وسيطة، وعرف هذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية بـ "سياسة استهداف التضخم"، التي تتمثل بالإعلان الصريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، على أن يصاحب ذلك إعطاء استقلالية كاملة للبنوك في تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة مع الالتزام بالشفافية في وضع السياسات وفي تطبيقها بما يعزز مصداقية البنك المركزي ويرسخ ثقة الأسواق بتلك السياسات.

وقد اختلفت سياسات استهداف التضخم من دولة لأخرى باختلاف شروط ومتطلبات تطبيقها مما أثار الشكوك عن فاعلية هذه السياسات في تحقيق مستوى مقبول من التضخم.

المفصل الأول

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

الإطار النظري للتصميم

تمهيد

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ارتبطت هذه الظاهرة بأغلب البلدان واختلفت حدتها باختلاف الاوقات التي سادت فيها وباختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجة تطورها.

أدى تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة التضخم إلى تباين آراء المفسرين لها على اختلاف الحقب الزمنية، وباختلاف المدارس الاقتصادية التي حاولت تسليط الضوء عليها، والتطرق للأسباب المؤدية لها. وسوف نتعرض الدراسة للسياسات الاقتصادية التي حاولت معالجة ظاهرة التضخم سواء السياسات المالية أو النقدية أو الاثنين معاً.

ركز المبحث الاول من هذا الفصل على وجهة نظر المدارس الاقتصادية في التضخم والمساهمات الحديثة في تفسير وعلاج التضخم. اما المبحث الثاني فقد إهتم بالسياسات المالية والنقدية المعالجة لظاهرة التضخم، وتناول المبحث الثالث تعريف سياسة استهداف التضخم وتوضيح الظروف التي تطورت فيها، كما درست متطلبات وإجراءات تطبيق هذه السياسة وتقييم أداءها .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتضخم

أولاً/ وجهة نظر المدارس الاقتصادية في التضخم

يعد التضخم مشكلة متأصلة في التاريخ الاقتصادي فوجوده مرتبط بظهور النظم الاقتصادية الدالة على وجود الفكر والمدارس والنظريات وما من حضارة تميزت بنشاط اقتصادي مميز ونظام نقدي واسع وكيان سياسي مستقل ألا وظهرت بوادر التضخم في اقتصاداتها. وسنلقي الضوء في هذا المبحث بشكل مركز على الآتي :

1. التضخم عند الكلاسيك.

فسر التضخم عند الكلاسيك من خلال نظريتهم (نظرية كمية النقود) التي ترى إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين كل زيادة في كمية النقد المتداولة وارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أنه كلما زاد المعروض النقدي المتداول حصلت مظاهر تضخمية تنعكس أساساً في ارتفاع الأسعار بافتراض ثبات العوامل الأخرى مثل سرعة دوران النقود وحجم المبادلات⁽¹⁾.

توجد صيغتان لنظرية كمية النقود هما :

أ- صيغة ارفينج فيشر

تفسر التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ عليه، فبالنسبة لأنصار نظرية المبادلات (اقتصادي الكلاسيك) فإنهم ينظرون إلى إن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود فقط، ذلك لأن نظريتهم تفترض ثبات حجم الناتج المحلي في الامد الطويل إذ إن الاقتصاد في الامد الطويل يميل للإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة، كما ان سرعة دوران النقود ثابتة في الامد القصير وتميل للثبات في الامد الطويل أيضاً⁽²⁾.

بسبب هذا الثبات فإن قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود (M) فإنها تسبب تغيرات تناسبية في قيم الإنتاج (أي حجم الإنتاج T مضروباً بالمستوى العام للأسعار P). بما إن حجم الإنتاج من السلع والخدمات يتحدد أساساً بعوامل العرض (العمل، رأس المال العيني، رأس المال البشري والموارد الطبيعية) ونظراً لأن النقود محايدة (حيادية المتغيرات النقدية على المتغيرات الحقيقية) فإن النقود لن تؤثر في الإنتاج.

1 - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص266.

2 - فايز إبراهيم حبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، جامعة الملك سعود، مطبعة الفرزدق التجارية، الرياض، 2000، ص327.

أن الإنتاج يتحدد بعرض عناصر الانتاج والتقنية المتاحة فان إجراء البنك المركزي بزيادة عرض النقد يسبب تغيرات تناسبية في القيمة التقديرية للإنتاج (P.T) وهذه التغيرات تنعكس بالتغيرات في المستوى العام للأسعار (P)⁽¹⁾.

ترجع هذه النظرية سبب التضخم إلى تزايد كمية النقود مستندة إلى جانب عرض النقد بمعنى أن قيمة النقود تخضع لذات القوى التي تخضع لها السلع في السوق والتي تتحدد بتساوي العرض مع الطلب عند نقطة التوازن⁽²⁾. يمكن توضيح الصيغة أعلاه رياضياً كالاتي⁽³⁾:

$$Ms.V = P.T$$

إذ إن:

Ms: كمية النقود المتداولة (المعروضة).

V: سرعة تداول النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم الانتاج.

ونتيجة لذلك فان قيام البنك المركزي بالزيادة السريعة لعرض النقد ستكون سبب ارتفاع معدل التضخم.

ب- صيغة كامبردج.

استطاع اقتصاديو كامبردج أمثال مارشال وبيجو وغيرهم تحسين الصيغة السابقة وإدخال تعديلات جوهرية عليها بإدخال فكرة الطلب على النقود (أي حجم الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لإغراض المعاملات إلى جانب عرضها). فوفقاً لهذه الصيغة يكون المستوى العام للأسعار مستقراً إذا كانت الكمية المطلوبة من النقود تساوي الكمية المعروضة منها وكالاتي⁽⁴⁾:

$$Ms = Md$$

إذ إن:

Ms = عرض النقد.

Md = الطلب على النقد.

¹ - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، جامعة البلقاء التطبيقية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص175.

² - أكلي، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات، ترجمة د. عطية مهدي سلمان، مراجعة د. عبد المنعم السيد علي، ج2، المستنصرية، بغداد، 1980، ص-ص 130-139.

³ - ناظم محمد نوري الشمري، نفس المصدر السابق، ص266.

⁴ - فايز إبراهيم حبيب، مصدر سابق، ص-ص 327-333.

ويمكن صياغة معادلة التوازن كالتالي:

$$M_s = K.P.Q$$

or

$$P = M_s / K.Q$$

اذ إن:

P = المستوى العام للأسعار.

Q = قيمة الناتج القومي أو الدخل الحقيقي.

K = الرصيد النقدي الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به.

إذ يمثل M_s جانب العرض على النقود ويمثل (Q, P, K) جانب الطلب عليها، فإذا ازداد الجانب الأيمن من المعادلة عن الجانب الأيسر أو العكس فإن المستوى العام للأسعار لا بد ان يتغير ويتحقق بالتالي التوازن عند مستوى جديد من الأسعار، فإذا افترضنا أن العرض النقدي زاد وظلت النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الدخل كرصيد نقدي ثابتة أيضاً لثبات سرعة دوران النقود في الامد القصير فضلاً عن بقاء الناتج القومي ثابتاً نظراً لوجود حالة التوظيف الكامل فان الأثر النهائي سيكون ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس نسبة الزيادة بعرض النقد مما يؤدي لزيادة الطلب على النقود بغرض المعاملات حتى تتساوى مع العرض النقدي⁽¹⁾.

وبهذا نستنتج أن تفسير معادلة كميردج لارتفاع الأسعار تستند إلى الافتراضات نفسها التي تستند إليها نظرية فيشر على الرغم من إنها ترجع التضخم لاختلال العلاقة بين العرض النقدي والطلب النقدي، إذ إن التضخم عند الكلاسيك ظاهرة نقدية ترتبط بكمية عرض النقد، كما انه تضخم فائض طلب أي إن ارتفاع كمية النقود ستولد ضغطاً على الطلب على المنتجات المعروضة المحدودة، فارتفاع الطلب الكلي يرفع من المستوى العام للأسعار.

2. التضخم عند المدرسة الكينزية.

قدم كينز تحليلاً مخالفاً لنظرية كمية النقود بتركيزه على التقلبات في مستوى الإنفاق القومي بوصفه المحدد الرئيس لمستوى الأسعار وذلك باستخدام أدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعجل بدلاً من التقلبات التي تحدث في كمية النقود⁽²⁾.

فسر كنز التضخم بزيادة حجم الطلب الكلي أي (طلب على السلع والخدمات والنقود) على حجم العرض الكلي بزيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار ويشمل

¹ - عبد القادر رمضان محمد، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، جامعة الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة- جامعة الإسكندرية- القاهرة، 2004-2005، ص-ص 173-176.

² - رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص-ص 53-63.

فائض الطلب هنا فائض الطلب في سوق السلع وفي سوق عوامل الإنتاج واللذان يكونان معاً الفجوة التضخمية (Inflation Gap) ⁽¹⁾.

وقد اسند كينز التضخم إلى انهيار الكفاءة الحدية لرأس المال عندما تبدأ حقائق التكاليف (ارتفاع معدلاتها) والمنافسة بالضغط عليها حتى تنهار فيعم التشاؤم وتنتشر البطالة وينخفض الاستثمار ويحدث ذلك بشكل سريع بفعل المضاعف الذي يعمل بشكل عكسي ويرفع سعر الفائدة فيزداد التفضيل النقدي من خلال تأثير التوقعات فتحدث الأزمة ⁽²⁾.

ويعتقد المؤيدون لنظرية كينز أن السياسة المالية والنقدية المقيدة يمكن أن تخفض معدلات التضخم، لكنهم يعتقدون أيضاً إنها سوف تأخذ وقتاً طويلاً جداً لكي تؤدي دورها بنجاح وأن العمالة والنتاج سوف يكونان تحت مستوياتها التوازنية في الأجل الطويل خلال هذه المدة ويخلصون إلى أن تخفيض التضخم من خلال استخدام سياسة مالية ونقدية مرنة يعد مكلفاً للغاية، وبسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بتخفيض التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية المقيدة فإن كثير من الكينزيين إن لم يكن معظمهم يؤيدون استخدام سياسات أخرى تندمج مع سياسات مالية ونقدية أقل توسعاً مثل برامج ترشيد الأسعار - الأجور التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد كارتر ضمن محاولة لتحقيق معدل تضخم أكثر انخفاضاً، وتخفيض التكاليف المرتبطة باستخدام السياسة المالية والنقدية المرنة وحدها وكذلك برامج الرقابة على الأجور والأسعار والبرامج المختلفة التي تعمل من خلال النظام الضريبي لدعم استقرار الأسعار والأجور ⁽³⁾.

3. التضخم عند المدرسة النقودية .

أنصار المدرسة النقودية يؤمنون بعدم وجود علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة إذ لا توجد صلة بين متوسط معدل البطالة ومتوسط معدل الأجور، فالتضخم ظاهرة نقدية ليست لها صلة بثبات الأجور ونقابات العمال، والسبب الرئيس لها هو زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج إذ إن المتغير الرئيس الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار لفهم تغيرات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج وليس إجمالي كمية النقود ⁽⁴⁾.

ونتيجة لذلك يمكن أن تؤثر النقود في كل من الإنتاج والأسعار في الأمد القصير، ولكن في غضون سنوات قليلة ونتيجة لأتجاه الاقتصاد للعمل بمقربة من مستوى التوظيف الكامل يتركز التأثير الرئيس للنقود في مستوى

¹ - علي نبع صايل، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات (1970-2000) والسبل المقترحة لمعالجته، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004، ص13.

² - جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ، الرياض، 1988، ص-ص 306-308.

³ - مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، 1999، ص-ص 425-426.

⁴ - علي نبع صايل، مصدر سابق، ص21.

لمزيد من الاطلاع انظر:

- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص-ص 475-483.

الأسعار، ومن ناحية أخرى تؤثر السياسة المالية بشكلٍ طفيف في كل من الإنتاج والأسعار في الأمدين القصير والطويل، ويعد ذلك جوهر الفكر النقدي⁽¹⁾.

وبمعنى أدق فإن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقد فإنها تكون غير فعالة على الأقل في الأجل الطويل، فالنقوديون يختلفون مع الكينزيون في ثلاث قضايا هي⁽²⁾ :

- فعالية السياسة النقدية
- التكاليف
- كفاءة برامج ترشيد الأجور والأسعار والبرامج المماثلة

كما إنهم يعتقدون أن التكاليف ليست بالحجم الذي افترضه الكينزيون وأن الانخفاض المنظم في معدل عرض النقد سوف يخفض معدل التضخم و يخفض توقعات العمال فيما يتعلق بمستوى الأسعار، لذلك فإن العمال سوف يعدلون عن طلبهم على زيادة الأجور وسوف يعود معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي كما أنهم سيرفضون برامج ترشيد الأجور والأسعار و يرون أنها غير فعالة في تقييد الأجور والأسعار، ويذهب النقوديون إلى حد أنها مسؤولة عن سوء تخصيص الموارد وعدم المساواة، كما أنهم يذهبون إلى أن السياسة الكينزية المرنة تؤدي إلى عدم الاستقرار والسبب هو أن معلوماتها عن حجم وتوظيف السياسة الكلية غير كافٍ لذلك فإن نماذج التوقعات تعطي نتائج غير صحيحة وسياسة الاستقرار المرنة سوف تكون مساوئها أكثر من محاسنها وأن الحل هو عدم إتباع هذه السياسة والعمل على زيادة عرض النقود بمعدل محدد وثابت يعادل معدل نمو الاقتصاد القومي في الأجل الطويل⁽³⁾.

4. التضخم عند المدرسة السويدية (نظرية التوقعات).

أن أهم ما جاءت به المدرسة السويدية بأنها تجعل من التوقعات (Expectations) أهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم، فهي تبدأ تحليلها بأن كل وحدة اقتصادية أمامها حجم معين من المعلومات وعند وضع التوقعات التي يبني عليها اتخاذ القرارات في المستقبل فلا بد من استخدام تلك التوقعات أفضل استخدام لكي تكون رشيدة⁽⁴⁾. كما يشيرون إلى فكرة نواة التضخم والتي تفترض وجود زخم لعملية التضخم (وهي قوة دافعة متأصلة في عملية التضخم) وليست أمراً ظاهرياً⁽⁵⁾، ويختلف المدافعون عن وجهة نظر التوقعات الرشيدة مع الكينزيين والنقوديين، فهم يعتقدون بعدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير كما إنهم ينتقدون الدراسات التي تزعم أن التكاليف مرتفعة فهم يرون أن الأفراد سوف يتحققون إن تضخما اقل سوف يحدث في المستقبل على

¹ - بول أ. سام ولسون وآخرون، الاقتصاد، دار ماكجرو هيل، 2001، ص736.

² - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص427.

³ - جيمس اجوارثيني، نفس المصدر السابق، ص426.

⁴ - رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1996، ص-ص 58-74.

⁵ - نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، 1973، ص-ص 73-78.

اعتبار إن التوقعات تعدل على أساس منطقي إذا ما أعلن البنك المركزي عن تنفيذه لسياسة نقدية أقل توسعية وبالتالي تتعدل الأجور والأسعار ولكن الناتج والعمالة سوف يظلان كما هما، وبما انه تم اعتبار عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة فإن معدل التضخم يمكن تخفيضه بدون تكاليف.

وفي هذا الإطار قدم فلنر (W. fellner) صورة أقل تطرفاً لنظرية التوقعات الرشيدة وهي (فرضية الإقناع بما تفعله الحكومة) (credibility) ويذهب إلى أن الافراد سوف يغيرون توقعاتهم المتعلقة بالتضخم بسرعة أكبر إذا اتبع صانعو السياسة سياسات حاسمة ومقنعة إذ تدعوهم هذه السياسات إلى الثقة بما تقوله الحكومة، فإذا كانت السياسة المتبعة سياسة مضادة لتضخم الطلب فإن التوقعات تدور على تضخم أقل في المستقبل و أن عملية التعديل تتطلب وقتاً أقل مما افترضه الكنزيون⁽¹⁾.

5. التضخم لدى مدرسة اقتصاديات جانج العرض.

تتلخص نظرية اقتصاديات العرض التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية في أن السياسات الاقتصادية يجب أن توجه نحو زيادة الإنتاجية والتي تعمل بدورها على زيادة العرض الكلي، فهم يؤيدون التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب التي يعتقدون أنها تقدم حافزاً للعمل والادخار والاستثمار⁽²⁾. ويتفق أصحاب هذه النظرية مع التوقعات العقلانية بشأن عدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة في الأجل القصير، وانه يمكن تخفيض كل من التضخم والبطالة في الأجل القصير إذا ما نفذت السياسات التي يوصون بها، كما يعتقد أنصار جانب العرض أن توقعات الافراد سوف تتغير سريعاً عندما ينجز برنامج العرض، ونتيجة لذلك تزداد الأجور والأسعار بسرعة أقل وتهبط أسعار الفائدة، وهذا يدل على أن تخفيض التضخم سوف يكون أكثر منفعة بدلاً من أن يكون مكلفاً⁽³⁾.

6. التضخم لدى المدرسة الهيكلية.

تكمن الجذور الفكرية للنظرية الهيكلية في تفسير التضخم بكتابات عدد من الاقتصاديين مثل تشارلس شولتز في دراسة له عن "تحليل الاتجاهات المعاصرة للتضخم في الولايات المتحدة" والتي نشرت عام 1959. ووفقاً لشولتز فإن تحليل التضخم يسفر عادة عن وجود خلل هيكلية ناشئ أساساً عن تغير هيكل الطلب مع عدم إمكانية مجارة هيكل العرض للتغير الذي حدث في هيكل الطلب.

ولعلنا نجد أن شولتز حلل فكرة التضخم الهيكلية بشكل مماثل للتحليل الكينزي الذي يستند إلى العلاقة بين قوى الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي، إلا أن الهيكليين المعنيين في هذا الصدد هم الاقتصاديون الذين تناولوا تحليل التضخم بالبلاد المتخلفة وعلى الأخص كتاب أمريكا اللاتينية، وهو اتجاه ينظر إلى الظاهرة التضخمية على أنها تعبر

1 - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص-ص 428-429.

2 - نفس المصدر السابق، ص-ص 342-345.

لمزيد من الاطلاع انظر:

-أكلي، نفس المصدر السابق، ص-ص 625-630.

3 - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص 429.

عن اختلالات هيكلية (Structural Imbalance) داخل الاقتصاد القومي، وهي اختلالات تلازم أوضاع التخلف الاقتصادي وتحديات التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الذي تعرضت له البلدان النامية هو تضخم هيكلية إذ تتعرض الأسعار إلى ضغط شديد خاصة في أوقات التنمية الاقتصادية بسبب الاختناقات التي يتعرض لها جهاز الاسعار في البلدان النامية لأنها تتحدث عن التضخم المتولد في هذه البلدان بفعل ما تعانيه من اختلالات هيكلية في بنيتها الاقتصادية والتي تعد من مصادر تخلفها⁽²⁾.

7. التضخم عند المدرسة المؤسسية.

تستند هذه المدرسة في تحليلها لمشكلة التضخم لجالبريث (Galbraith) فهو يرى أن كلاً من قوة الاحتكارات وقوة النقابات العمالية مسؤولتان عن أحداث التضخم والرابح هو المؤسسات الاحتكارية عندما يبدأ اللولب التضخمي بين الأجور والأسعار⁽³⁾.

ويمكن للدولة معالجة التضخم عن طريق تطبيق نظام رقابي مناسب على الأجور والأسعار والأخذ بأسلوب التخطيط الرأسمالي والتعاون الدولي، فالتضخم لديهم ناجم عن طبيعة المؤسسات الرأسمالية والصناعية وقوتها الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق وعلى فرض الأسعار فضلاً عن رد فعل النقابات للدفاع عن مصالح العمال، وبذلك فإن المؤسسيين ارجعوا ارتفاع الأسعار إلى صراع المؤسسات وليس إلى زيادة كمية النقود⁽⁴⁾.

يلاحظ انه على الرغم من اختلاف المدارس الفكرية في تفسيرها لظاهرة التضخم الا انها تشترك جميعا في ارجاع سبب التضخم الى زيادة عرض النقد.

1 - رمزي زكي، نفس المصدر السابق، ص-ص 83-84.
2 - عمر محمود عكاوي العبيدي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق (1980-2007)، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004، ص47.

3 - عادل عبد الغني محبوب، كيف تخلصت الدول الأوروبية من التضخم الجامح بعد الحرب العالمية الأولى، (دراسة تطبيقية لمفهوم التوقعات العقلانية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 15، 1994، ص-ص 64-65.
لمزيد من الاطلاع انظر:
- مدحت الفريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، جامعة البلقاء التطبيقية، دار وائل، الأردن- عمان، 2008، ص-ص 223-227.

4 - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1985، ص-ص 231-233.

ثانياً/ المساهمات الحديثة في تفسير وعلاج التضخم

1. خفض الإنفاقات الإجمالية.

إن الارتفاع كبير الحجم في النفقات الإجمالية هو الذي يولد التضخم وتكون السياسة الواضحة في المقابل خفض النفقات الإجمالية إلا أن هذه السياسة مكلفة، فالأثر الأولي لتخفيض الإنفاقات الإجمالية هو نقص في الناتج والعمالة أكثر مما يكون في الاسعار، ما لم تكن هذه السياسة المضادة للتضخم موثوق فيها بدرجة عالية أو تكون الأجور مرنة، وإذا ما أردنا تخفيض معدل التضخم سيتحتم رفع نسبة التضحية والتي هي تكلفة الناتج التي يتم التخلي عنها لخفض معدل التضخم درجة واحدة، وبالرغم من أن هذه التكلفة يمكن التدرج بها وخلال مدة زمنية معينة، إلا أن هنالك من يرى ضرورة النزول بمعدل التضخم المرتفع دفعة واحدة وفي وقت محدد، ويجادل أنصار التوافق التدريجي أن هذا أقل تكلفة لأنه يلزم الأجور والأثمان اللزجة بأن تتوافق، بينما يجادل أنصار معالجة الدفعة الواحدة من ناحية أخرى، وحثهم في ذلك أن التحول المفاجئ في السياسة ضروري لتغيير توقعات الأفراد وذلك أن الأفراد لن يعتقدوا في أن الحكومة سوف تلتزم بالسياسة التدريجية لفته مناسبة لخفض التضخم إلى معدله المستهدف⁽¹⁾.

2. سياسات الدخل Income polices

كان اتجاه سياسة الدخل في تفسير التضخم نفس اتجاه النفقات الإجمالية إلا أنها تختلف عنها في أن سياسة خفض النفقات الإجمالية هي سياسة غير مباشرة في حين سياسة الدخل هي سياسة لممارسة سيطرة مباشرة أو يقع على الأجور والأثمان، وتحاول ان تخفي تكلفة النزول بمعدل التضخم إلى أسفل، ولكنها بدلاً من أن تعمل من خلال تعبير البطالة فإنها تركز على تعبير توقعات الأثمان، فالكثير من أنواع التضخم دفاعي بسبب أن هؤلاء المنغمسين فيه -العاملين الذين يقدمون طلباتهم برفع إجورهم والشركات التي ترفع أثمانها- يتوقعون من غيرهم أن يفعلوا ذلك وان لا يرغبوا بالتخلف عن العمل، ويبدو من الواضح انه منعاً لزيادات ضخمة في الأجر والتمن، يمكن أن يوقف التضخم بتكلفة أقل نسبياً وتكون إحدى صيغ سياسة الدخل سيطرة صريحة على الأجر والتمن وتعد صيغة السيطرة على الأجر والتمن الأكثر جموداً لسياسات الدخل، وعلى الجانب الأقصى الآخر يكون ما يسمى (إظهار عظام الفك) أي ضد الحكومة لمحدودي الأجر والتمن أن يسلكوا طريقة مسؤولة وان يحتفظوا طوعاً بالمصلحة العامة في أذهانهم، وفيما بينهما توجد عدة سياسات مثل سحب عقود الحكومة في الشركات التي ترفع التمن بطريقة ضخمة أو تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تبقى داخل الإرشادات الخاصة بالأجر والتمن، وتصاغ سياسة الدخل أحياناً

1 - توماس ماير، دوسنييري، جيمس س، اليبير، روبرت ز، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة أ.د. السيد

أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص432.

لعقد اجتماعي إذ توافق النقابات على أن تستقر على زيادات أكثر انخفاضاً للأجر مبادلة مع ضبط للثمن بواسطة الشركات أو مع سياسة للعمال الكاملة... الخ⁽¹⁾.

3. ربط الإنفاق بالأرقام القياسية.

بسبب ارتفاع التكاليف التي ترتبط بتخفيض التضخم فإن بعض الاقتصاديين يوصون بربط الإنفاق بالأرقام القياسية وهو منهج يهدف إلى التغلب على مشاكل التضخم بدلاً من تخفيضه، ويستهدف ربط المدفوعات إذ ترتبط الأجور النقدية بالرغم القياسي لأسعار المستهلك وبهذا الشرط تزداد الأجور النقدية آلياً عند ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبالمثل تربط كل من الأجور والمرتبات والمعاشات وكذلك القروض ووثائق التأمين، كما تغطي أيضاً المدفوعات التحويلية الحكومية والنظام الضريبي، والجدير بالذكر أن هذه العملية قد لا يكون مرغوباً فيها عند حدوث تضخم بمعدل معتدل بسبب تكاليفها إلا أنها تصبح أكثر فعالية عند مستويات التضخم المرتفعة بسبب ارتفاع التكاليف المصاحبة لمعدلات التضخم المرتفعة والمتغيرة فضلاً عن ذلك فإن هذه العملية قد تجعل من الأيسر لصانعي السياسة أن ينتهجوا تلك السياسات المالية والنقدية الأقل توسعية والتي تقلل معدل التضخم⁽²⁾.

4. التوقعات المكيفة وتوقعات الانحدار الذاتي.

ويقصد بها المنهج التكيفي (الذي ينظر إلى الخلف) وينص على أن الأفراد يشكلون توقعاتهم ببساطة وبشكل تلقائي بناءً على معلوماتهم السابقة، وبموجب هذه الفرضية يقوم العاملون والمنشآت بإعداد توقعات عن المعدلات المستقبلية للتضخم من خلال حساب المتوسط المتحرك لمعدلات التضخم الحالية والماضية ومن المفترض أن تكون أوزان المتوسط المتحرك أعداد ثابتة وتتسم باستقلالية عن البيئة الاقتصادية التي تشمل السياسات المالية والنقدية المتخذة من قبل الحكومة بهذا الشأن ويتم التركيز في هذه الحالة على التوقعات النفسية أو الذاتية⁽³⁾.

5. أنموذج تحايل عقود الأجور.

وهي تحليلات أجراها جون تايلور - جامعة ستانفورد ويبين هذا النهج أن جزءاً مهماً من القوى العاملة تعمل بموجب عقود طويلة الأجل تكتب بينود اسمية (وليست حقيقية) ويحدد عقد عمل أنموذجي معدلاً ثابتاً من الأجر النقدي مدة سريان العقد إذ يمكن لسياسة اقتصادية كلية تستبق الأحداث أن تؤثر في البطالة ويمكن لصناع السياسة استخدام المعلومات التي تتاح لهم بعد العقد لاتخاذ خطوات تعمل على استقرار الاقتصاد ويعتمد الانموذج على طبيعة عقود الأجور المتداخلة التي تجعل كلفة التخفيض وإيقاف التضخم عالية جداً بدلالة ارتفاع معدلات البطالة وذلك لأن

1 - توماس ماير، نفس المصدر السابق، ص-ص 431-435.

2 - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص-ص 431-435.

3 - جيمس اجوارثيني، نفس المصدر السابق، ص453.

المنشآت والعاملين فيها كانوا قد وقعوا في شرك عقود الأجور الطويلة الأجل التي تم التفاوض عليها في ضوء التوقعات التي تم إعدادها في الماضي عن الأسعار والأجور⁽¹⁾.

6. أنموذج عطالة التضخم.

يقصد بعطالة التضخم انه يتواصل بالمعدل ذاته لمدة طويلة إلى أن تجعله الأحداث الاقتصادية يتغير، وبموجب هذا الانموذج فإن معدل التضخم الذي يمكن توقعه ودمج في العقود والترتيبات غير الرسمية يدعى معدل عطالة التضخم، كما أن عطالة التضخم يمكن أن تستمر لمدة طويلة بقدر ما يتوقع الافراد بقاء معدلات التضخم على حالها، وفي هذه الحالة يدمج التضخم في النظام الاقتصادي، ويمثل التضخم المدمج بالكامل في النظام توازناً محايداً أي توازن يمكن أن يحافظ على معدل معين لمدة غير محددة من الزمن.

كما لا يمكن أن يبقى التضخم على حالة لمدة طويلة جداً فالصددمات المتتالية من التغيرات في الطلب الإجمالي والتغيرات الحادة في أسعار النفط والمواسم الزراعية الشحيحة وتحركات سعر الصرف الأجنبي والتغير في الإنتاجية وأحداث اقتصادية أخرى لا حصر لها قد تحرك معدل العطالة ارتفاعاً أو انخفاضاً، وترتبط هذه الفرضية بفكرة المعدل الطبيعي للبطالة وهو المعدل الذي تتوازن عنده القوى التي تدفع تضخم السعر والأجر في الاتجاه الأعلى والأسفل عند المعدل الطبيعي ويكون التضخم ثابتاً لا يبدي توجهها للتسارع أو التراجع، وفي اقتصاد يسعى لتجنب معدلات عالية من التضخم يكون المعدل الطبيعي للبطالة أدنى مستوى يمكن الحفاظ عليه ويمثل بالتالي أعلى مستوى للعمالة يمكن الحفاظ عليه ويقابل المخرجات الممكنة لهذه الدولة، أي أن العلاقة المتبادلة ما بين التضخم والبطالة تبقى ثابتة مادام معدل التضخم المتوقع باقياً أو عطالة التضخم دون تغير ولكن حين يتغير معدل عطالة التضخم فان منحنى فيليبس في الامد القصير سوف ينتقل من موضعه ووفقاً لنظرية المعدل الطبيعي للبطالة وحسب هذه النظرية يجب رسم منحنى فيليبس طويل الامد على شكل خط عمودي يرتفع قائماً عند معدل البطالة الطبيعي⁽²⁾.

1-J.P. Taylor ,Aggregate Dynamics and Staggered Contracts, Journal of Political Economy ,Feb 1980,pp111-146.

2- بول سام ولسن، نفس المصدر السابق، ص-ص 617-624.

المبحث الثاني: التضخم والسياسة المالية والنقدية

أولاً/ التضخم والسياسة المالية Inflation & Financial Policy

تفيد مبادئ السياسة المالية بأن حصول زيادة في الطلب عند مستوى الانتاج الذي يحقق العمالة الكاملة سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ذلك أن فائض الطلب الكلي يكون تضخماً، وتنشأ الفجوة التضخمية والتي هي الكمية التي يزيد بها الطلب الكلي عند مستوى الدخل الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وإذا تمكن صانع السياسة من التنبؤ بدقة بالتضخم فإن السياسة المالية الفعالة يمكن أن تستخدم لمنع الفجوة التضخمية من الحدوث ومواجهة ارتفاع الأسعار، ذلك أن تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي يؤدي إلى إنقاص الطلب الكلي مباشرة مؤدياً بذلك إلى إبقاءه عند مستواه التوازني، وعلى العكس من ذلك قد تزداد الضرائب على الأفراد مما تؤدي إلى تخفيض الدخل الممكن التصرف فيه الأمر الذي ينجم عنه تناقص الاستهلاك⁽¹⁾.

ويتوقف الأثر الانكماشى لزيادة الضرائب على نوع السياسة الضريبية المفروضة، فزيادة الضرائب المباشرة على الدخل قد يكون لها اثر ضار في حافز العمل، ولكن أيضاً كم من الوقت سيأخذه التغير في السياسة ليكون أثره الرئيس على الدخل، وبالتالي فإننا نستطيع تقليل حجم الأثر السالب للتباطؤ بين السياستين (التباطؤ الزمني للإجراءات السياسية المالية والنقدية)⁽²⁾.

السياسة المالية والنقدية متصلة لا محال فالاقتصاديون يرون أن خلال الاتجاه الانكماشى قد يكون الاستثمار غير حساس نسبياً لانخفاض أسعار الفائدة وأن المستثمرين قد يمتنعون عن إقامة مشروعات استثمارية جديدة خلال الانكماش الحاد حتى لو عملت السياسة النقدية التوسعية على خفض اسعار الفائدة، ويرى الكينزيون الجدد بدلاً من ذلك إن خفض الضرائب يوفر حافزاً أسرع لزيادة الدخل، وأن تحقيق خفض في سعر الضريبة يعني خفض قيمة الضريبة المحصلة من دخول ملايين الناس الأمر الذي يؤدي إلى رفع الدخل الممكن التصرف به فوراً، وبالمثل تعمل الزيادة في قيمة الضرائب المحصلة من الافراد إلى خفض سريع للدخل الممكن التصرف فيه، ومن ثم انكماش الطلب الكلي.

كما يرى الاقتصاديون أن التخطيط الشامل المرن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويسمح لمخططي السياسة العامة بالاستجابة السريعة للتغير في الظروف الاقتصادية⁽³⁾.

¹ - جيمس اجوارتيني، نفس المصدر السابق، ص-ص 306-307.

² - توماس ماير، نفس المصدر السابق، ص502.

³ - جيمس اجوارتيني، نفس المصدر السابق، ص400.

ثانياً: التضخم والسياسة النقدية Inflation & Monetary Policy

تشير اغلب الدراسات إلى أن السياسة النقدية التقليدية (Traditional Monetary Policy) من بين السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم بعدّها جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تسعى من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف والتي من بينها استقرار الأسعار، ولا يتم بلوغ هذا الهدف إلا من خلال وسائل يمكن التأثير فيها بواسطة أدوات البنك المركزي الذي يقوم بإدارة السياسة النقدية داخل الاقتصاد.

و تتمثل الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في الآتي (1) :

1- الأدوات الكمية.

وهي الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي يتمكن من خلالها البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي ومن ثم على الكميات النقدية وبالتالي المستوى العام للأسعار، وتشمل الأدوات التالية :

أ- سعر إعادة الخصم (2).

وهو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند لجوء الأخيرة إلى إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية القصيرة الأجل التي بحوزتها، فالزيادة في سعر الخصم ترفع كلفة الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي كلفة الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية إلى الأفراد والمشاريع. وتلجأ السلطات النقدية إلى هذا الأسلوب عندما تواجه ضغوطاً تضخمية ناشئة عن النمو المفرط في الطلب الكلي إذ تقوم السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تقليص الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، ووفقاً للسياسة الانكماشية تقوم برفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض والسيولة التي يقدمها البنك المركزي وهذا بدوره سيؤدي إلى تقليل حجم الائتمان وبالتالي التقليل من التوسع في عرض النقد الذي يهدد استقرار مستوى الأسعار وفي الوقت نفسه فإن البنوك التجارية تلجأ إلى رفع سعر الفائدة على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية بمعنى إن البنوك ستقوم بنقل عبء كلفة الاقتراض إلى الأفراد والمؤسسات مما يقلل من طلب الائتمان ووضع حد للتوسع في منح الائتمان المصرفي والتقليل من الإنفاق النقدي وبالتالي تقليل حدة الضغوط التضخمية.

¹ - زينب عوض الله- أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الإسكندرية، 2005، ص200.

² - مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص-ص589-590.

ب- عمليات السوق المفتوحة⁽¹⁾.

ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية بهدف التأثير في الاحتياطات المصرفية وكذلك في أسعار الفائدة السائدة لدى المصارف التجارية بشكل خاص والسوق النقدية بشكل عام. وتلجأ السلطة النقدية إلى هذه الإداة لمقاومة الضغوط التضخمية والحد من التوسع في الائتمان و في عرض النقد وبالتالي التقليل من حجم الإنفاق النقدي فيدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية إلى الأفراد والمشروعات والبنوك والمؤسسات ضمن سياسة نقدية انكماشية، وبهذا سيؤدي إلى حدوث انكماش في الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وتقل قدرتها على منح الائتمان وينخفض عرض النقد ويتقلص الطلب الكلي، كما أن بيع الأوراق المالية يؤدي إلى تقليص حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما سيؤدي إلى تخفيض كمية النقود المعروضة والمعدة للإقراض وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإقراض من المصارف التجارية والى ارتفاع سعر الفائدة. وعليه فإن فاعلية هذه الأداة في معالجة التضخم تتوقف على طبيعة مصالح الأطراف الرئيسة (البنك المركزي والبنوك التجارية) وطبيعة السوق النقدية من حيث حجمه و شموله و اتساعه مما يجعله معبراً عن إمكانيات النقود والأثمان لاقتصاد معين وتوفر كميات كافية من الأوراق المالية المتمثلة في أدون الخزانه والأوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في السوق.

ج- نسبة الاحتياطي القانوني⁽²⁾.

ويقصد بها التزام كل مصرف تجاري باستقطاع جزء من ودائعه على شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، فمن خلال هذه الأداة يؤثر البنك المركزي في كمية الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية إلى الأفراد والمشروعات، ويرتبط تأثير هذه الوسيلة بإدارة البنك المركزي لها لمواجهة التقلبات الاقتصادية ولاسيما التضخم، وبذلك نرى إن التغييرات في متطلبات الاحتياطي يكون لها تأثير كبير في عرض النقد من خلال تأثيرها في الاحتياطات الفائضة التي تؤدي إلى زيادة خلق الودائع وبالتالي التأثير في كمية النقود المعروضة ومن ثم المستوى العام للأسعار.

¹ - عوض الدليمي، نفس المصدر السابق، ص-ص 595-596

لمزيد من الاطلاع انظر:

- مايكل ابد جمان، نفس المصدر السابق، ص 223.

² - ناظم محمد نوري الشمري، نفس المصدر السابق، ص 100.

لمزيد من الاطلاع انظر:

1- - عبد المنعم السيد علي، ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار

الجامعة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص-ص 367-370.

- عوض الدليمي، نفس المصدر السابق، ص 607 .

2. الأدوات النوعية⁽¹⁾.

- وهي مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة الهادفة إلى مراقبة وتنظيم الائتمان والتي يلجا إليها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد بهدف إدارة التضخم، ومن أهم الأدوات النوعية :
- (1). تنظيم الائتمان المقدم للمستهلكين لمواجهة الضغوط التضخمية والحد من الطلب على المواد الإستراتيجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- (2). تحديد هامش الاقتراض المطلوب والذي هو النسبة من ثمن شراء السندات التي لا تستطيع المصارف التجارية تمويلها بمنح القروض عليها للمستثمرين، والغرض من ذلك حماية القروض المصرفية من مخاطر تقلبات الأسعار.
- (3). التمييز بين أسعار الفائدة طبقاً للغرض من استعمال الائتمان، فمثلاً لو استعمل في قطاع الإنشاء سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لذا يقوم البنك المركزي بوضع حد على القروض الممنوحة للإنشاء ورفع أسعار الفائدة على تلك القروض.
- (4). الإقناع الأدبي بخلاف الإجراءات القسرية، يمكن البنك من إقناع المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة بالتزام السياسة التي يرغب بإتباعها سواء أكانت انكماشية أم توسعية.
- (5). الرقابة المباشرة التي يفرضها البنك المركزي على بعض المصارف كإجراء قسري والتي تشمل على عقوبات جزائية في حالة عدم التزامها بالسياسة الموضوعية من قبله.
- وبما إننا بصدد دراسة هدف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي فإن فاعلية السياسة النقدية تتحدد بثلاثة مستويات يتعلق المستوى الأول بفاعلية وسائل (أدوات) السياسة النقدية، والثاني بالبيئة والظروف التي يطبق فيها البنك المركزي السياسة النقدية كمدى استقلالته عن الحكومة، والثالث بمدى التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى منها السياسة المالية وسياسة سعر الصرف مثلاً.

1 - انظر :

- عبد المنعم السيد علي، نفس المصدر السابق، ص-ص 372-375.
 - عوض الدليمي، نفس المصدر السابق، ص-ص 612-671.

ثالثاً/ التضخم والسياسة المالية والنقدية.

تتداخل أهداف السياستين المالية والنقدية مادام أنهما أداتين للاستقرار يستوعبهما الاقتصاد الكلي، فبافتراض أن التعادل الريكاردي لا يستمر فهل يستطيع الفرد استخدام السياسة المالية بمعزل عن السياسة النقدية؟ أو على النقيض تتداخل السياسة المالية في السياسة النقدية؟.

حتى تتمكن من التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يجب أن يتشاركا في العبء بطريقة تستخدم المزايا النسبية في أفق كل منهما، وتقتصر هذه الطريقة على فكرة واحدة هي استخدام اختلاف محتمل في توقيتهما، فتغير الضرائب والنفقات الحكومية تأخذ وقتاً طويلاً في حين تتغير السياسة النقدية بسرعة، والذي يهملنا ليس مجرد مقدار الوقت الذي يأخذه تغيير السياسة ولكن أيضاً كم من الوقت سيأخذه أما الضرائب التصاعديّة على الدخل لها أثر انكماشى كبير لأنه يصعب نقل العبء الضريبي، أما الضرائب الغير مباشرة فتعد من الوسائل الفاعلة لتقليل آثار التضخم عن طريق سحب القوة الشرائية من السوق وبالتالي تقلل حجم الاستهلاك بسبب ارتفاع الأسعار أي تقليل حجم الطلب الكلي في المجتمع بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل لعناصر الانتاج⁽¹⁾.

هذا وان دفع الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي قد يحقق فائضاً في الموازنة العامة وبذلك فان الضرائب تأخذ من تيار الدخل أكثر مما يضيفه الإنفاق الحكومي، ويشير التحليل الكينزي إلى أن هذه هي السياسة المناسبة والتي توصف لمواجهة التضخم الناشئ عن فائض الطلب.

بذلك فان السياسة المالية المفيدة هي السلاح الفعال في مواجهة التضخم حتى قبل حصوله أي عند توقع قوى تضخم لكن ما يجدر الإشارة إليه هو أهمية معرفة الوقت المناسب لتدخل الحكومة لتنفيذ إستراتيجيتها لمواجهة التضخم⁽²⁾.

فالتخطيط المرن يجب أن يحدد على الأقل الحوافز الممكنة خلال مرحلة الانكماش الحاد والقيود التي يمكن استخدامها خلال مرحلة الرواج التضخمي، وفي إطار القدرة المحددة على التنبؤ بأحداث المستقبل فان السياسة العامة قد لا تحقق أهدافها دائماً⁽³⁾.

إن المزيج المالي النقدي يشير إلى القوة النسبية للسياسات المالية والنقدية وتأثيراتها في مختلف قطاعات الاقتصاد، ويعد التغير في المزيج المالي النقدي توجهاً يعمل على تضيق سياسة وتيسير أخرى على نحو يحتفظ بثبات الطلب الإجمالي ومن ثم ثبات مجمل الناتج، وتتمثل الفكرة الأساسية في عدّ كل من السياسة المالية والنقدية

¹ - مصطفى رشدي شيحة، نفس المصدر السابق، ص 68.

² - جيمس إجواريني، نفس المصدر السابق، ص 307.

³ - جيمس إجواريني، نفس المصدر السابق، ص 399-401.

بدائل في عملية إدارة الطلب، ولكن بينما يمكن استخدام ذلك الخليط البديل للسياسات المالية والنقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن لها تأثيرات مختلفة في تكوين الإنتاج فضلاً عن ذلك فمن خلال تغيير السياسات الضريبية المختلفة والإنفاق الحكومي والسياسة النقدية يمكن للحكومة تغيير ذلك الشطر من (GDP) المكرس للاستثمار التجاري والاستهلاك وما في الصادرات والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات.

وبصفة عامة فإن السياسة النقدية حالياً هي السياسة الأكثر رواجاً لتحقيق الاستقرار على الرغم من التشكيك بمدى فعاليتها في عملية تحديد الطلب الإجمالي، أما السياسة المالية فيتم الاستعانة بها بشكل غير أساسي لغرض تحقيق الاستقرار نتيجة للتأخيرات الطويلة والصعوبات السياسية التي تقف حائلاً في طريق التنفيذ أو التطبيق الناجح لها⁽¹⁾.

¹ - بول أ. سامولسن، نفس المصدر السابق، ص764.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لاستهداف التضخم

أولاً/ سياسة استهداف التضخم كإسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية.

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة. وقد مر مفهوم استهداف التضخم بثلاثة مراحل بدأت من استهداف أسعار الصرف ثم استهداف عرض النقد لتصل إلى استهداف رقم أو مجالات محددة لمعدل التضخم، كما إن هناك أسباب عده أدت إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

1- تعريفه سياسة استهداف التضخم. Inflation Targeting Policy

يستمر الغموض والجدل في كيفية اختيار الطريقة التي يمكن بها تعريف "استهداف التضخم"، وفي كيفية تصنيف البلدان أي منها يمكن إن نعه مستهدفاً للتضخم وأيها لا، وما المدة الزمنية التي يمكن إن تستغرقها البلدان في تطبيق سياسة الاستهداف حتى تصنف ضمن البلدان المستهدفة للتضخم؟.

بناءً على ما تقدم ظهرت العديد من التعاريف التي حاولت فك الغموض وتقليل حدة الجدل، ومنها ما جاء به كينث كوتنر (Kenneth N. Kuttner) الذي خلص إلى وجود جانبين في النظر بتعريف استهداف التضخم⁽¹⁾:

- الجانب الأول: يتعلق بالخصائص الملاحظة أو الظاهرة لإطار سياسة الاستهداف.

الجانب الآخر: يتعلق بمدى مثالية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية.

بالنسبة للجانب الأول فإن الإعلان الذاتي أي إعلان البنك المركزي عن أهداف سياسته لتخفيض التضخم هو أسهل الطرق لتميز استهداف التضخم، بشرط أن يكون الإعلان الذاتي نقطة بداية للاستهداف دون الجزم بذلك، ويسمى هذا التعريف بالتعريف العملي لاستهداف التضخم (A practical definition of inflation targeting).

أما الجانب الآخر فيعرف سياسة استهداف التضخم على أنها "قاعدة مثالية لسياسة نقدية".

وهناك انتقاد موجه إلى الجانبين، إذ يستند انتقاد الجانب الأول على وجود عدد من البنوك التي تقوم بالإعلان عن أهداف للتضخم إلا أنها لا تمتلك أي مميزات أخرى تدل على تطبيقها لسياسة الاستهداف مثل البنك المركزي الأوروبي، وبالعكس تصر بعض البنوك على أنها لا تطبق نظام استهداف التضخم بالرغم من امتلاكها لأغلب وفي بعض الأحيان لكل المميزات الأخرى مثل البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والذي أعلن ذاتياً عن استهداف التضخم.

1 - Kenneth N. Kuttner، "A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence"، 2004، p.7، <<http://www.rba.gov.au/publicationsandresearch/conferences/2004/kuttner.pdf>>

أما الجانب الآخر فيستند في انتقادها على ما جاء به مجموعة من الاقتصاديين منهم Mishikin و Truman اللذان يعتقدان أن استهداف التضخم كإطار لسياسة نقدية لا بد أن تكون له قواعد مثالية للسياسة النقدية، فلا يمكن أن يتعارض في الأدب الاقتصادي الإطار النظري مع ما هو عملي أكثر .

يعرف ايزر توتار (Eser Tutar) ⁽¹⁾ استهداف التضخم بأنه "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن هدف رسمي لمجالات أو فترات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لمدة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية".

ويعرف أيضا بأنه "سياسة كلية تهدف إلى تحقيق مستوى منخفض من التضخم مع المحافظة على تحقيق مستوى مرتفع للنمو الحقيقي، وبطالة منخفضة واستقرار مالي والمحافظة على نسبة عجز معقولة وليست مفرطة" ⁽²⁾.

كما يعرف استهداف التضخم على أنه "النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر وذلك من خلال قيام البنك المركزي بالإعلان عن معدل تضخم مستهدف ضمن مدى زمني معين" ⁽³⁾.

ويعرف الأستاذ إسماعيل أحمد الشناوي استهداف التضخم بأنه "من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، يمثل الهدف الأساس للسياسة النقدية" ⁽⁴⁾.

مما تقدم نخلص إلى أن استهداف التضخم هو أسلوب حديث لإدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية من خلال وضع إستراتيجية تستهدف معدل للتضخم كاستهداف مباشر، والوصول لاستقرار الأسعار في الأجل الطويل كاستهداف نهائي لها.

1 - Eser Tutar، "Inflation Targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy"، (MA thesis of Arts in Economics، faculty of the Virginia polytechnic Institute and state university، july 2002)، p.1.

2 - B.S.T.&Bernanke & F.S.Lau Bach & A.S. Mishkin & A. Sposen، "Inflation Targeting; lessons from the International Experiences"، Princeton university press، UK، 1998، p.10.

3 - المعهد المصري المصرفي، سياسة استهداف التضخم وقائع الندوة الثانية، القاهرة، مصر، ديسمبر 2003، ص17.

4 - إسماعيل أحمد الشناوي، "استهداف التضخم والدول النامية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين شمس، 2004، ص36.

2- نشأة سياسة استهداف التضخم وظروف تطورها.

اتجه العديد من الاقتصاديين منذ بداية السبعينات إلى تأييد الدور الفعال للسياسة النقدية في التحكم بمعدل التضخم والمحافظة على مستوى مرتفع للنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة مستندين إلى فكرة الاقتصادي (Phillips) التي تنص على وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة على المدى الطويل.

وكان الاعتقاد السائد أن إتباع سياسة نقدية توسعية سيصحبها ارتفاع معين في معدل التضخم مع المحافظة على مستوى منخفض من البطالة وزيادة مستوى الناتج المحلي إلا أن ما نجم عن هذه السياسة خلال مدة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين هو ارتفاع كبير في معدل التضخم وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، كما أدى التحرر المالي إلى بعض التغيرات في هيكل القطاع المالي وإلى استحداث بعض الأدوات المالية مما ساهم في إضعاف العلاقة التقليدية بين عرض النقود والدخل والأسعار وأسفر عن ذلك قيام بعض البنوك المركزية بإعادة النظر في السياسة النقدية المطبقة⁽¹⁾.

وبذلك واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر استخدام المتغيرات أو الاستهدافات الوسيطة كسعر الصرف وعرض النقد في تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة المتناقضة منها كزيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم. وفقا لهذه الظروف تأكد أن الهدف النهائي لأية سياسة نقدية يتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والإبقاء على الأسعار عند مستويات مستقرة ومنخفضة نسبياً، لذلك بدأت الأنظار تتجه نحو إطار السياسة النقدية المعروف باسم (استهداف معدل التضخم) كأحد أهم التطورات الحديثة في مجال عمل البنوك المركزية وبدأت تظهر فكرة إعطاء استقلالية كبيرة للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية لبلوغ هدف الاستقرار⁽²⁾.

بدأت أولى تجارب استهداف التضخم في الدول المتقدمة مثل نيوزلندا عام 1990، وكندا 1991، والمملكة المتحدة 1992، ثم تلتها باقي الدول الصناعية كاستراليا والسويد عام 1993.

شجع نجاح هذه الدول في تحقيق معدلات منخفضة ومستقرة للتضخم الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل شيلي عام 1991، وبولندا عام 1998، كولومبيا وكوريا عام 1998، وجنوب إفريقيا عام 2000، وهنغاريا وإيسلندا والمكسيك و الفلبين وبيرو عام 2002.

¹ – Lioyd B. Thomas، “Money، Banking and Financial markets”، south western part of the Thomson، 2006، p.578

لمزيد من الاطلاع انظر:

- جيمس جوارتيني، نفس المصدر السابق، ص-ص 446-449.
- المعهد المصرفي المصري، سياسة استهداف التضخم، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق، ص.2.

² - المعهد المصرفي المصري، سياسة استهداف التضخم، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق، ص.3.
لمزيد من الاطلاع انظر:

- ناجي التوي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، إصدارات جسر التنمية، 2000، ص.6.

ويوضح الجدول (1) بعض المؤشرات عن الدول التي استهدفت التضخم .

جدول (1) : مؤشرات عن الدول التي استهدفت التضخم.

البلد	السنة التي اعتمدت فيها سياسة الاستهداف	معدل التضخم %	التضخم خلال الاستهداف	التضخم المستهدف	التضخم بعد الاستهداف
نيوزلندا	1990	12	7.5	3-0	2.6
شيلي	1991	20	2.3	4-2	3.6
كندا	1991	6	7.5	3-1	2.5
المملكة المتحدة	1992	5.5	3.7	2.3	1.8
السويد	1993	6.7	4.7	3-1	2.4
استراليا	1993	6.6	1.8	3-2	4.4
كوريا	1998	6.2	4.1	2.5	4.1
بولندا	1998	6.2	7.3	6.8-5.4	5.5
البرازيل	1999	11.5	4.9	6-2	6.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Lloyd B. Thomas، "Money، Banking and Financial markets"، south western part of the Thomson، 2006,p.593.

-Kenneth N. Kuttner. A snapshot of inflation Targeting in its Adolescence,Country,Press,2004, p.p14-16.

ويمكن تتبع تطور سياسة الاستهداف من خلال الآليات التي اعتمدها بدءاً باستهداف سعر الصرف (Exchange rate targeting) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الاستهداف النقدي (Monetary targeting) في السبعينات والثمانينات ثم استهداف التضخم (Inflation targeting) في بداية التسعينات.

أ- استهداف سعر الصرف (Exchange rate targeting).

عرف هذا النظام خلال مدة ما بين الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينات، إذ اعتمدت معظم البلدان النامية على سياسة سعر الصرف الثابت كمتغير وسيط للتحكم في معدلات التضخم، ويمثل استهداف سعر الصرف نظاماً للسياسة النقدية تحاول من خلاله تحقيق معدلات منخفضة للتضخم عن طريق توكيل البنك المركزي مهمة تأسيس استقرار سعر الصرف عن طريق تغييرات سعر الفائدة مع تدخل مباشر في إدارة الصرف الأجنبي، وبهذا تتجنب البلدان التي تم ربط سعر صرفها بأسعار صرف بلد آخر من مواجهة شبح التضخم⁽¹⁾.

¹- كروتشي، محسن انزو وخان، الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد3، البنك الدولي للانشاء والتعمير، واشنطن، 2000،ص7.

ويكون استهداف سعر الصرف اما بشكل تثبيت سعر صرف العملة المحلية مع سعر صرف عملة بلد اخر اكثر استقراراً في مستوى الاسعار، اذ ان معدلات التضخم لا يمكنها ان تنحرف بعيداً عن معدل التضخم في البلد الذي تم ربط سعر صرفه بها، او بشكل السماح لسعر الصرف المثبت التقلب في مجال معين واذا ما حدث انحراف عن المدى المحدد يترتب على البنك المركزي التدخل لإعادته ضمن المستويات المحددة⁽¹⁾.

ويتميز هذا النظام بالبساطة، والوضوح، فضلاً عن اهميته في العمل على الحد من امكانية استخدام السياسة النقدية بصورة توسعية لتنشيط الاقتصاد في الاجل القصير بما قد يتعارض مع اهداف الاستقرار الاطول اجلاً، الا ان الخبرة الدولية في تطبيق هذا النظام اظهرت وجود العديد من السلبيات المرتبطة به واهمها⁽²⁾:

(1). فقدان استقلالية السياسة النقدية وعدم امكانية استخدامها لمواجهة الصدمات الداخلية غير المرتبطة بدولة عملة الربط.

(2). نقل الصدمات التي تواجهها دولة الربط الى الدولة المطبقة.

(3). تعرض الدولة المطبقة لهذا النظام لهجمات مضاربه على عملتها.

(4). يسبب هذا النظام هشاشة مالية للاقتصاد في الدول النامية ويحدث ذلك اذا ما تعرضت هذه السياسة للإخفاق في احد جوانبها، مما يجعل قيمة العملة المحلية المستقبلية غير مؤكدة، يساعد هذا الامر المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والحكومة للمزيد من الاقتراض بالعملة الصعبة فتضطر الدولة الى تخفيض قيمة العملة لينعكس سلباً على وضعية الشركات وبالتالي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

(5). يلغي هذا النظام اشارات الانذار المبكر التي تساعد البنك المركزي في متابعة سياسته التوسعية بدقة وبالتالي اضعاف المساءلة لصانعي السياسة النقدية.

(6). ان تثبيت العملة بسبب استخدام سياسة استهداف سعر الصرف يؤدي الى جلب رؤوس الاموال الاجنبية وبالتالي تنشيط عجلة التمويل، الا ان الدول النامية التي تتميز بانخفاض الاشراف والرقابة المصرفية سيؤدي بها الحال الى زيادة الاقتراض المصرفي مما يخلق وضعية سيئة لميزانيتها وبالتالي تنعكس سلباً على الاقتصاد.

وفقاً لذلك وبعد انهيار نظام بروتن وودز في اوائل السبعينات اصبحت اسعار الصرف غير فعالة كاستهدافات بسيطة، اذ ظهرت الحاجة الى اداة فعلية جديدة لتحقيق الاستقرار في الاسعار مما أتاح الفرصة لاختبار عرض النقد كأستهداف وسيط يمكن التحكم به ويعكس بصورة جيدة الهدف النهائي.

²- د.مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف؟، (بحث غير منشور) مقدم إلى قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ضمن بحوث المؤتمر العلمي الثاني، 2001، ص12. لمزيد من الاطلاع انظر:

- المعهد المصرفي المصري، الندوة الأولى، السياسات الاقتصادية الكلية والأداء الاقتصادي الكلي، أكتوبر، 2003، ص8.

² - F.S. Mishkin، "International experiences with different monetary policy regimes"، NBER working، March 1999، p.704.

ب- الاستهداف النقدي (Monetary Targeting).

اتبعت العديد من البنوك المركزية للدول المتقدمة استهدافات وسيطة تركز على نمو الكتلة النقدية لمواجهة التضخم، هذا التحول في الاتجاه نابع من قناعات قوية مرتكزة على النظرية النقدية المعاصرة لميلتون فريدمان التي تقتضي من البنوك المركزية الحفاظ على معدل نمو ثابت وضعيف للكتلة النقدية في حدود معدل نمو للقاعدة النقدية 4% سنوياً⁽¹⁾.

وبذلك حددت معظم الدول الصناعية لنفسها ابتداءً من منتصف السبعينات استهدافات تخص انواع مختلفة من عرض النقد للسيطرة على التضخم وتحديد هذه المجمعات مبني على فرضية استقرار الطلب على النقد ووجود علاقة وثيقة بين الهدف النهائي وعرض النقد المحدد⁽²⁾.

وفي ظل سياسة تحرير اسعار الصرف يصبح التحكم بالقاعدة النقدية هو الهدف او المتغير الوسيط وليس تثبيت اسعار الصرف، وحتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق الاستقرار في الاسعار يقوم بالتأثير على نمو العرض النقدي من خلال توجيه ادواته كسعر الفائدة، كونه له علاقة وثيقة بمستويات التضخم في الامد الطويل.

إذ تصبح امكانية نمو القاعدة النقدية او أي مجموعات نقدية مختارة كاستهدافات وسيطة هي العنصر الفاعل في تحقيق هدف استقرار الاسعار، وتصبح قدرة البنك المركزي مرهونة بمدى معرفته التجريبية بفعالية ادوات تلك المجاميع، يتبع ذلك كله التجارب المترامية لدى البنك المركزي التي خاضها عن مناخ وطبيعة القطاع النقدي والمصرفي وعن الاقتصاد عموماً⁽³⁾.

وبالرغم من كون الاستهداف النقدي آلية جيدة لكبح التضخم واحتواءها العديد من الايجابيات التي رافقت تطبيقها، الا ان حالات الاخفاق المتكررة ادت الى تعثر هذه السياسة، ويعود ذلك الى سببين يتعلق الاول بالتناقض بين اهداف السياسة النقدية مما يخلق عدم الثقة لدى الجمهور في اولوية الاهداف المراد تحقيقها، ويتعلق الآخر بضعف وتغير قوة ارتباط وتأثير الاستهدافات في الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في ظروف انعدام استقرار دالة الطلب على النقد نتيجة للابتكارات المستحدثة في الاسواق المالية وعدم توفر استقلالية كبيرة للبنوك المركزية في ادارة السياسة النقدية، كل ذلك ادى الى تخلي بلدان عدة كنيوزلندا وكندا واستراليا والمملكة المتحدة عن نظام

1- F.S.Mishkin. ، “the economics of money، banking and financial markets”، Columbia university،p.403.

2- F.S. Mishkin. ، “the economics of money، banking and financial markets”، Columbia university،p.403.

3- ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص3.
لمزيد من الاطلاع انظر:

- F.S. Mishkin ، “International experiences with different Regimes”، March 1999، op – cit،p.743.

الاستهداف النقدي والانتقال الى استهدافات لمعدلات محددة للتضخم كاستهدافات وسيطة وتحقيق الاستقرار في الاسعار في المدى الطويل، وقد عرفت هذه السياسة بسياسة (استهداف التضخم)⁽¹⁾.

1. أسباب تبني سياسة استهداف التضخم.

- تستند سياسة استهداف التضخم إلى العديد من الحجج والأسباب التي ألزمت الحكومات بإتباعها ومن بينها⁽²⁾:
- أ- ان نسبة التضخم هي المتغير الاقتصادي الكلي الوحيد الذي يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر فيه في الأجل الطويل.
 - ب- أن المعدلات المرتفعة للتضخم تضر بالفعاليات الاقتصادية والنمو، وان استهداف نسبة تضخم منخفضة ومستقرة مهمة وضرورية لإنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية الأخرى.
 - ج- من الجوهرى أن يكون استقرار الأسعار هو الهدف البعيد الامد للسياسة النقدية لان هذا الإسلوب للسياسة يساعد صناع السياسة لإبلاغ نواياهم إلى الجمهور وفرض درجة المسؤولية على البنك المركزي وعلى الحكومة وتعرضهم للمسائلة.
 - د- تخلي كثير من الدول عن نظم سعر الصرف المربوطة بعملة أو بسلة من عملات الدول التي تمثل أهم شركائها في التجارة الدولية، بعد ان ادى التركيز على استخدام سعر الصرف الثابت الى حدوث سلسلة من الازمات المصرفية والمالية مما اضعف الثقة بأساليب السياسة النقدية المختارة.
 - هـ- ان الابتكارات المصرفية والتحسين الكبير في كفاءة المصارف التجارية والمؤسسات المالية على مستوى العالم بشكل عام جعل الخدمات المصرفية اكثر جذباً وإنخفاض تكاليف هذه الخدمات قياسياً الى هوامش سعر الفائدة، مما جعل العلاقة بين عرض النقود ومستوى الاسعار ليست من القوة بما يكفي لاستخدام معدل نمو المعروض النقدي مؤثراً لتوجيه السياسة النقدية.
 - و- عدم استقرار العلاقة بين عرض النقد والتضخم خلق مشكلة للسياسة النقدية التي تستهدف عرض النقد مما ادى الى التقليل من قيمته، والتخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم.
 - ز- ان تأثير سياسة الاستهداف النقدي في معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات إبطاء زمنيته تكون غير محددة نتيجة لطبيعة عدم استقرار الاستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية وكذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي

¹ - Petursson، thorarinng، exchange rate of Inflation Targeting in Monetary policy، 2000، monetary Bulletin (2000/1)، <http://www.econ.com>.

لمزيد من الاطلاع انظر:

- ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص2.
- المعهد المصرفي المصري، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق، ص4.

²-See:

- B.S. Bernanke and Mishkin. F.S ،op-cit ،p.10.
- المعهد المصرفي المصري، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق، ص6.
- Mishkin. F.S، “Inflation Targeting”، July 2001، p.p8-9
<<http://www.gsb.columbia.edu/faculty/fmishkin/pdfpapers/01encyc.pdf>>.
- Mishkin. F.S، Stanley .G . Eakins، “Financial market and Institutions”، Columbia university، Wesley، 1997، p.211.

يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي والتي تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ أهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه انحرافات في معدلات التضخم.

ج- إن سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بإشارات كافية عن موقف السياسة النقدية، فإذا كانت هنالك صدمات نقدية فإن هذه السياسة لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة لكي تكون دليلاً جيداً لمساءلة البنك المركزي، فضلاً عن ذلك لا يساعد الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية و وضع البنك المركزي امام المساءلة لدى الجمهور، لذا يتطلب الامر ضرورة وجود استهداف وسيط للسياسة النقدية يؤدي الى زيادة فعاليتها في التأثير على استقرار معدل التضخم.

ثانياً / متطلبات تطبيق سياسة الاستهداف.

إذا كانت فعالية السياسة التقليدية في الحد من التضخم تنصرف الى الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف استقرار الاسعار، فإن فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى امكانية السلطة النقدية للتحكم في المعدل او المدى المستهدف للتضخم كهدف اساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط (العامة، والاولوية) ، اذ تدل الشروط العامة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه، في المقابل تدل الشروط الاولوية على فعالية السياسة النقدية.

1. الشروط العامة لاستهداف التضخم.

المعايير او الخصائص التي يجب ان تتميز بها الدولة حتى يمكن ان تصنف ضمن الدول التي تستهدف التضخم، واذا حصل نقص في شرط من هذه الشروط فلا نستطيع الحكم على انها مستهدفة للتضخم بالرغم من توافر الشروط الاخرى.

ويحدد F.S. Mishkin خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم هي⁽¹⁾ :

(أ). اعلان عام لاهداف رقمية للتضخم للمدة متوسطة الاجل.

(ب). التزام مؤسستي بان هدف استقرار الاسعار هو الهدف الاول للسياسة النقدية في الامد الطويل مع الالتزام او التعهد بتحقيق الهدف.

(ج). استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوى على العديد من المتغيرات ليس كمجرد مجاميع نقدية او اسعار صرف يمكن ان تستخدم لتقريب ادوات السياسة بل يجب ان تتوفر لدى البنك المركزي اليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.

¹-see:

-Mishkin. F.S, "Inflation targeting", July, 2001, p.10.

- Mishkin. F.S "Inflation targeting in Emerging market countries," American Economic Review, Vol 90, No2, may 2000, p105.

(ع). زيادة شفافية السياسة النقدية ومصداقيتها من خلال التواصل مع الجمهور والاسواق المالية وتبادل المعلومات معها.

(ه). زيادة مسؤولية البنك المركزي بغية انجاز الهدف النهائي من خلال اخضاعه للمساءلة.

2. الشروط الاولية (الاساسية).

توجد ثلاثة شروط اولية لفعالية سياسة استهداف التضخم هي (1):

(أ). استقلالية البنك المركزي.

يعد من اهم الشروط الاولية التي تساعد البنك المركزي للوصول الى الهدف النهائي من استخدام سياسته النقدية وتعني باستقلالية البنك المركزي اعطاه قدرأ أكبر من الحرية في استخدام سياسته النقدية وتوجيه ادواتها بشكل فعال لبلوغ اهدافها، ويتميز البنك المركزي المستقل بثلاث خصائص (2):-

(1). انفصالية كاملة لمجلس صانعي السياسة للبنك المركزي عن رجال السياسة او السياسيين وان يكون

الاعضاء تم تعيينهم من ذوي الخبرة لمدة طويلة مع حمايتهم من الاستغناء عن خدماتهم بصورة عشوائية.

(2). اعطاء البنك المركزي سيطرة مباشرة وكاملة تتجاوز مسالة بناء ادوات السياسة النقدية.

(3). ان يكون للبنك المركزي امر رسمي معطى لتحقيق اسقرارية الاسعار كهدف اولي يسعى الى تحقيقه

ويمكن ان يتضح ذلك من حصول تضارب مع بقية الاهداف مثل استقرار اسعار الصرف (ان سياسة

استهداف التضخم تعمل فقط في اطار نظام سعر الصرف المرن)*، او تعزيز الاستخدام العالي إذ أن ان استقرارية الاسعار يجب ان تاخذ الاسبقية العليا، ووفقاً لما ذكر فان على البنك المركزي عدم تمويل عجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي مع عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام باسعار فائدة منخفضة او الابقاء على سعر صرف اسمي معين والتركيز على هدف استقرار الاسعار بالدرجة الاولى.

وبناءً على ما ذكر من خصائص يتوجب ان لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل

النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الاسعار في الاجل الطويل.

¹ - F.S Mishkin، "Inflation targeting"، July، 2001، op-cit، p.12

لمزيد من الاطلاع انظر:

- Eser Tutar، "Inflation Targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy"، op-cit، p.5-6.

2- F.S. Mishikin، "Inflation targeting in Emerging market countries"، op-cit، p.106.

* - المعهد المصرفي المصري، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق، ص.3.

(ب) امتلاك هدف وحيد.

يعني هذا الشرط توفر هدف واحد لسياسة استهداف التضخم هو معدل او مدى محدد للتضخم لمدة زمنية محددة أي تخلي البنك المركزي عن أي استهدافات اسمية أخرى مثل الاجور او مستوى التشغيل او سعر الصرف الاسمي يمكن ان تتعارض مع تحقيق الاستقرار الاسعار في الامد الطويل⁽¹⁾.

(ج) وجود علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.

يجب ان تكون هناك علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم ويمكن التنبؤ بها ، كما يتوجب على السلطة النقدية ان تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه ، وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة وذلك من خلال بناء إنموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد والايجاز للسياسة النقدية لاستخدام ادواتها المتاحة بفاعلية من اجل اعادته الى مستواه أو مداه المحدد، ولا بد ايضاً من ان تكون هناك اسواقاً مالية متطورة وساندة للنشاط الاقتصادي، فاذا حدثت انحرافات للتضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب⁽²⁾.

ولعلنا بعد استعراض اهم الشروط العامة والاولية لسياسة استهداف التضخم نجد ان اعتماد تطبيقها يتطلب تحقيق تلك الشروط والاحذ بعين الاعتبار كل مراحل تطبيق هذه السياسة كاسلوب حديث لادارة السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار في الامد الطويل بما يخدم تحقيق معدل نمو اقتصادي امثل، وبلوغ مستويات تشغيل مرتفعة، ويمكن اظهار ذلك في الجدول (2) من خلال احداث التكامل بين الاطر المؤسسية والتنظيمية ومختلف العمليات التي يتطلبها تصميم سياسة الاستهداف.

¹- Stephen. G. Cecchetti، “Money banking ،and financial markets”، brandeis university، 2008، p.393.

² -المعهد المصرفي المصري، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق، ص6. لمزيد من الاطلاع:

-Van der merwe، E.J.، 2004، “Inflation Targeting in South Africa”، Occasion p.19.<<http://www.reservebank.co.za>.

جدول (2):التنسيق بين الاطر المؤسسية والتنظيمية واجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم.

الاطار المؤسسي	
الاطار القانوني للبنوك المركزية	يتمتع باستقلالية كاملة وتتمثل اهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الاسعار واسعار صرف العملات وعادة ما يكون قيامه بتمويل العجز في الموازنات العامة مفيداً ومخطوراً في الاسواق الناشئة كافة
تصميم سياسة استهداف التضخم	
اعلان استهداف التضخم	يتم الاعلان من قبل الحكومة او بشكل مشترك مع البنك المركزي الا اذا كان استقرار الاسعار محدداً بوضوح كهدف اساسي للبنك المركزي
المدى الزمني لاستهداف معدل التضخم	غير محدد في الدول ذات معدلات التضخم طويلة المدى، وسنوي في الدول التي تكون في حالة تراجع معدلات التضخم
مؤشر الاسعار	يتم استخدام مؤشر اسعار المستهلك في غالبية الاسواق الناشئة ومؤشر التضخم الاساسي في الدول الصناعية
مقاربة استهداف التضخم	يتم في غالبية الاسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة على استهداف هامش او مدى معين بحد اعلى وادنى للتضخم، في حين تم في حالات محددة استهداف معدل محدد له
الشفافية والمصادقية	بيانات صحفية عن التغيرات في السياسات، تقارير دورية عن توقعات مسار التضخم، حوار وتواصل مع القطاع الخاص، ومنشورات عن النماذج
النواحي التنظيمية للبنوك المركزية	
آلية صنع القرار	اعتمدت عدة بنوك مركزية منظوراً أكثر اتساعاً، وبنية تنظيمية لامركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على اسس من التقييم النوعي
لجان السياسة النقدية	توجد لجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الاقتصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالاجماع
تنظيم البنك المركزي	تمت اعادة هيكلة البنوك المركزية في الاسواق الناشئة بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات، التنبؤ بالتضخم وتحليل السياسات

المصدر: ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية، اصدارات جسر التنمية، 2006، http://www.arab_api.org/develop1.htm.

ثالثاً / تصميم سياسة الاستهداف

تقوم السلطة النقدية بدراسة عدد كبير من البدائل واتخاذ القرارات بشأنها، لغرض تقييم سياسة استهداف التضخم وهذا يشمل الاتي (1):

1 - انظر:

- ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص6.

- مصطفى بابكر، الانظمة النقدية واستهداف الاقلال من التضخم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002،

http://www.arab_api.org.

1- تحديد المقياس المناسب للتضخم، مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ انه مألوف من قبل الجمهور وعادة ما يتوفر وفق اسس شهرية في وقت مناسب، ونادراً ما يتعرض لعمليات التنقيح.
تحتاج البنوك المركزية -وعلى رأسها البنوك التي تتبنى سياسة استهداف التضخم كمنهج للسياسة النقدية- الى ان تقوم بحساب مقاييس التضخم الاساس الخاصة بها. ويوضح الجدول (3) هذه المقاييس.

جدول (3): مقاييس التضخم الاساسي لدى بعض البنوك المركزية الاخرى

البنوك المركزية	مقياس التضخم الاساسي	الوزن %
بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الطعام والطاقة	78
البنك المركزي الكندي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الطاقة والطعام غير المصنع	83
البنك المركزي الكندي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه اكبر ثماني سلع متقلبة (الفواكه، الخضراوات، البنزين، الوقود السائل، الغاز الطبيعي، الفوائد العقارية، النقل الداخلي ومنتجات الدخان) وكذلك تأثير التغيرات في الضرائب غير المباشرة على السلع المتبقية	84
بنك الاحتياطي الاسترالي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الفواكه، الخضراوات ووقود السيارات	90
البنك المركزي الشيلي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الوقود، الخضراوات، الفواكه، اللحوم الحمراء الطازجة، الاسماك والمرافق المحددة ادارياً والخدمات المالية	73
البنك المركزي التشيكي*	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً من صافي الايجار للشقق المؤجرة، الكهرباء، الغاز، الدواء وبعض بنود الرعاية الصحية، نقل السكك الحديدية، خدمات الاتصالات والتلفزيون وخدمات البريد وغيرها من الاسعار المحددة ادارياً	82
البنك المركزي البولندي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الاسعار المحددة ادارياً اساساً وهي المشروبات الكحولية ومنتجات الدخان	67
البنك المركزي البولندي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه اسعار الفائدة على السندات العقارية	88
البنك المركزي التايلاندي	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً منه الاسعار الاكثر تقلباً مثل الارز، الحبوب، اللحوم، الخضراوات، الفواكه فضلاً عن الكهرباء والبنزين	75

* في عام 2001 توقف البنك الاهلي التشيكي عن استبعاد تلك البنود بعد اتمام عملية تحويل الاسعار التي اصبحت تتحدد وفقاً لقوى السوق.

المصدر: البنك المركزي المصري، مقياس التضخم الاساسي، 2009، <http://www.altihad.ae/details.ph%3Fid%3d3>.

2. الاختيار بين استهداف كل التحركات والتقلبات في معدل التضخم والاكتفاء بالتقلبات قصيرة الاجل التي يمكن عدّها خارجية وطائرة يجب استبعادها، ويركز معظم موجهي التضخم جهودهم على التضخم الاساس (الجوهري)، وهذا المعيار يستبعد من مؤشر اسعار المستهلكين التغيرات غير الطبيعية في الاسعار الناجمة عن صدمات العرض المتعلقة ببنود مثل الطاقة والاذنية، وهذا ما تم توضيحه في جدول (1) .
3. إقرار المستوى المستهدف للتضخم، على ان يكون معتدلاً ومقبولاً من ناحيتي العرض الكلي والطلب الكلي كما يكون مقبولاً بالمقارنة مع معدل التضخم وقت البدء بتطبيق سياسة الاستهداف، ولا يتم عادة استهداف معدل صفر للتضخم، ذلك ان وجود اتجاهات نزولية جامدة في الاجور والاسعار الاسمية سوف يدعو الى معدل ايجابي للتضخم يسمح بالتغيرات اللازمة في الاجور الفعلية وغيرها من الاسعار النسبية، كما ان استهداف معدل صفر لا يدع مجالاً لان تصبح اسعار الفائدة الحقيقية سلبية خلال دورة الاعمال، بل ان التجربة اليابانية الحديثة تدل على الحاجة لتحقيق معدلات فائدة حقيقية سلبية لتحفيز اجمالي الطلب، وقد اختارت معظم الدول الصناعية ذات المعدل المنخفض للتضخم اهدافاً للتضخم من (1-3)% .
4. الاختيار بين استهداف معدل محدد لمعدل التضخم او استهداف مدى معين بحد اقصى او ادنى، ونظراً للصعوبات في عملية التنبؤ بالتضخم وكذلك عدم اليقين الذي يحيط بالتوقيت الدقيق لحدوث التأثير النقدي، فان الامر الاكثر احتمالاً هو عدم تحقيق النقطة المستهدفة وما يتبع ذلك من تأثير على المصادقية، كما ان النقطة المستهدفة تتطلب دقة اكبر في السياسة النقدية للتقليل من احتمال عدم التوصل اليها.
5. اختيار افق السياسة أي المدى الذي يجب ان تكون عليه سرعة الانخفاض للوصول الى الرقم المستهدف وعندما تكون الفجوة بين معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف كبيرة فأنه يجب ان يؤخذ في الاعتبار تكلفة تخفيض الاسعار بسرعة عالية لاسيما في حالة وجود عقود والتزامات طويلة الاجل وآثار مؤجلة لمعدل التضخم، ففي حالات كثيرة يصبح النهج التدريجي هو النهج المناسب، ومن ناحية اخرى قد تحتاج السلطات من اجل بث الثقة لدى عملاء السوق واثبات التزامها بتخفيض معدل التضخم، ان تنتهج اسلوباً متسارعاً لتحقيق التخفيض المطلوب في مستوى الاسعار.
6. تحديد توقعات التضخم، ان طبيعة نظام استهداف التضخم الذي يعتمد على التوقعات بصفة آلية في تحديد المعدل المستهدف يقتضي اجراء تغييرات دورية في ادوات السياسة النقدية لتحديد معدلات التضخم المتوقعة والمستهدفة، وفي حالة الاختلاف بين المعدلين تتخذ السلطة النقدية اجراءات وقائية لازالة الفجوة بينهما.
7. قياس مدى تحقيق الهدف ، يشترط ان يكون لدى البنك المركزي معلومات كافية عن مدى اقتراب المعدل المنتبأ به (المتوقع) عن المعدل المستهدف، حتى يتمكن من معرفة مدى اتساع الفجوة بينهما وبالتالي تفعيل ادوات السياسة النقدية لردم الفجوة وتحقيق المعدل المستهدف .

ان نجاح البنك المركزي في تحديد اتجاهات السياسة النقدية المستقبلية والادوات التي تستخدمها من اجل تحقيق الهدف المعلن في المدى الطويل يتطلب عملية تقييم ومراجعة شاملة للمعلومات المؤاتية لعدد من المؤشرات الهامة مثل (1):

(أ) معدل التضخم المتنبأ به من خلال إنموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقة الهيكلية الاساسية للاقتصاد القومي.

(ب) تنبؤات عن معدل التضخم من خلال إنموذج احصائي مثل نماذج متجه الانحدار الذاتي (vector Auto-regressive Models)، والمسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب عملاء السوق المالي والنقدي كافة.

(ج) دراسة اتجاهات تطور التغيرات الاساسية المالية والنقدية مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة والطلب على النقود واسعار الاسهم والسندات وحالة سوق العمل.

8. الشفافية والمصادقية، تصبح السياسة النقدية اكثر فعالية عندما تعلن للجمهور التغيرات الحاصلة والاسباب المؤدية الى تلك التغيرات في سياستها، فعندما يتفهم كافة العملاء في السوق اهدافها وشكل واتجاه العلاقة بين الادوات المستخدمة وتلك الاهداف تصبح نسبة نجاح سياسة استهداف التضخم كبيرة، فالشفافية تقع في صميم استهداف معدل التضخم لأنها مفتاح تسهيل المساءلة وتشكيل توقعات التضخم، وتساعد المساءلة على توضيح فيما إذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي او ان الانحرافات كانت متوقعة اثناء تطبيق السياسة النقدية، كما ان المساءلة تنقص من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية اذا حدثت للسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في الاجل الطويل، كما تخلق الشفافية ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الاسعار من خلال تفهمهم للمعدل المستهدف من قبل البنك المركزي وعدم اساءة الفهم اذا حدثت توقعات خاطئة للظروف المستقبلية مما تنتج عنه انحرافات عن المعدل او المدى المستهدف (2).

يعد كسب ثقة الجمهور تعزيزاً لمصادقية السلطة النقدية عن طريق تحقيقها للاهداف المرجوة وتكوين رصيد تراكمي من النجاحات في هذا المجال، وقد اوضحت الكثير من المناقشات ان مصادقية استهداف التضخم تعتمد على مصادقية الوعد بالوصول الى معدل ما للتضخم في المستقبل البعيد، ولا تتوفر هذه المصادقية دائماً، فعلى سبيل المثال اعلنت حكومة المملكة المتحدة في السبعينات من استهدافها تحقيق معدل منخفض للتضخم ولكنها فقدت الثقة والمصادقية، ويرجع نقص المصادقية والثقة الى سببين اساسيين:

¹ - ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص-ص10-11.

² - انظر:

- ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص12.

- كروتشي، محسن. س. انزورخان، نفس المصدر السابق، ص13.

- صندوق النقد الدولي، وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية، الجزء الثاني، اقرها المجلس التنفيذي في 24 يوليو /تموز/ 2000. ص34.

يتمثل الأول في عدم اقتناع المتعاملين في السوق (أو العامة) بالتزام الحكومة التام بتحقيق استقرار الأسعار، بمعنى آخر، توقع تغير في أولويات السياسة، ربما بعد تغير الحكومة أو نتيجة اختلاف الضغوط السياسية، ويمكن أن تسمى هذه الحالة نقص (المصدقية السياسية).

أما السبب الآخر فيتعلق باحتمال شك المتعاملين في السوق (عامة المواطنين)، في قدرة البنك المركزي الفنية على تحقيق معدل التضخم المستهدف، بغض النظر عن مدى التزام الحكومة به. وتسمى هذه الحالة نقص (المصدقية الفنية)⁽¹⁾.

ونظراً لما للشفافية من دور بارز في نجاح سياسة استهداف التضخم فقد وضع صندوق النقد الدولي عدة أحكام يجب التقيد بها من قبل البنك المركزي وهي⁽²⁾:

(أ) تحديد مسؤولية البنك المركزي عن معدل التضخم المستهدف وفقاً لما ينص عليه التشريع أو اللائحة التنظيمية الوثيقة الصلة.

(ب) يجب الاعلان بوضوح والشرح العلني في وقت مناسب للقرارات الخاصة بتغيير هدف السياسة النقدية، وبالمثل فإن قرار البنك المركزي الذي يسمح بمخالفة الهدف دون اللجوء الى تدابير تعويضية يجب شرحه بوضوح في الوقت المناسب.

(ج) تكثيف الجهود الرامية الى التعبير بوضوح عن هدف واطار سياسة البنك النقدية وتوصيله للجمهور.

(د) اصدار البنك لبيانات عامة دورية عما تم احرازه من تحقيق اهدافه النقدية والاحتمالات الخاصة بذلك في شكل تقارير منتظمة عن السياسة النقدية أو ما يسمى (تقارير التضخم)، وتتضمن بعض هذه التقارير، فضلاً عن توقعات التضخم، تنبؤات البنك المركزي الاقتصادي الكلية.

(هـ) إن عرض معلومات ونشرات لبيانات البنك المركزي، ووجود مكتب لخدمات المعلومات، كل هذه الامور تساعد على تعزيز الشفافية وتسهم في فاعلية استهداف معدل التضخم.

(و) يستند استهداف التضخم على استعداد كبار المسؤولين في البنك المركزي للمثول امام السلطات المختصة للإبلاغ عن السياسة النقدية وتقديم التفسيرات المناسبة، وتوخياً لفعالية الاتصال بالجمهور قد ترغب السلطات في تضمين تدبير يتسم بطابع رسمي وهيكل مع هذا الإبلاغ.

¹ - المعهد المصرفي المصري، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق، ص5.

² - صندوق النقد الدولي، نفس المصدر السابق، ص34.

رابعاً / مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم.

يمكن تحديد اهم المزايا والانتقادات التي نتجت من تطبيق سياسة استهداف التضخم بالاتي:

1. مزايا سياسة استهداف التضخم.

هناك العديد من الفوائد والايجابيات التي حققتها الدول المتقدمة والنامية التي طبقت سياسة استهداف التضخم خلال الخمس عشرة سنة السابقة ومنها⁽¹⁾:

(أ) يمكن للدول المطبقة لسياسة استهداف التضخم من الوصول والحفاظ على نسبة منخفضة ومستقرة للتضخم في الامد الطويل والذي بدوره يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي، فقد اكد د.شميدث ان الدول التي تبنت تلك السياسة الجديدة تمكنت من خفض كل من معدلات التضخم وهامش الخطأ في حساب التضخم في سياستها النقدية.

(ب) خلق الشفافية واليقين وتفهم اكبر لدى عملاء السوق كافة لتوجهات السياسة النقدية مما يؤدي في النهاية لخلق المصادقية في البنك المركزي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

(ج) استخدام سياسة استهداف التضخم كمقياس او معيار لمدى فاعلية السياسة النقدية بشكل اكثر دقة من استخدام سياسة نقدية تقليدية، تعطي السياسة الاولى امكانية مقارنة الفجوة بين معدل التضخم المحقق والمستهدف بحيث يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية في المستقبل من حيث درجة مرونتها او تشدها في تحقيق اهدافها.

(د) يوفر استهداف التضخم الحافز القوي لاحداث التغير المؤسسي بأعطاء البنك المركزي قدراً اكبر من الاستقلالية وتكوين الهيكل المؤسسي والتنظيمي المستقر بينه وبين السلطة المالية (الحكومة) مما يعزز دور البنك المركزي ويحد من تداخل السياسة المالية والسياسة النقدية.

(هـ) تعزز هذه السياسة من وظيفة المساءلة اذ يحاسب متخذ القرار في البنك المركزي اذا كانت النتائج اقل من المحددة في الاهداف الرئيسية.

(و) يتيح استهداف التضخم حرية اكبر للسلطة النقدية في مواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي اذ تستطيع مواجهة صدمات العرض والطلب الكليين في النشاط الاقتصادي والتركيز على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل معدل النمو ومستوى التشغيل.

1 - انظر:

- المعهد المصرفي المصري، الندوة الاولى، نفس المصدر السابق. ص5

- المعهد المصرفي المصري، الندوة الثانية، نفس المصدر السابق. ص7

- ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص9.

-سعود بن هاشم جليدان، سياسة استهداف التضخم، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، 2010،

<http://www.project-syndicate-org>.

- Lloyd B. Thomas، “money، banking and financial markets”، op-cit،p.580.

- Mishkin. F.S، “inflation targeting in Emerging market countries”، op-cit،p.105.

- R.G. Lenn Hubbard، “money the financial system and the economy”، Columbia university، 2008، p.497.

- Mishkin. F.S، “the economics of money، banking and financial markets”، op-cit، p.407.

(ز) ان الهدف الصريح المعلن للسياسة النقدية سوف يجلب الاهتمام العام على النمو الاقتصادي الذي يجعل البنك المركزي قادراً على تحقيق الانجاز في الممارسة كما تساعد على توفير القياس المنطقي للنمو الاقتصادي وبذلك يجعل الانجاز قابل للقياس.

(ح) ان نظام استهداف التضخم يمكن ان يوفر ملاذ اسمي للسياسة النقدية يتضمن زيادة شفافية السياسة النقدية وزيادة مسؤولية البنك المركزي وزيادة امكانية مصداقية البنك المركزي في مكافحة التضخم وتقليل احتمال وقوع الدولة في لولب تضخمي.

(ط) التضخم المستهدف يجعل العلاقة المستقرة بين التضخم والنقود غير حرجة في نجاحها او لا تتعرض للانتقاد.
(ي) مرونة المتغيرات في ظل سياسة استهداف التضخم التي تمكن السياسة النقدية من التكيف مع الارتفاع المؤقت في معدل التضخم والذي لا يؤثر في تحقيق المعدل المستهدف وهي بذلك تختلف عن الاستهدافات الوسيطة الاخرى كسعر الصرف وعرض النقد.

(ك) تساعد سياسة استهداف التضخم المستثمرين وحتى المستهلكين على معرفة معدلات التضخم وتكاليف الاقراض بصورة افضل مما يسهل اتخاذ قرارات الاستثمار والاستهلاك ويقلل من مخاطر تقلبات الاسعار وتكاليف الاقراض ويوفر استقراراً اقتصادياً منشوداً.

2. العيوب الموجهة لسياسة استهداف التضخم.

لقد وجهت لسياسة استهداف التضخم العديد من الانتقادات والتي من بينها (1):

(أ) يؤدي التركيز على معدل رقمي معين لمعدل التضخم الى تقليل قدرة مرونة البنك المركزي على تنفيذ سياسته النقدية في التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية.

(ب) ان مصداقية البنك المركزي ليست مرهونة بنجاحه في تحقيق معدل تضخم مستهدف فقط، فهو مسؤول رئيس ايضاً عن حالة النشاط الاقتصادي في الاسواق ومدى الاستقرار فيها ودرجة التشغيل (نسبة البطالة)، بعد احد الاطراف المهمة التي تشكل وتتخذ سياسات الاقتصاد الكلي.

(ج) يعتقد ستيغيتز (Stigitz) ان اطار سياسة التضخم المستهدف ماهي الا بدعة ابتكرت من قبل مديري البنوك المركزية، وانها ستواجه الفشل عندما تتعرض لاختبارات جديدة اذ ان التضخم في الكثير من الدول النامية مستورد

1 - انظر:

- ناجي التوني، نفس المصدر السابق، ص 15، صص 12-13.

- سعود بن هاشم جليدان، سياسة استهداف التضخم، نفس المصدر السابق، <http://www.project-syndicate-org>.

- Joseph E. Stigitz، "Inflation targetion is not failing"، 2008. <<http://www.project-syndicate.org>.

- Lioyd B. Thomas، "money، banking and financial markets"، op-cit، p.585.

- Mishkin. F.S، "inflation targeting in Emerging market countries"، op-cit، p.106.

- R.G. Lenn Hubbard، "money the financial system and the economy"، Columbia university، 2008، p.497.

- Mishkin. F.S، "the economics of money، banking and financial markets"، op-cit، p.p.406-407.

في اغلب الاحوال، وليس محلياً، فالدول النامية تواجه حالياً معدلات تضخم اعلى، ليس بسبب سوء الادارة الشاملة للاقتصاد بل بسبب ارتفاع اسعار النفط والسلع الغذائية، ولأن هذه البنود تشكل حصة اضعف كثيراً من ميزانية الاسرة المتوسطة مقارنة بمثيلاتها في البلدان المتقدمة، وبالتالي فان القيام برفع اسعار الفائدة في البلدان النامية لن يؤثر في الاسعار الدولية بالنسبة لاقتصاد صغير في حين قد يكون هذا ملائماً للاقتصادات الصناعية الكبرى.

(د) يرى بعض الاقتصاديين أن تراجع معدلات التضخم واستقراره ينسب الى تحرير التجارة وتطور قطاع الاتصالات وغيرها وليس الى تبني سياسة استهداف التضخم فقط.

(هـ) ان توجيه ذهن الجمهور لهدف وحيد هو استهداف التضخم يعزز مبدأ الشفافية لأنه يصرف الاهتمام عن اهداف

اخرى مهمة مثل معدل نمو الناتج الاجمالي ومعدلات البطالة التي يجب ان يتوفر فيها مبدأ الشفافية ايضاً.

(و) يؤخذ على استهداف التضخم وجود اوقات إبطاء زمنية طويلة في عمليات التنبؤ بمعدل التضخم وبالتالي يصعب

على السلطة النقدية التحكم في معدل التضخم وتجنب الانحرافات التي تضعف من مصداقية البنك المركزي.

(ز) ان وجود اهداف اسمية صارمة للتضخم يمكن ان تقلل من مرونة السياسة النقدية من اجل التوجيه الاصح

لأهداف السياسة الاخرى.

(ح) اغفال ضرورة قيام البنك المركزي بدوره في خلق الاستقرار الاقتصادي من ناحية توفير السيولة اللازمة

للنشاط الاقتصادي وخلق اسواق مالية مستقرة تتمتع بكفاءة تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، ومعدلات

نمو مرتفعة وتخفيض التقلبات في مستوى الناتج المحلي والتركيز على تخفيض معدل التضخم وصعوبة الموازنة

بين هذه الاهداف المتناقضة.

الفصل الثاني

استهداف التخزين في تجارب

أسواق متقدمة وناشئة

تمهيدي

تجد البنوك المركزية نفسها مضطرة إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار، أي ضمان معدلات بطيئة لتغير مستويات الأسعار لأن انعدام استقرار الاسعار يؤدي إلى تشويه عملية صنع واتخاذ القرارات من قبل الاقتصاديين وانعدام ثقتهم في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي.

وبذلك نجد ان البنوك المركزية في دول العالم المختلفة تهتم بتحقيق هذا الهدف ، وسنحاول في هذا الفصل الاشارة الى السياسات المتبعة من قبل البنك المركزي النيوزلندي والبريطاني كأسواق متقدمة والتشيلي والتركي كأسواق ناشئة بهدف استقرار الأسعار كهدف وحيد لسياستها النقدية، وحاولوا تطبيق الشروط العامة والأولية للوصول لمستويات منخفضة للتضخم، وقد اتبعتها العديد من الدول بعد النجاحات التي حققتها من خلال تتبع مراحل تطور مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك المعتمد من قبل هذه الدول.

وسنحاول في المبحث الاول من هذا الفصل إعطاء الوصف النظري لتجارب هذه الدول ومدى توفر شروط الاستهداف فيها. أما في المبحث الثاني سيتم تقييم تجارب هذه الدول وتحليل نتائجها وفقاً لظروف كل دولة أثناء تبنيها سياسة استهداف التضخم.

المبحث الأول: تحليل تجارب الدول المختارة

قبل التطرق لتجارب الاسواق المتقدمة والناشئة يجب توضيح سبب اختيار لفظ اسواق (متقدمة وناشئة) بدلا من دول (متقدمة ونامية)، ولذلك ارتأينا تصنيف هذا المبحث الى جزأين يختص الاول لتفسير الاسواق المتقدمة والناشئة، والآخر يختص بتجارب الدول المختارة.

اولا / مفهوم الأسواق المتقدمة والناشئة

شهد عام 1989 بدء خروج بعض دول أوروبا الاشتراكية عن الفلك السوفيتي واتجاهها نحو نظام اجتماعي واقتصادي جديد تسوده الملكية الفردية وتلعب فيه آلية السوق دوراً فعالاً في تخصيص الموارد. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 حينما استقلت الجمهوريات السوفيتية انتهت الحرب الباردة واتجه العالم نحو نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد يقتضي التوجه نحو اقتصاد السوق، والذي يقتضي بدوره إنشاء سوق مالي متطور.

من ذلك نجد إن مصطلح الأسواق المتقدمة والناشئة ارتبط أساساً بوجود الأسواق المالية ودرجة تطورها⁽¹⁾. لقد كان أول استخدام للفظ "الأسواق الناشئة" للإشارة إلى أسواق الأوراق المالية بواسطة خبراء مؤسسة التمويل الدولية IFC في دراستهم لنمو الأسواق المالية في المناطق الأقل تقدماً في العالم. استناداً لبعض المعايير الكمية والكيفية والجغرافية والاقتصادية للتصنيف، فصفة الناشئة، تصور فكرة أن الاقتصاد هو في مرحلة انطلاق يتمتع بقوة كامنة للنمو، وهذا يستلزم أن فرص تحقيق الأرباح من المؤسسات و العوائد من الاستثمارات ستكون أكثر أهمية من تلك الموجودة في الاقتصاديات المتطورة، أما كلمة (السوق)، فيشير إلى أنه يجب أن يتمتع بهيكل لبورصة متطورة بما فيه الكفاية للسماح للاقتصاديين بالاستمرار، وبالتالي فالأسواق الصغيرة جداً التي تتميز بغياب نشاط حقيقي للبورصة هي مستثناة من التصنيف، ويطلق مصطلح البلدان الناشئة على كل بلد يقل فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام عن 10000 دولار، ومن جهة أخرى يمكن القول أن البلدان الناشئة هي كل الدول خارج نطاق مجموعة الخمس عشرة أو مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، إلا أن إدراج أسواق بعض الدول الأفريقية والأوربية كبولونيا، و جمهورية التشيك ضمن قائمة الأسواق الناشئة لدليل على قصور هذه المعايير في التصنيف فاستناداً إلى مؤسسة التمويل الدولية فقد قامت بتصنيف الأسواق الناشئة طبقاً للمناطق على النحو التالي:

أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، المكسيك، البيرو، فنزويلا.

شرق آسيا: الصين الشعبية، كوريا الجنوبية، الفلبين، تايوان.

جنوب آسيا: الهند، إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، سيريلانكا، تركيا.

¹ - د. عمرو محي الدين: أزمة النمر الآسيوية، الجذور والاليات والدروس المستفادة، الطبعة الاولى، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 11.

أفريقيا: جنوب أفريقيا، نيجيريا، زيمبابوي.

الشرق الأوسط: الأردن.

ويمكن تعريف الأسواق الناشئة استناداً لمؤسسة التمويل الدولية بأكثر من طريقة، فمن ناحية يعني لفظ (ناشئة) أنه يوجد شيء من التغيير بصدد الحدوث وأن السوق المعني ينمو من حيث الحجم وجودة الأدوات، مقارنة بسوق آخر أقل من حيث الحجم و النشاط ولا يوحى ببوادر أي تغيير، ومن جهة أخرى يمكن أن يشير لفظ سوق ناشئ لسوق أوراق مالية في أي اقتصاد نام بصرف النظر عن درجة نمو السوق ذاته، و يحتفظ خبراء مؤسسة التمويل الدولية بالمفهوم الأول، وبذلك يمكن أن نطلق على سوق الأوراق المالية في أي دولة لفظ (سوق ناشئ) إذا انطبق عليه على الأقل أحد المعيارين التاليين:

1- وجود السوق في اقتصاد نام .

2- إذا كان السوق ذاته بصدد نمو.

وقد مر كل سوق بمرحلة (السوق الناشئ) في بداية تطوره، ففي بداية القرن السابق كان السوق الأمريكي يعدّ سوقاً ناشئاً بينما عدّ السوق الياباني كذلك في الستينات وحتى بداية السبعينات وقد بلغ عدد الأسواق المالية الناشئة 57 سوقاً بانتهاء عام 2009.⁽¹⁾

¹ - سامي سوف، "ما هي الاسواق المالية الناشئة؟"، <http://nabdalq.7olm.org/t1393-topic>

ثانياً / تجارب الاسواق المتقدمة والناشئة

1 - الأسواق المتقدمة

أ- تجربة نيوزلندا في استهداف التضخم.

أصبحت سياسة استهداف التضخم احد الانظمة الفعالة للسياسة النقدية في العديد من اقتصاديات السوق المتقدمة والناشئة، وتعد نيوزلندا في مقدمة تلك الدول التي تبنت هذا النظام ونجحت في تحقيق أهدافه. وسوف نتعرض لتجربة نيوزلندا في استهداف التضخم على النحو الآتي :

(1) - مستوى التضخم قبل تبني سياسة استهداف التضخم.

واجهت نيوزلندا قبل منتصف الثمانينات تضخماً جامحاً كان الأسوأ بين تضخم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (فوق 10% سنوياً لأكثر من عقد)، وبوجود هذا النوع من التضخم لا يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة وسريعة، فمعدلاتها كانت الأوطأ في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلا أنها تمكنت من تخفيض معدل التضخم من (17%) سنة 1985 إلى ما يقارب (5%) سنة 1989 بالاعتماد على سياسات نقدية صارمة⁽¹⁾.

(2) - تاريخ بداية استهداف التضخم.

إن تبني مفهوم وممارسة استهداف التضخم في نيوزلندا (بمعنى هدف عددي معلن) يؤرخ في ابريل/ نيسان 1988، وفي الحقيقة قبل سنوات عدة (منتصف 1984)، إذ اوضحت الحكومة أن تخفيض معدلات التضخم كان هدفاً رئيسياً في جدول أعمال سياستها الاقتصادية إلا أن تبني السياسة بالمعنى الصريح يؤرخ في مايس/ آذار 1990⁽²⁾.

(3) - الجهة المسؤولة عن قرار الاستهداف.

أجرى في سنة 1989 كل من البرلمان والبنك الاحتياطي النيوزلندي عقداً أصبح ساري المفعول في 1990 تضمن هذا العقد زيادة استقلالية البنك المركزي وجعله من بين أحسن البنوك المركزية استقلالية، يلزم كذلك هذا العقد كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي التفاوض والإعلان عن الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن استهداف معدل التضخم ووضعه حيز التطبيق وتقييم أداء السياسة النقدية .

ومما تجدر الإشارة إليه إن التشريع في نيوزلندا يتميز بميزة غير عادية تتمثل في تحميل محافظ البنك الاحتياطي كل المسؤولية في نجاح أو فشل السياسة النقدية أي تحقيق المعدل المستهدف في حدود المدى المطلوب فإذا لم يحترم المحافظ تلك الحدود يمكن طرده من منصبه، كما لا يمكنه تغيير المعدل المستهدف إلا عن طريق البرلمان.

¹ - <http://www.oecd.org/dataoecd/60/54/2502619.pdf>.

² - نفس المصدر السابق.

ووفقاً للاتفاقية المبرمة بين وزير المالية ومحافظ البنك تم تحديد معدل رقمي للتضخم المستهدف و الأفق الزمني المطلوب للوصول إليه (1).

كما صمم الإطار المؤسسي لنظام نيوزلندا والذي تميز بما يلي (2):

- (أ). هدف استقرار السعر - الهدف الوحيد للسياسة النقدية- هو هدف مقدس من قبل القانون.
- (ب). لدى البنك المركزي النيوزلندي (المصرف الاحتياطي) استقلال فعال لتطبيق السياسة النقدية وتحقيق هدفها بدون أي قيود على التقنيات التي قد تستعمل.
- (ج). يعترف التشريع بان أي خيارات على المبادلات بين السياسة النقدية و أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى امتياز للحكومة المنتخبة.
- (د). الطريق في مثل هذه المبادلات مستند على الشفافية وسجلها الحافل لدى الجمهور.
- (هـ). استقلال فعال مصحوب بالمسؤولية اتجاه كل القرارات المتخذة لتطبيق السياسة النقدية، ورئيس البنك النيوزلندي مسؤول عن نتائج السياسة النقدية من ناحية الاستهداف.

(4)- معدل أو مدى التضخم المستهدف.

وجه البنك الاحتياطي إلى تحقيق استهداف معدل تضخم سنوي من (3-5) % عند نهاية 1990 مع تخفيض تدريجي في السنوات المقبلة من (2-0) % بحلول عام 1992، وبقي الأمر على حالة حتى 1996 إذ تغير المدى إلى (3-0) %، وكلف هذا الانخفاض في معدلات التضخم وقوع الاقتصاد النيوزلندي في كساد عميق وبطالة مرتفعة مع نهاية 1992 بسبب تطبيق سياسة نقدية انكماشية، لكن في المدة ما بين 1992-1996 شهد معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً فاق 5% وانخفضت البطالة بشكل ملحوظ مع بقاء معدلات التضخم منخفضة (3).

(5)- المدة الزمنية المطلوبة للوصول إلى الهدف.

إن أفق السياسة الملائم يرتبط جوهرياً بطبيعة الهدف المختار وبالترتيبات التي تطبق لضمان الوصول إليه فإذا كان الوصول إلى الهدف يعتمد على العديد من المتغيرات شديدة التقلب ويحتاج لقرارات صارمة فالتوجه نحو اقصر الأفق يكون قراراً صائباً. وتعد سياسة استهداف التضخم من أكثر السياسات حدة بالنسبة لمتطلبات تطبيقها وبذلك وضع البنك المركزي الاحتياطي النيوزلندي أفق زمني سنة واحدة خلال المراحل الأولى للاستهداف إمتد هذا الأفق فيما بعد إلى ما بين (6-8) فصول.

¹ - Frederic S . Mishkin، “From Monetary Targeting to Inflation targeting” : Lessons from The industrialized countries، op –cit. p 11.

² - Murray Sherwin ،strategic choices in Inflation targeting :The New Zealand،<http://www.Finances-newzealand.org>.

³ -Richard T.Froyeh، Alternative Monterey policy rules for small open economics، 1998،p.13.

ويرى البنك المركزي الاحتياطي النيوزلندي إن الأفق الأطول يقود مباشرة إلى خطر أعظم يتمثل بالانحراف عن المدى المستهدف للسياسة في اغلب الأحيان (1).

(6) - مقياس التضخم المستهدف.

اختارت نيوزلندا مقياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بعده من أكثر المقاييس ألفة لدى الجمهور، فاعتماد متوسط مكونات (CPI) له خصائص مميزة في كسب الفهم العام والقبول لدى الجمهور مما يعزز مبدأ الشفافية التي تعد الشرط الرئيس في تطبيق سياسة الاستهداف (2).

(7) - السياسات المستخدمة في الاستهداف.

أن استهداف التضخم لم يتم بمعزل عن السياسات النقدية الأخرى المتخذة آنذاك فقد قدم في وسط عملية كبيرة تضمنت إلغاء قيود تنظيم الصناعة (بضمن ذلك القطاع المالي) الخصخصة، الإصلاحات الضريبية الشاملة، إصلاحات سوق العمالة، إزالة الإعانات المالية للصناعة، وتعويم سعر الصرف وإصلاح مالي صارم وشامل (3).

(8) - تقييم فاعلية استهداف التضخم أثناء فترة التبنى.

بالرغم من الصرامة التي يتميز بها نظام استهداف التضخم في نيوزلندا من خلال تحديده (سنة واحدة) كأفق زمني لاستهداف التضخم، وضيق المدى المستهدف (0-3) % والعقوبة المحتملة لحاكم البنك إذا خرق التضخم المستهدف بكميات قليلة جداً، كانت هناك مرونة في تطبيق سياسة الاستهداف تتمثل في تخفيض المدى المستهدف تدريجياً مع هدف استقرار الأسعار في الامد الطويل مع تقلبات كبيرة في الناتج، وتأكيد البنك المركزي على تقليص المدى المستهدف بشكل مركز قبل الشروع في تخفيض التقلبات الحاصلة في الناتج، ووجود مرونة في تعامل البنك المركزي مع صدمات الطلب الكلي أو العرض الكلي من خلال توجيه كل أدواته لتحقيق المعدل المستهدف (4).

(9) - مستوى التضخم بعد الاستهداف.

حققت نيوزلندا انخفاضا في معدلات التضخم بشكل تدريجي وفق المدى المستهدف ما عدا بعض الانحرافات المؤقتة التي حصلت نتيجة لتضارب بعض السياسات إلا إن النتيجة النهائية لمعدلات التضخم تظهر مدى نجاح سياسة الاستهداف فقد استطاعت نيوزلندا تخفيض التضخم من (17 %) عام 1985 (قبل تطبيق سياسة الاستهداف) إلى (2.6 %) عام 2001 بعد تطبيق سياسة الاستهداف (5).

¹ -Murray Sherwin، strategic choices in Inflation Targeting:the New Zealand،op-cit،p22.

²-F.S. Mishkin، “From Monetary Targeting to Inflation Targeting”: lessons from the industrialized countries، op-cit،p.23.

³ - Murray Sherwin، “strategic choices in Inflation Targeting”: the New Zealand،op-cit،p.27

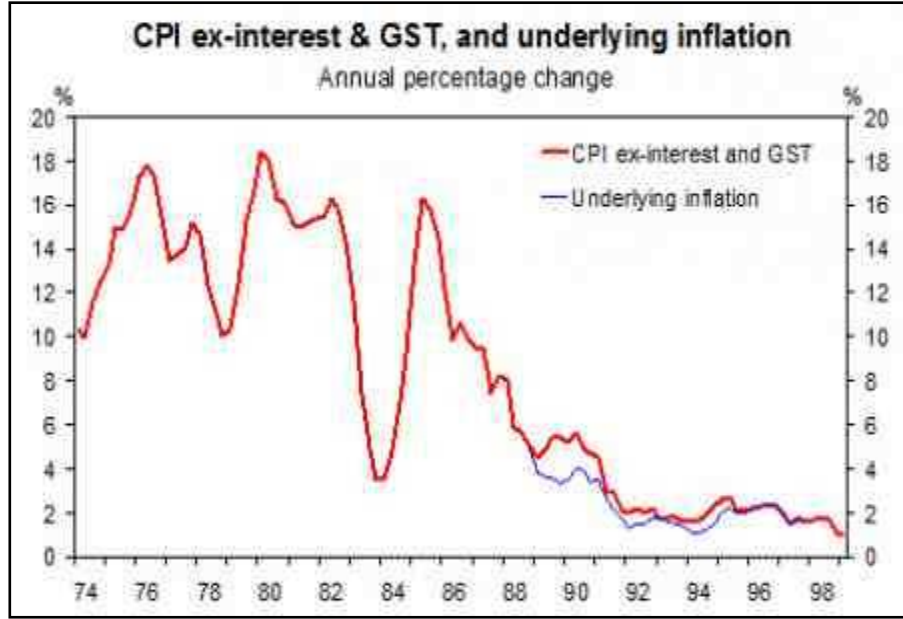
⁴-Hakan Barument and Richard T. Froyen، long-term Interest Rates under Inflation Targeting the New Zealand Experience، October 2009،p.p.6-9.

⁵-F.S. Mishkin، ”From Monetary targeting to Inflation targeting”: lessen from the industrialized countries،op-cit،p.32.

(10)- مستوى الفاعلية عن مدة الاستهداف بأكملها.

يمكن توضيح مدى الفاعلية عن مدة الاستهداف بأكملها من خلال شكل (1) الذي يصور معدلات التضخم في السنوات ما قبل استهداف التضخم وأثناء استهدافه وما بعد استهدافه عن طريق سلسلة زمنية للمدة من (1974-1998) مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

شكل (1): مراحل استهداف التضخم في الاقتصاد النيوزلندي



Source: <http://www.oecd.org/dataoecd/60/54/2502619.pdf>.

(11)- الصعوبات التي واجهت التجربة.

تؤدي كثرة التقديرات للعلاقة المستقرة بين المعدل المستهدف وأدوات السياسة النقدية إلى نتائج سلبية على اقتصاد صغير ومنفتح مثل الاقتصاد النيوزلندي، خاصة على حركات سعر الصرف التي لها تأثيرات سريعة في معدل التضخم، لذا يتطلب إنجاز استهداف التضخم في امد زمني قصير سنة واحدة، ثقة كبيرة في معالجة أسعار الصرف (1).

كما تم اختبار مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في نيوزلندا في مواجهة صدمات داخلية أو خارجية مما قاد بالبنك الاحتياطي إلى إحداث رد فعل خاطئ نتيجة الأزمة الآسيوية التي بدأت عام 1997 بعد التخفيض الكبير في قيمة العملة التايلاندية، مما جعل البنك الاحتياطي يرفع أسعار الفائدة إلى أكثر من 2 نقطة كانت النتيجة تطبيق سياسة نقدية انكماشية عام 1998 بسبب صدمة اختلال شروط التبادل التجاري بصفة سلبية مما أدى إلى انخفاض

¹- S. Mishkan, "from monetary targeting to Inflation targeting": lessen, op-cit, 14-17.

الطلب الكلي تمثلت نتائج هذه السياسة في وقوع الاقتصاد في أزمة كساد سنة 1999، استدرك البنك الاحتياطي الخطأ وخفض معدلات الفائدة عام 1998 ولكن بعد فوات الأوان⁽¹⁾.

ب- تجربة بريطانيا في استهداف التضخم

ما يمكن ملاحظته من خلال الدراسات التي أجريت لمعظم البلدان التي تبنت سياسة استهداف التضخم هو أنها واجهت زيادات كبيرة في النشاط الاقتصادي قبل تغيير النظام، هذه الزيادات واضحة في المملكة المتحدة ونيوزلندا أما النشاط في استراليا فقد زاد في نهاية الثمانينات وحدثت زيادة في كندا بحلول 1980 عندما زاد النشاط بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة⁽²⁾.

(1)- مستوى التضخم قبل تبني سياسة الاستهداف.

بالرغم من أن بريطانيا ليست عضواً في وحدة النقد الأوروبية (اليورو) إلا أنها مثل بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تلتزم بسياسة استهداف التضخم وتضعه تحت المجهر والمراقبة الدقيقة ليصبح بالضرورة همماً دائماً للسلطات النقدية والمالية في هذه الدول، أي أن بنك انكلترا معروف بسياسته الصارمة في هذا المجال وهو الذي يحمل ذكريات غير طيبة تعود إلى العام 1967 إذ ساهم التضخم في إطاحة الجنية الإسترليني وتآكل جزء من قيمته. وقد تبع ذلك تجارب غير ناجحة مع الاستهداف النقدي في ثمانينات القرن العشرين وسعر الصرف المستهدف خلال أوائل تسعينات القرن العشرين، إلا أنه وبالرغم من ذلك استطاع تخفيض معدلات التضخم إلى (6.4) % عام 1990 عند بدء استهداف التضخم، ومن ثم إلى (3.6) % عام 1992⁽³⁾.

(2)- بداية تاريخ الاستهداف.

تم تبني سياسة استهداف التضخم في تشرين الأول 1992 وخلال هذه المدة لم يعطي البنك المركزي للمملكة المتحدة استقلاله بالكامل، لكن في مايس سنة 1997 تم تبني سياسة استهداف التضخم والتي اقترنت بأعطاء الاستقلالية لبنك انكلترا⁽⁴⁾.

¹-See:

-Alan Ballard and ÖzerKaragekcli, Inflation Targeting: The New Zealand Experience and Some Lessons, ReserveBank of New Zealand , 19 – January 2006, P . 7.

-Murray Sherwin, strategic Choices in inflation Targeting, The New Zealand Experience , op . cit , p . 24.

²- Alvaro Angeriz and Philip Arestis, "Inflation Targeting: Assessing The Evidence" Cambridge Centre for Economic and Public Policy, Department of Land Economy, University of Cambridge, UK, 2008, p 25.

³- محمد الصياد ، سياسة استهداف التضخم ، سبتمبر 2000 ،

<http://www.alaswaa.net/save.print.php?save=18cont.id6069>

⁴-Jankese, Hossein Samiei, central Bank Independence and The conduct of monetary Policy in the UK, working paper IMF, wp/99/170, December, 1999, p4.

(3)- الجهة المسؤولة عن قرار الاستهداف.

تعد الحكومة هي المسؤول الوحيد عن اتخاذ قرار الاستهداف فالمستشار المسؤول عن مجريات سياسة الاستهداف يتخذ قرارات سعر الفائدة مع الأخذ بالحسبان وجهات نظر المحافظ بطريقة مسرعة خلال الاجتماعات الشهرية المخصصة للسياسة النقدية، كما إن الإطار المؤسسي لاستهداف التضخم المالي يعتمد سياسة مالية مستقلة من حيث الأداة المستخدمة في حين يكون الهدف الذي تضعه الحكومة غير مستقلاً والذي يتحكم بهذه السياسة هو هيئة السياسة المالية (MPC) والمؤلفة من تسعة أعضاء، خمسة أعضاء من بنك انكلترا هم (الحاكم و مساعديه ومديرين تنفيذيين من المصرف) وأربعة أعضاء من الخارج سبعة منهم تعينهم الحكومة واثنان من البنك، وتقوم الهيئة بنشر تقاريرها أو رفع رسالة مفتوحة لقاضي القضاة عند انتهاك هدف التضخم أو خرق نسبة الفائدة.

وينشر بنك انكلترا تقرير ربع سنوي عن التضخم ويقوم وزير المالية بدور رئيس في عرض الحثيات التي يستند إليها هدف السياسة النقدية على الجمهور علماً انه هو الذي يحدد هذه السياسة ويتم إبلاغ هدف السياسة النقدية الى لجنة السياسة النقدية التابعة لبنك انكلترا عن طريق (الإحالة السنوية للجنة السياسة النقدية) وتتم أيضاً مناقشة هذا الهدف في تقرير اللجنة السنوي وفي التقرير ربع السنوي عن التضخم الذي ينشره البنك المركزي (1).

(4)- معدل أو مدى التضخم المستهدف.

حدد بنك انكلترا معدل تضخم مستهدف لمدى (1-4) % رسمياً عام 1992 مع هدف (1-2.5)% بحلول 1997 (2).

(5)- المدة الزمنية المستهدفة للوصول إلى الهدف.

خلال المرحلة من تبني الاستهداف 1992 الى 1997 عندما تم اعطاء بنك انكلترا الاستقلال العملياتي، حدد أفق سنتين للاستهداف، ولكن بعد إعطاء الاستقلالية الكاملة لبنك انكلترا لم يعد أفق سنتين مناسباً فحدد أفق سنة إلى 18 شهراً وذلك بعد عام 1998 (3).

ويمكن ملاحظة ان البلدان التي تبنت استهداف التضخم، تضع افق سنة لهدف التضخم لكن البنوك المركزية التي تحتاج لعمل استراتيجي معينة لإنجاز هدف التضخم يكون افق سنتين او اكثر مناسباً، والسبب الرئيس هو

¹ -see:

-R.G (Enn Hubbard ، Money ، The Financial system and the economy Pearson education ، inc 2008، UK، p 495-500

-Andrew Haldane، Bank of England ، The UK Experience inflation Targeting ، P. 6 .

[http // www.Imf.org/external/ft/seminqr/2000targets/index.htm](http://www.Imf.org/external/ft/seminqr/2000targets/index.htm)

²-http // www.oup.co.uk/pdf/o-924057-4.pdf

³-see:

-NicolettaBatini and Edward Nelson،” Optimal horizons for inflation targeting”: Bank of England، Threadneedle Street، London، 2000، p17.

- [http// www.bankofengland.co.uk/wplist.htm](http://www.bankofengland.co.uk/wplist.htm)

وجود تأخير في تطبيق السياسات النقدية التي تحتاج لإجراءات ووقت طويل لإحداث التأثير في الاقتصاديات وبالتالي تخفيض التضخم.

(6)- مقياس التضخم المستخدم.

اعتمد البنك البريطاني الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي ينخفض سنويا بنسبة (1%) ويعد من اقرب المقاييس الأخرى لزيادة الشفافية وتعميق مصداقية بنك انكلترا⁽¹⁾.

(7)- السياسات المستخدمة في الاستهداف.

على الرغم من عدم وضوح سياسة استهداف التضخم على نحوٍ كلي في فكرتها الأساسية بداية ظهورها ، الا انها اصبحت الخطوة الأكثر أهمية في اتجاه تأسيس اطارا أكثر تعريفاً للسياسة النقدية التي تستهدف أن تكون شفافة في جيع مراحل تطبيقها.

وقد استطاعت تحقيق المصداقية المطلوبة لإنجاز هدف سياسة الاستهداف ،وتقليل المدة المتوسطة لأنجازها، وتقليل الانحراف التضخمي في السياسة الاقتصادية، باعتمادها الاستهداف النقدي والذي يهدف ضمنا الى خفض المحتوى النقدي للسياسة الاقتصادية⁽²⁾.

(8)- مستوى التضخم بعد الاستهداف.

استطاعت بريطانيا تخفيض التضخم الى (2.5)% عام 1997 وفي وقت مبكر من تشرين الثاني 1998 كانت توقعات معدلات السوق لثلاثة أشهر والتي اشتقت من أسعار مواد استهلاكية اساسية مختارة منخفضة تدريجيا من (7.5) % إلى ما يقارب (5.5) % بالربع الثالث لسنة 1999.

وبوقت مبكر من شباط 1999 انعكس التخفيض التدريجي من قبل هيئة السياسة النقدية (MPC) لسعر الفائدة ، فالأسعار انخفضت بالفعل الى (5.75)% واستطاعوا توقع الانخفاض الذي حصل في منتصف عام 2009 والذي وصل إلى ما بين (5- 5.5) % كما تأيدت توقعاتهم بالنسبة للأسعار خلال الأشهر شباط، و نيسان، وحزيران، من السنة نفسها⁽³⁾.

1 -Jankese·HosseinSamiei، central Bank Independence & The Conduct of Monetary Policy in the UK op-cit، p.6 .

²-see

-Jankese·HosseinSqmiei، central Bank Independence and The Conduct of Monetary Policy in the UK، op- cit، p 5.

- Costas Milas، “Does High M4 Money Growth Trigger، Large Increases In UK Inflation? Evidence From A Regime-Switching Model” Keele University، UK And The Rimini Centre for Economic Analysis،2007،p12.

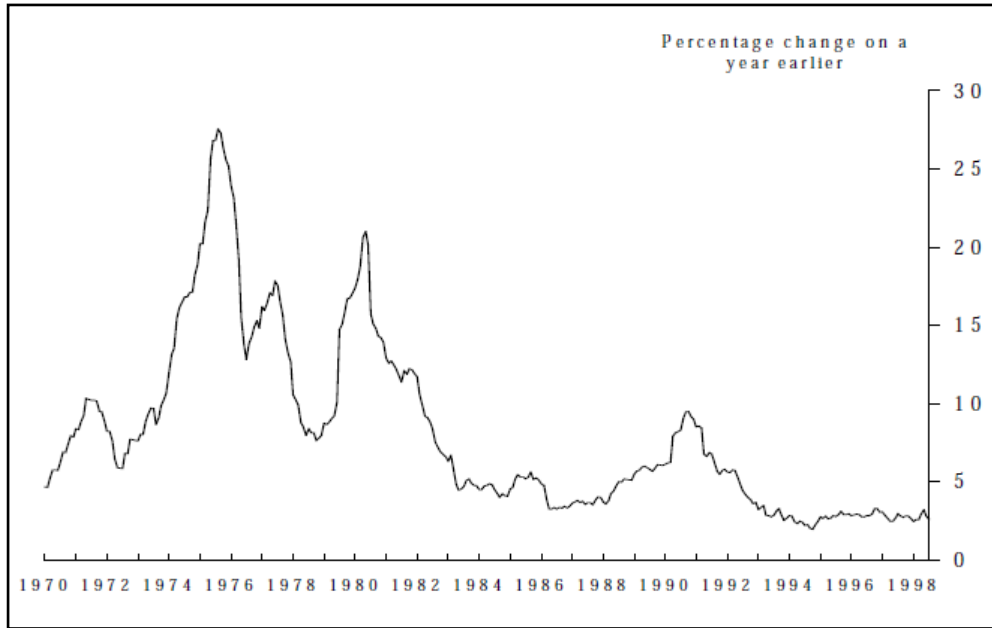
³ -Jankese·HosseinSamiei، central Bank Independence and The Conduct of Monetary Policy in UK، op – cit، p .6.

ومما تجدر الاشارة اليه أن العلاقة بين التضخم (CPI) ومعدلات نمو عرض النقد لا يمكن تجاهلها بمرور الوقت، فبعد اجراء العديد من الدراسات وجد ان معدلات نمو عرض النقد تكون تضخمية فقط اذا تجاوزت نسبة 10%⁽²⁾.

(9) - مستوى الفاعلية عن مدة الاستهداف بأكملها.

تعد تجربة بريطانيا من التجارب الناجحة التي كشفت عن العديد من الايجابيات لسياسة استهداف التضخم وعدت تجربة مشجعة للأسواق الناشئة، وسبب ذلك يعود لنجاح هذه الدولة في إبقاء التضخم ضمن المدى المستهدف وبالتالي تحسنت مصداقيتهم وتمكنوا من احتواء توقعات التضخم، كل هذا خفض الحاجة لاتباع سياسات انكماشية وقلل من احتمال عدم تحقيق المعدلات المستهدفة، الا ان تبني سياسة استهداف التضخم كانت لها آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، إذ نلاحظ انه بعد تبني استهداف التضخم هبط النشاط الاقتصادي وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، إذ أخذ النشاط الاقتصادي بالهبوط في المملكة في التسعينات، ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال مدة استهداف التضخم في الشكل (2):

الشكل (2): اتجاه معدلات التضخم في الاقتصاد البريطاني للمدة من (1970-1998)



Source: William A. Allen, Inflation Targeting: The British Experience Issued by the Centre for Central Banking Studies, Bank of England, London January 1999, p 5.

²-Toshitaka Sekine and Yuki Teranishi, "Inflation Targeting and Monetary Policy Activism", Institute For Monetary And Economic Studies, Bank Of Japan, Discussion Paper Series, July 2008, p.p 13-19
[http:// www.imes.boj.or.jp](http://www.imes.boj.or.jp)

2- الأسواق الناشئة

أ. تجربة تشيلي في استهداف التضخم

يعد استهداف تشيلي للتضخم الأنموذج الأفضل لتجارب استهداف التضخم في الأسواق الناشئة لما حققته من نتائج جيدة فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار منذ نهاية التسعينات.

(1) - مستوى التضخم قبل تبني سياسة استهداف التضخم.

تبنت تشيلي استهداف التضخم عام 1990 بعد حصول ارتفاع في التضخم بنسبة زيادة (20%)، لذا كانت تشيلي من بين بعض البلدان التي تبنت سياسة الاستهداف عند مستوى يتجاوز بمقدار (20 وحدة مئوية) نقطة الهدف التضخمية طويلة الامد وهذا يجعلها تقف في مقارنة شديدة مع الكثير من البلدان الصناعية التي تبنت هدف التضخم وهي عند مستوى قريب من التضخم الثابت المنخفض⁽¹⁾.

(2) - بداية تاريخ استهداف التضخم.

أعلنت تشيلي عن تشريع جديد للبنك المركزي عام 1989 (أصبح ساري المفعول 1990) الذي أعطى الاستقلالية له و عدّ استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي لسياسته وبذلك بدأ إعلان استهداف التضخم كهدف أولي في سبتمبر/أيلول 1990⁽²⁾.

(3) - الجهة المسؤولة عن قرار الاستهداف.

اتبعت تشيلي منهج مختلف في استهداف التضخم إذ تم تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي وبالتشاور مع الحكومة و عدّ هدف استقرار الأسعار في تشيلي هدفاً أساسياً والمحافظة على نظم المدفوعات الخارجية كهدف ثانوي⁽³⁾.

(4) - معدل التضخم المستهدف.

يختلف المدى المستهدف للتضخم في تشيلي باختلاف المراحل التي مرت بها التجربة ووفق خصائص كل مرحلة وكما سيتم عرضه لاحقاً.

(5) - المدة الزمنية المطلوبة للوصول للهدف.

نظراً لشدة التقلبات في اقتصاديات الدول الناشئة و بالأخص تشيلي فقد صممت سياسة استهداف التضخم لأفق زمني سنة واحدة أي لـ 12 شهراً منتهية في ديسمبر/ كانون الأول عام 1991⁽⁴⁾.

¹ - F. S. Mishkin, "Inflation targeting in Emerging Market countries " , NBER Working paper series 7618 , National Bureau of Economic Research , March 2000 , p . 7 .

² - F. S. Mishkin op – cit, p. 8 .

³ - Jose , DE Gregorio , And Rea , Tok Man , Rodrigo , Valdes , Flexible Exchange rate with inflation targeting in Chile : experience and Issues Working paper of central Bank of Chile , N: 540 , August , 2005 , p . 5 .

⁴ - Jose , and others, op- cit, p . 5 .

(6)- مقياس التضخم المستخدم.

لقد تم اعتماد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) لقياس التضخم فهو أكثر شمولية إزاء مؤشر غلاء المعيشة وهو أيضا مفهوم مهم جداً وبالتالي له تأثير مهم في البلدان التي ترتفع فيها الأسعار و الأجور مثل تشيلي، وعلى أية حال يستعمل المؤشر (CPI) كدليل مهم ومعروف وشفاف جداً وبذلك يعد أداة لتحسين المصدقية في البلدان ذات التضخم العالي⁽¹⁾.

(7)- السياسات المستخدمة في الاستهداف.

يرجع سبب ارتفاع نسبة التضخم في تشيلي للسياسات الاقتصادية المنتهجة لعدة عقود قبل تحولها إلى اقتصاد السوق، فقد تميزت اقتصاداتها خلال تلك العقود بالهيمنة المالية الحكومية على السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة مع تبني اسعار صرف ثابتة ومرتبطة أساساً بالدولار الأمريكي⁽²⁾. وقد حقق التضخم في تشيلي انخفاضا على اثر انتهاجها برنامجين رئيسيين مستنديين على سعر الصرف الاسمي للمدة من (1959-1962)، والمدة من (1979-1982)، الا ان البرنامجين فشلا بشكل كبير وبهذا انخفضت إمكانية استخدام سعر الصرف لمدة ثلاثة لتخفيض التضخم، من ناحية أخرى يعد استخدام عرض النقد كهدف وسيط صعباً في بلادٍ تتميز بالأسواق المالية المتطورة والطلبات غير المستقرة للمجموعات النقدية، لذلك الخيار المتبقي لإطار السياسة النقدية كان استهداف التضخم⁽³⁾.

(8)- تقييم فعالية استهداف التضخم أثناء فترة التبنى.

يرى (Bernank) 1994، إن تشيلي قامت باستهداف التضخم بشكل تدريجي بعد النجاحات التي حققتها في تخفيض التضخم عندما اعلن كهدف عام 1990، وقد ترجم هذا الإعلان كتقديرات تضخم رسمية بدلاً من أنها أهداف صعبة، ولكن بعد نجاح البنك المركزي في تخفيض التضخم، بدأ النظر الى أهداف التضخم على أنها أهداف صعبة سيتولى البنك المركزي مسؤولية تحقيقها وبذلك اتخذ مصرف تشيلي إستراتيجية تدريجية لتخفيض أهدافه التضخمية إذ بدأ بالأهداف لأكثر من (20%) عام 1991 وخفضها ببطء إلى 3.5% عام 1999، وبذلك انتقل مصرف تشيلي من إعلانه عن مجموعة أهداف عام 1994 إلى إعلانه عن هدف وحيد عام 1995، ولضمان نجاح سياسة استهداف التضخم توجب على جميع المؤسسات العامة والخاصة في البلاد ان تقدم الدعم للبنك المركزي وزيادة استقلاليتها، فضلاً عن إنشاء سوق مالي متطور.

¹ - Vittorio Corbo & Klaus Schmid Hebbel، "Inflation in Latin America" working papers of the central bank of Chile – September 2001، p 4.

² - Vittorio Corbo & Klaus Schmid Hebbel، op-cit، p6.

³ - Oscar Landerretche، Felipe Morande، Klaus Schmid – Hebbel، "Inflation Targeting and Stabilization in Chile"، working papers of the central Bank of Chile، № 55، December 1999، p.8.

فقد كان البنك التشيلي مدركاً جيداً صعوبة استهدافه لمعدلات تضخم مرتفعة ومتضاعفة و قد تعامل فيما سبق من اجل ذلك بعدة طرق⁽¹⁾.

نستنتج مما سبق من المثال التشيلي بان استهداف التضخم يمكن أن يعمل كاستراتيجية ناجحة لإزالة التضخم بشكل تدريجي عند ظهوره في الأسواق الناشئة ومن المهم تأكيد أن نجاح سياسية استهداف التضخم لا يمكن أن ينسب فقط إلى أعمال البنك المركزي التشيلي ولكن إلى السياسات المساعدة مثل توفر (الفائض المالي) والشفافية والإشراف على القطاع المالي والاقتصاد المنظم اللذان كانا عنصر حاسما ومهما، وبالتالي تحقيق استهداف تدريجي لمعدلات التضخم بمرور الزمن⁽²⁾.

(9)- مستوى التضخم بعد الاستهداف.

إن تجربة تشيلي في استهداف التضخم كانت مثلاً جيداً لما عند الدول الصناعية فهي تجربة ناجحة جدا ، فقد انخفض التضخم من المستويات فوق (20%) عند أول تقديرات للتضخم عام 1989، إلى (3) % عام 1999، كما تحقق معدل نمو اقتصادي(8%) كمتوسط للمدة 1991-1997 ، وهي نسبة تتساوى مع ما حققته النور الآسيوية⁽³⁾.

(10)- مستوى الفاعلية عن مدة الاستهداف بأكملها.

لقد مرت تجربة تشيلي لاستهداف التضخم بثلاث مراحل اساسية تميزت كل مرحلة عن غيرها بعدة خصائص⁽⁴⁾ :

المرحلة الأولى: وهي مرحلة التقارب (1990-1999) والتي سعت تشيلي من خلالها إلى التقارب التدريجي لمستويات تضخم البلدان الصناعية التي كانت قريبة من التضخم الثابت عند تبنيها سياسة الاستهداف، ويختلف أفق هذه المرحلة باختلاف البلدان فقد استغرق التقارب في نيوزلندا والمملكة المتحدة (الأسواق المتقدمة) من (1-2) سنة بينما في الاقتصاديات الناشئة فقد اخذ التقارب 11 سنة في تشيلي وأكثر من 9 سنوات في باقي بلدان أمريكا اللاتينية. وقد خفض التضخم من 20% عام 1990 إلى 3% عام 1999، وتميزت هذه المرحلة بمجموعة خصائص منها :

(أ). البنك المركزي مستقل ذاتيا منذ 1989.

(ب). الأفق المتوسط الفعلي للاستهداف سبعة أشهر ونصف .

¹- Mishkin .F.S، " Inflation targeting in Emerging Market countries، op-cit، p.7-8.

²- Vittorio Corbo& Klaus Schmid Hebbel، "Inflation in Latin America" op- cit، p 10.

³- Mishkin.F.S، " Inflation targeting in Emerging Market countries، op-cit، p. 9-10.

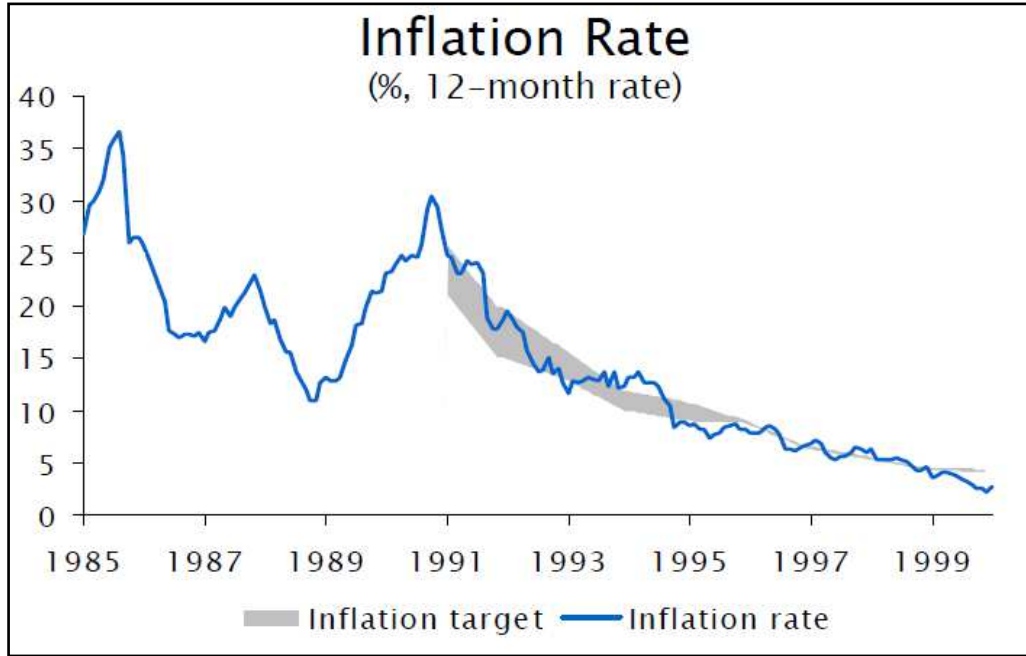
⁴-see:

- Oscar landerretche، Felipe Morande، Klaus، "Inflation Targeting and Stabilization in Chile" ، op-cit، p . 12.

- Rodrigo O. Valdes ، "Inflation Targeting in Chile: Experience and Issues، central Bank of Chile ، February، 2007

،p.3.

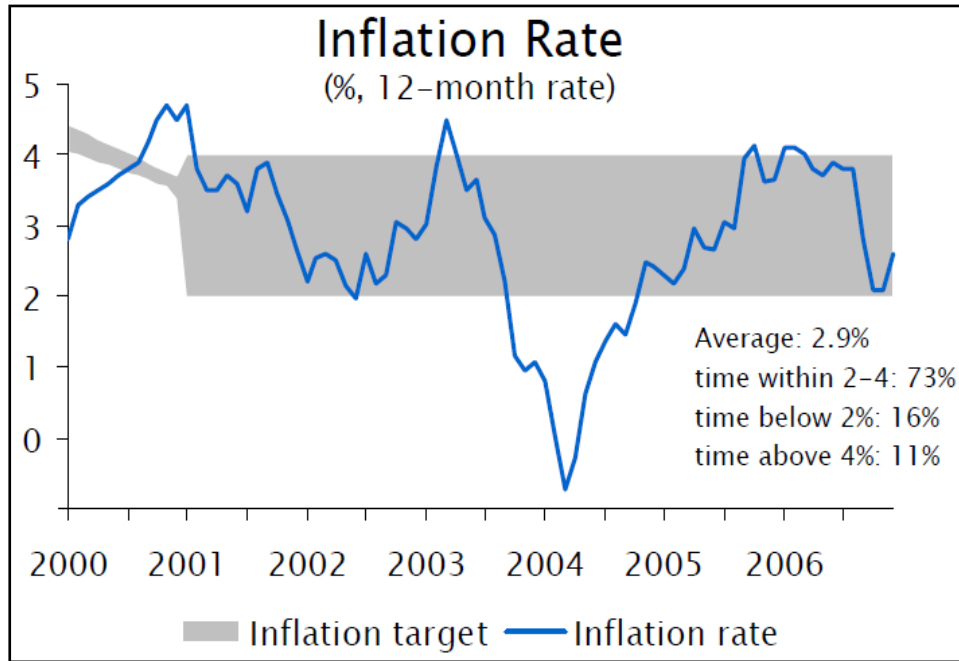
- (ج). اتبعت خلال المدة 1996-1991 هدف مدى، وبعدها هدف نقطة.
 (د). الهدف النهائي غير واضح (مشوش) لكن الالتزام المؤكد هو انجاز هدف تضخم بشكل تدريجي.
 ويمكن توضيح هذه المرحلة من خلال الشكل (3):
 شكل (3): معدل التضخم في تشيلي للمدة من (1985 - 1999)



Source: Rodrigo O. Valdes , "Inflation Targeting in Chile: Experience and Issues , central Bank of Chile , February, 2007 , p.4.

- المرحلة الثانية : في سبتمبر/أيلول 1999 تم تبني استهداف التضخم بشكل تام وعندما وصل تخفيض التضخم إلى (11.7 %) عدّ ذلك خطوة أولى نحو ترك استهداف سعر الصرف كهدف وسيط وبالتالي نهاية مجاميع سعر الصرف الثابتة وجعلها أكثر مرونة، وتتميز هذه المرحلة بما يلي :
- (أ). نظام سعر صرف متغير.
 (ب). هدف تضخم ثابت (2-4%) في المدة من (2000-2006) .
 (ج). اغلب الوقت هدف التضخم 3% او 1% منذ 2007.
 (د). الأفق الزمني 12-24 شهراً في المدة من (2000-2006) ما يقارب سنتين منذ 2007.
 (هـ). المعلومات المفصلة عن اجتماعات عضو البرلمان (محافظ البنك) تنشر بعد 3 أسابيع من عقدها وكذلك اجتماعات أعضاء البنك المركزي التشيلي في فبراير/ شباط 2007.
 ويمكن توضيح معدلات التضخم والتضخم المستهدف خلال هذه المرحلة كما في الشكل (4):

الشكل (4): معدلات التضخم في تشيلي للمدة من (1999-2007)



Source: Rodrigo O. Valdes , "Inflation Targeting in Chile: Experience and Issues , central Bank of Chile , February, 2007 , p.6.

المرحلة الثالثة: (بناء القاعدة المالية)، أصبح الهدف الدائم للتضخم خلال هذه المرحلة ،منذ ديسمبر/ كانون الأول 2000، بين (2-4)%.

وتتميز هذه المرحلة بالآتي:

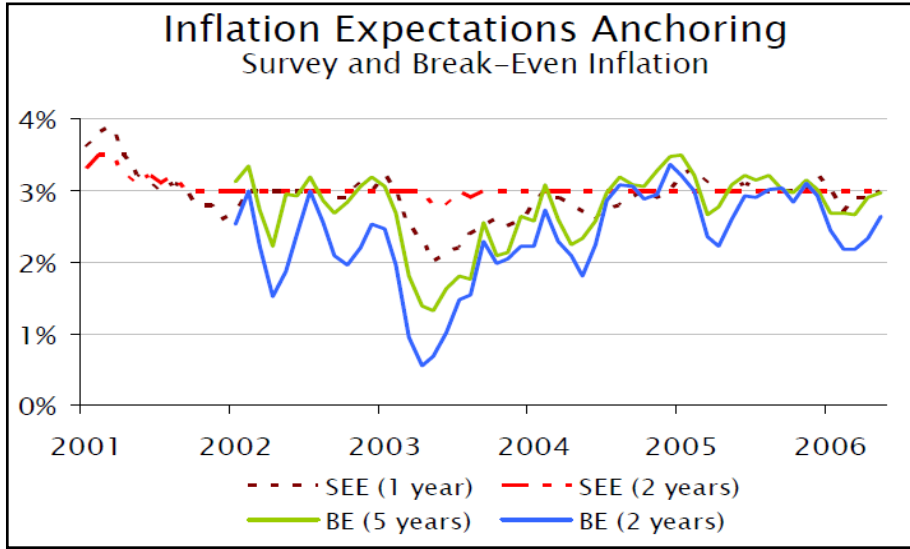
(أ). وضع ميزانية حكومية بفائض يعادل (1%) من الناتج المحلي الإجمالي.

(ب). التعديل الدوري للضريبة والعائدات المحاسبية.

(ج). وجود نظام مالي مدعوم من قبل مؤسسات قوية (إشراف متعقل وفعال).

ويمكن توضيح معدلات التضخم خلال هذه المرحلة في الشكل (5) :

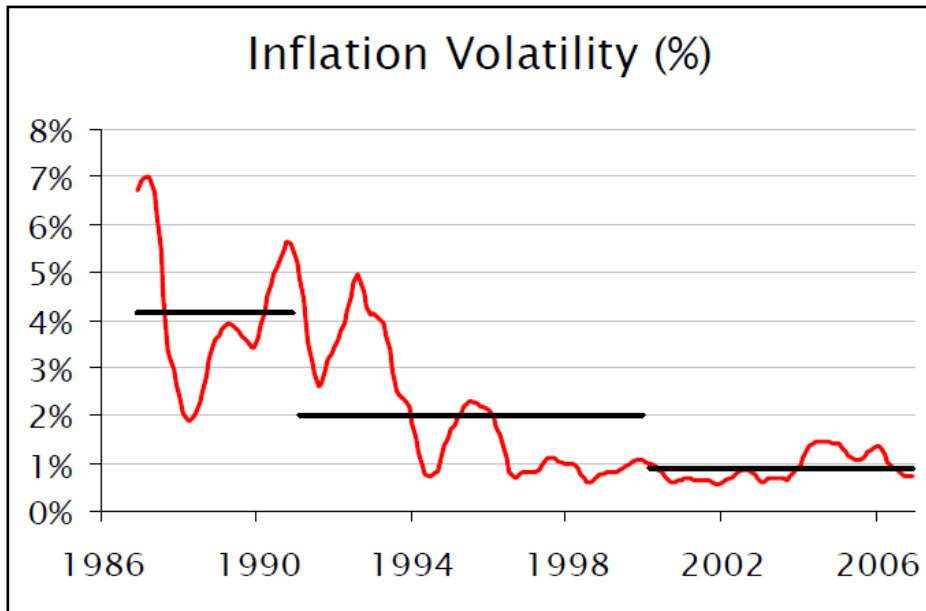
الشكل (5) توقعات التضخم في تشيلي للمدة من 2001-2006



Source: Rodrigo O. Valdes , "Inflation Targeting in Chile: Experience and Issues , central Bank of Chile , February, 2007 , p.12.

ويمكن إجمال التطورات في معدلات التضخم بشكل (6) الذي يوضح النتيجة النهائية لهذه التطورات من (1986-2006) :

شكل(6):عدم ثبات معدلات التضخم في تشيلي للمدة من 1986-2006



Source: Rodrigo O. Valdes , "Inflation Targeting in Chile: Experience and Issues , central Bank of Chile , February, 2007 , p.15.

ب- تجربة تركيا في استهداف التضخم

استند تحقيق الاستقرار في تركيا على سياسة سعر الصرف التي طبقت عام 2000 وانتهت مع حدوث الأزمة الأعمق في تاريخ تركيا في فبراير/ شباط 2001 لذا كان الاقتصاد بحاجة لنظام سياسي نقدي بديل بعد أن استنفذ كل الخيارات المحتملة كمرشح طبيعي.

(1) - مستوى التضخم قبل تبني سياسة استهداف التضخم.

بعد انهيار سياسة سعر الصرف التي اعقبت الازمة التي حصلت بداية عام 2001، خفضت تركيا عملتها (الليرة) بشكل هائل وارتفعت نسبة التضخم السنوية لتصل إلى (68%) في نهاية 2001، وبذلك شكل التضخم المعاصر والتجارب الماضية للتضخم العالي تحديات جدية لإدارة توقعات التضخم، وبذلك ومن اجل تخفيض هذا المعدل المرتفع للتضخم تبنت تركيا سياسة استهداف التضخم متوسطة (غير تامة) سميت بـ(استهداف التضخم الضمني)، وتعد تجربة تركيا باستخدام التضخم الضمني دراسة أصيلة لتحسين فهم الشروط الأولية لاستهداف التضخم فقد أخفقت تركيا في انجاز اغلب الشروط منذ بداية تجربتها، وبسبب عدم إمكانية تطبيق تركيا لشروط استهداف التضخم الكاملة (ماعدًا تطبيقها لبعض الشروط الأولية غير الناضجة)، أدرك البنك المركزي التركي حقيقة أن استهداف التضخم ليس بالأداة الميكانيكية التي يمكن أن تطبق بسهولة، لذا فان تبني نظام متوسط هو الحل الوحيد لإنجاز هدف السياسة النقدية في تخفيض التضخم، فتطبيق سياسة استهداف التضخم بشكل تام في ظل توفر هذه الشروط الأولية الغير مكتملة يمكن أن يؤدي لنتائج أكثر سوءاً من الواقع وبالتالي خسارة مصداقية كلا من البنك المركزي لتركيا ولنظام استهداف التضخم نفسه⁽¹⁾.

(2) - بداية تاريخ استهداف التضخم.

نظراً لوجود مرحلتين لتبني سياسة استهداف التضخم هما مرحلة الاستهداف الضمني ومرحلة الاستهداف التام، يتطلب ذكر تاريخ كل مرحلة على حدة، فبداية الاستهداف الضمني كانت في أكتوبر/ تشرين الأول 2001 إذ أعلن البنك المركزي بأن هدفه الأساسي الوحيد هو إبقاء استقرار السعر في الأسواق المحلية أما الاستهداف التام بدأ في عام 2006⁽²⁾.

(3) - الجهة المسؤولة عن قرار الاستهداف.

عمل قانون البنك المركزي التركي (CBT) الذي عدل في ابريل/ نيسان 2001 (مباشرة بعد الأزمة وقبل تطبيق نظام استهداف التضخم الضمني) على تقوية استقلالية البنك المركزي اذ يخوله بالكامل في اختيار آلية سياسته النقدية وكان الهدف الأساسي للبنك المركزي التركي يتلخص في تحقيق استقرار الاسعار والمحافظة عليها

¹-Gerald A. Epstein & A. Erinc Yeldan, “Beyond Inflation Targeting, Assessing the Impacts and Policy Alternatives”, Cheltenham, UK. Northampton, MA, USA, 2009, p.p 204-213.

²- A. Hakan Karaa, “Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting”, wp of central bank of Turkey, N: 06/03, September, 2006, p.p 2-4.

كما لعبت الشفافية دوراً مهماً من خلال قيام البنك المركزي لتركيا بمسؤولية إعلام الجمهور عن عمليات المصرف وسياسته النقدية، كما جعل القانون مسؤولية البنك تتلخص بتحقيق هدف وحيد والتخلي عن الأهداف الأخرى. وبذلك أعلن كل من البنك المركزي التركي (CBT) والحكومة عن هدف تخفيض التضخم لمدة استهداف التضخم الضمنية بين (2002-2005)⁽¹⁾.

(4)- معدل أو مدى التضخم المستهدف.

أعلن البنك المركزي التركي (CBT) والحكومة عن تنفيذ خطة لمدة الاستهداف الضمنية تتلخص بتخفيض التضخم من (68%) عام 2001 الى (35%) عام 2002، (20%) عام 2004، (8%) عام 2005، أي ان الاستهداف هو استهداف مدى، اما في يناير/كانون الثاني 2006 وضع البنك المركزي التركي هدف نقطة (5%) لتضخم أسعار المواد الاستهلاكية وأعطى نسبة (1%) انحراف عن الهدف بسبب صدمات خارجية⁽²⁾.

(5)- المدة الزمنية اللازمة للوصول إلى الهدف.

نستنتج من الفقرة السابقة إن الخطة المعلنة من قبل البنك المركزي التركي (CBT) والحكومة حددت سياستها لأفق زمني سنة واحدة لكل هدف بالنسبة لمدة الاستهداف الضمني إلا إن الإطار الجديد الاستهداف التام قدم أفق ثلاث سنوات لهدف التضخم كهدف نقطة، كما أكد البنك المركزي لتركيا انه سيتابع سياسة نقدية متوسطة الأجل⁽³⁾.

(6)- مقياس التضخم المستخدم.

تم اعتماد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في مرحلتي الاستهداف الضمني والاستهداف التام لما يتمتع به هذا المقياس من خصائص تعمق مبدأ الشفافية الذي يعد شرطاً أساسياً لتطبيق سياسة استهداف التضخم⁽⁴⁾.

(7)- السياسات المستخدمة في الاستهداف⁽⁵⁾.

اتخذت السياسة النقدية للسنوات الأولى لاستهداف التضخم الضمني خلال المدة من (2002-2004) قرارات غير صائبة، فتوقبت قرارات السياسة كان غير متوقعا والبنك المركزي لتركيا لم يزود بأي معلومات منظمة عن الفصل المستقبلي للسياسة النقدية، وبالرغم من إن قانون البنك المركزي التركي اعترف بأهمية السياسة النقدية إلا إن دوره كان غير واضح عملياً.

¹- A. Hakan Karaa، “Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting”، op-cit،p.p 6-8.

²-Gerald A. Epstein & A. Erinc Yeldan، “Beyond Inflation Targeting، Assessing the Impacts and Policy Alternatives”، op-cit،p.p 217-220.

³- EsarTuter، “Inflation Targeting Indeveloping Countries And Its Applicability To The Turkish Economy”، op-cit، p-p25-30.

⁴- EsarTuter، “Inflation Targeting Indeveloping Countries And Its Applicability To The Turkish Economy”، op-cit، p 30.

⁵- A. Hakan Karaa، “Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting”، op-cit،p.p 10-13.

تصور البنك المركزي لتركيا إن استهداف التضخم الضمني هو مدة انتقالية لاستهداف التضخم يتم خلالها تحسين الشفافية والأعداد المؤسساتي بشكل تدريجي وبذلك ركز البنك المركزي على ثلاث قضايا مهمة لانتقال تركيا إلى استهداف التضخم التام :

(أ). حسن البناء التحتي التقني: ركزت المشاريع الداخلية على ديناميكية التضخم الجديدة وآليات الإرسال النقدية فقد كانت ميكانيكية التضخم وآلية الإرسال النقدي مجهولة جداً آنذاك بسبب الهيكل الاقتصادي المتغير، فضلا عن إعادة هيكلة النظام المصرفي في 2001 زاد عبء الدين الوطني إلى مستويات عالية من الناحية التاريخية كما كانت الهيمنة المالية عقبة جديدة أمام استهداف التضخم، كما تكيفت التقنيات المعاصرة لتحسين التنبؤ وإطار تحليل السياسة.

(ب). حسن مهارات الاتصال بمرور الوقت: بدأ البنك المركزي التركي ينشر بيانات أكثر وضوحا بخصوص وجهة نظره في التضخم فالتغيرات النوعية أصبحت متوقعة من خلال التقارير الدورية، وبمرور الوقت زادت ثقة الجمهور بقرارات البنك، وان قدرة البنك المركزي للعمل كمدير توقعات تحسن إلى حد كبير.

(ج). انتقال عملية اتخاذ القرارات: انتقلت عملية اتخاذ القرارات إلى معدلات متوقعة وأكثر تنظيما في 2005 بإعلان التواريخ الثابتة لاجتماعات لجنة السياسة المالية وباهتمام شديد.

كل هذه التطورات مهدت الطريق للتبني الرسمي لاستهداف التضخم إذ أعلن البنك المركزي لتركيا بأن استهداف التضخم التام سيطبق في بداية 2006. ان إعلان تاريخ التبني لسنة واحدة سمح للبنك المركزي التركي عمل التحضيرات النهائية المناسبة لتطبيقه وبذلك وضع البنك المركزي التركي إطاراً لعمل نظام استهداف التضخم تشارك به مع الجمهور ويمكن أن يدرج كالاتي :

(أ). قرارات حاسمة فرضت فيها لجنة السياسة المالية المسؤولية الكاملة في وضع أسعار الفائدة.

(ب). وضع أفق سنوي لأهداف التضخم وتوقعات تضخم متوسطة الأجل في تقارير التضخم.

(ج). التزام المصرف المركزي التركي بان يكون المسؤول في حالة الانحرافات الكبيرة عن الهدف.

(8) - تقييم فعالية استهداف التضخم أثناء مدة التبني (1).

حققت سياسة استهداف التضخم العديد من الانجازات وبمجالات مختلفة للاقتصاد التركي فبالنسبة لمسار النمو فقد انخفضت معدلات النمو عام 1998 إلى (3.1%) نتيجة لعدوى الاضطراب البرازيلي والروسي والآسيوي، وفي عام 1999 ارتفع إلى (5%) وشهد مرحلة ازدهار عام 2000 تبعتها أزمة ملكية عام 2001، وتعد المدة من 2002-2006 مدة تطوير للاقتصاد التركي إذ حصلت خلالها سيطرة على الأسعار وانخفضت أسعار المواد الاستهلاكية من 45% عام 2002 إلى (7.3%) في 2005 ومن (50.1%) إلى (5.9%) بالنسبة لأسعار الإنتاج للمدة نفسها.

¹- Gerald A. Epstein & A. Erinc Yeldan، “Beyond Inflation Targeting، Assessing the Impacts and Policy Alternatives”، op-cit، p.p 220-223.

أما بالنسبة للإيرادات فبعد إعلان الاستهداف الكامل عام 2006 وصلت عائدات التصدير إلى (91.7) بليون دولار بالرغم من الارتفاع السريع لفاتورة الاستيراد بالمدة نفسها كما وصل الحساب الجاري (31.7) بليون دولار أو ما يقارب (7.9 %) من مجموع المنتج الوطني الإجمالي (GNP) في 2006، واستمر الحساب الجاري بالتوسع إذ وصل إلى 34 بليون دولار عام 2007 وعلى مدى 12 شهراً.

وعلى الرغم من النمو السريع جداً إلا أن نمو التوظيف كان ضئيلاً وهذه ميزة تميزت بها العديد من الاقتصاديات النامية (نمو عاطل) إذ كان معدل البطالة (6.5 %) عام 2000 وارتفع إلى (10.3 %) عام 2002، وبقي عند ذلك المستوى المرتفع، ووصل إلى ما يقارب (24.5 %) عام 2005.

(9) - مستوى التضخم بعد الاستهداف.

كانت التجربة التركية ناجحة جداً وتتجاوز كل التوقعات فأثناء مدة الاستهداف الضمني انخفض التضخم من 68 % في نهاية 2001 إلى (7.7 %) في نهاية 2005 أي خلال أربع سنوات فقط، كما حققت (التجربة التركية) تخفيضاً للتضخم وصل إلى (3.5 %) في نهاية 2007.

من ذلك نستنتج بأن الشروط الأولية التكميلية غير مهمة بشكل كبير لنجاح السياسة، فعلى الرغم من وجود شروط أولية مضادة في بداية نظام استهداف التضخم الضمني، فالنتيجة النهائية كانت مذهلة⁽¹⁾.

(10) - مستوى الفاعلية عن مدة الاستهداف بأكملها⁽²⁾.

تظهر تجربة تركيا إن نظام استهداف التضخم لا يعد علاجاً كاملاً فقد يكون من الحكمة عدم الإسراع في تطبيق استهداف التضخم بشكل تام، ففي ظل عدم وجود تطور مؤسساتي كافٍ وقدرة عمل محددة (بسبب عوامل مثل الهيمنة المالية، أسواق مالية غير ناجحة،... إلخ)، فمن الأفضل البدء بنظام متوسط، هذا النظام المتوسط يجب أن يكون لديه بعض المكونات الأساسية لاستهداف التضخم، إلا أنه لا يجب أن يذهب بعيداً جداً، بمعنى آخر، إن يكون البنك المركزي متأكداً من أن مسؤولية السيطرة على التضخم لا يمكن أن تكون عمل مؤسسة وحيدة بل يتطلب ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ككل.

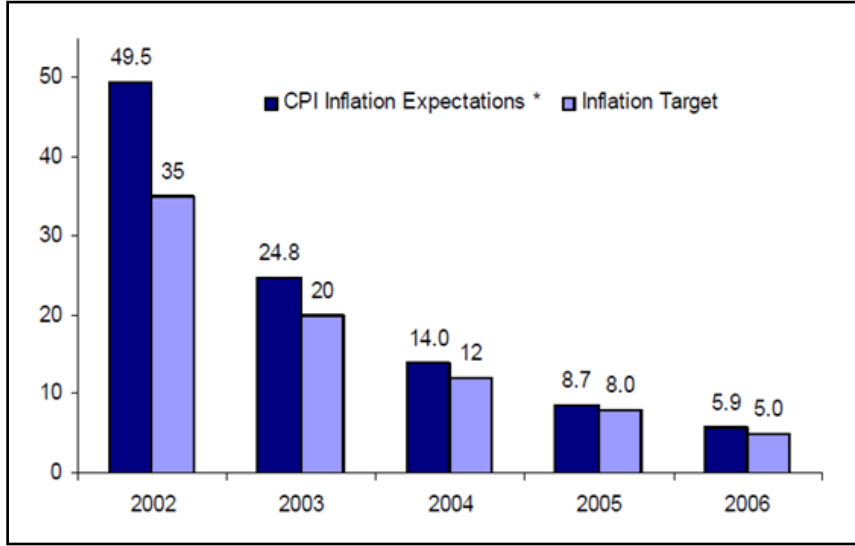
وقد انتقد قانون البنك المركزي سابقاً من قبل المسؤولين لعدم امتلاكه استقلالية في تحقيق أي هدف، مع هذا وأثناء أربع سنوات لاستهداف التضخم الضمني توجب لضمان نجاح هذه الظاهرة تصميم مشترك لأهداف التضخم بين البنك المركزي التركي والحكومة يسمح للحكومة من خلاله تحمل المسؤولية، وهكذا زاد الدعم لنظام السياسة النقدي والتزمت الحكومة بالانضباط المالي وحققت فائض ميزانية مرتفع، ووضعت سياسة دخول تتوافق مع الأهداف. كل هذه السياسات وعلى مدى أربع سنوات استطاعت تخفيض العبء المالي، واحتواء توقعات التضخم، فضلاً عن تخفيض نسبة الفائدة الحقيقية طويلة الأمد وتحسين النمو والاستثمارات، ووفقاً لذلك شهدت تركيا مرحلة تخفيض للتضخم نما خلالها معدل الناتج (7 %) سنوياً.

¹ - A. Hakan Karaa، "Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting"، op-cit، p.p15-17 .

² - A. Hakan Karaa، op-cit، p.p 20-23.

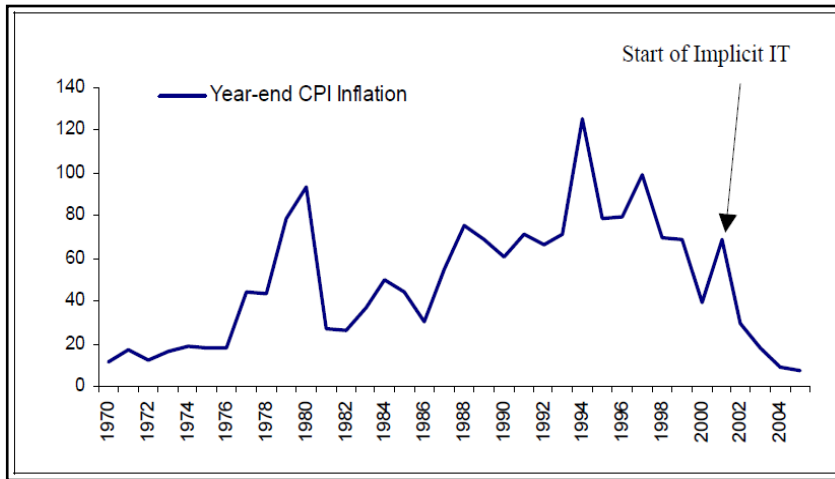
وبذلك تظهر تجربة تركيا إن الدعم السياسي والاستقلالي المؤسساتي والالتزام بنظام سعر الصرف المتغير يمكن أن يدرج ضمن الشروط الأساسية لبدء نظام استهداف التضخم. ويمكن إجمال تجربة تركيا لاستهداف التضخم بالشكلين (7)،(8) التاليين:

الشكل (7):الشروط الأولية مع التضخم في تركيا خلال المدة من (1970-2004)



Source: A. Hakan Karaa, “Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting”,wp of central bank of Turkey,N: 06/03, September, 2006, p 4.

الشكل (8):توقعات التضخم مقاس بـ (CPI) واستهداف التضخم في تركيا للمدة من (2006-2002)



Source: A. Hakan Karaa, “Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting”,wp of central bank of Turkey,N: 06/03, September, 2006, p12.

- نلاحظ بعد استعراضنا لتجارب الدول المختارة في استهداف التضخم ان البلدان المتقدمة حققت نجاحات أكبر من البلدان الناشئة ويمكن اجمال اهم الملاحظات بالاتي:
- تفاوت نقطة البدء بتطبيق سياسة استهداف التضخم فالأسواق المتقدمة كانت اسبق من الاسواق الناشئة اذ بدأت نيوزلندا عام 1990 وبريطانيا عام 1992 اما الناشئة تشيلي 1990 وتركيا عام 2001، والسبب في ذلك هو ما تمتلكه هذه الدول من ادوات اكثر فاعلية في مجال السياسة النقدية والى ما تتمتع به الدولة من استقرار مؤسسي واستقلالية تامة للبنك المركزي والذي بدوره يعزز الشفافية التي تعد ركيزة اساسية لسياسة الاستهداف ، وينطبق ذلك ايضا على تشيلي اذ تتشابه مع الدول المتقدمة مما فصح المجال امامها للبدء بوقت مبكر.
 - ان الجهة التي قامت بإعلان الاستهداف هي وزارة المالية والبنك المركزي في نيوزلندا ، والحكومة بشكل مباشر في بريطانيا ، والجمع بين البنك المركزي والحكومة في كل من تشيلي وتركيا ، ونلاحظ ان اعتماد الحكومة فقط يؤثر في انخفاض مستوى الثقة في قدرة البنوك المركزية في تحقيق هدف سياسة الاستهداف ، في حين ان اعتماد البنك المركزي فقط يعكس ثقة مفرطة بالبنوك المركزية والحالة الاكثر قبولا هي اشتراك الحكومة متمثلة بوزارة المالية والبنك المركزي وذلك لأنها تعكس حالة اتساق بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف سياسة الاستهداف .
 - استخدمت نيوزلندا مدى للتضخم المستهدف ولم تستخدم رقم محدد مما يعطي مساحة اكبر للتحرك ودرجة عالية من المرونة ويقلل نسبة الاخفاق مستقبلا في مجال استخدام هذه السياسة .
 - ان هذه البلدان استخدمت الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لقياس التضخم من اجل التأثير المباشر في المستوى العام للأسعار وتعزيز ثقة الافراد في قوة استخدام السياسة وتجنب عدم تحقيق مباد الشفافية في سياسة استهداف التضخم .
 - بشكل عام وفي جميع دول العينة نلاحظ نجاح سياسة استهداف التضخم في تحقيق الهدف الاساس لهذه السياسة وهو خفض معدلات التضخم بالرغم من تفاوت مستوى توفير الشروط والادوات اللازمة لنجاح هذه السياسة وبشكل خاص استقلالية البنك المركزي والشفافية والاستقرار النسبي للسياسات النقدية والمالية والذي انعكس بدوره في نجاح السياسة بمستويات نسبية .

المبحث الثاني: تقييم تجارب الدول المختارة

أولاً/ النماذج السابقة لسياسة استهداف التضخم

من النماذج المهمة التي سعت إلى توضيح مساوئ التضخم وانعكاساته على المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهمها قاعدة تايلر التي اعتمدت على هدف معدل القروض الفيدرالية، والتي تمثلت بالصيغة الآتية:

$$\text{هدف معدل القروض الفيدرالية} = \text{التضخم} + \text{معدل القروض الفيدرالية الحقيقية التوازنية} + \frac{1}{2} \text{فجوة التضخم} + \frac{1}{2} \text{فجوة الناتج.}$$

افترض تايلر وفقاً لهذه القاعدة فعند هذه القاعدة بأن معدل أو متوسط القروض الفيدرالية الحقيقية التوازنية هي (2%)، والنسبة المستهدفة للتضخم هي (2%)، علماً بأن تحقيق هذه القاعدة من الناحية التطبيقية يتطلب تقدير فجوة التضخم وفجوة الناتج.

إن الجمع بين فجوة التضخم وفجوة الناتج في قانون السياسة النقدية من قبل تايلر يعكس حالات التوافق أو الترابط بين كل من رؤساء الهيئات الاقتصادية والاقتصاديين حيال التقلبات في كل من التضخم والناتج الحقيقي. إذا كان لدينا على سبيل المثال تضخم بنسبة (4%) فإن فجوة التضخم (4% - 2%) = 2% .

الناتج الحقيقي (2%) هو أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الممكن في حالة الاستخدام الكامل لذا فإن قاعدة تايلر توضح بالآتي:

$$4\% (\text{تضخم}) + 2\% (\text{معدل القروض الفيدرالية الحقيقية التوازنية}) + 0.5 (2\% \text{ فجوة التضخم}) + 0.5 (2\% \text{ فجوة الناتج}) = 8\%$$

إن قاعدة تايلر توضح أيضاً المسار المحلي لسلوك السياسة النقدية من خلال مقارنة نسبة القروض الفيدرالية المستهدفة التي يتم التنبؤ بها مع القروض الفيدرالية الحقيقية المستهدفة (1).

وانطلاقاً من قاعدة تايلر ظهرت نماذج اقتصادية تخدم الهدف نفسه منها (نموذج الكلف الاجتماعية) التي يفترض إن دالة التضحية الاجتماعية أو الكلف الاجتماعية كمعادلة تشير إلى كلفة أو خسارة المجتمع التي تتوافق و المشاكل المزدوجة للتضخم مع انحرافات للإنتاج عند مستويات الاستخدام الكامل وعلى الصيغة الآتية:

$$L = b (\Delta p \% - 2\%)^2 + (1 - b) (Y - Y^*)^2$$

إذ أن :

L = دالة خسارة المجتمع.

Y = الإنتاج الجاري.

Y* = مستوى التضخم عند الاستخدام الكامل.

pΔ = التغير بمعدل التضخم الجاري.

1- R. Glenn Hubbard. "Money ، the Financial System، and the Economy" op- cit ،p.p,495-496.

هذه المعادلة تشير إلى أن المجتمع الذي يعاني من أثر معاكس ولكل من انحرافات التضخم عند مستوى النسبة المرغوبة (2%) وانحرافات الإنتاج عن المستويات العالية المرغوبة، ولكل من التضخم والإنتاج المفقود ويفرض كلف على المجتمع، إذن ما المقياس الكلي والإجمالي لـ (L) (وهي خسارة المجتمع).

إن معدل التضخم المرغوب يفترض نسبة (2%) لكل سنة ومستوى الإنتاج المرغوب هو Y^* . وإن الانحرافات عن معدل التضخم المرغوب ومستوى الإنتاج تكون مربعة أو تتضاعف وتكون الانحرافات عن المعدلات المرغوبة أكبر وغير ملائمة من ناحية الكلفة.

في دالة الخسارة أو الكلفة للأوزان النسبية تجعل المجتمع يعوض التضخم والإنتاج المفقود بإشارتين أو رمزين هما (b)، (1-b) على التوالي.

b = صفر عندما لا يعير المجتمع أهمية للإنتاج.

(1 - b) = (تمثل الأوزان المتساوية لكليهما أي أن b، 1-b تساوي = 0.5)

إن المحافظة على تضخم أدنى يعد تشديداً وتأكيداً صريحاً على نظام استهداف التضخم، علماً بأن المحافظة على إنتاج مستقر عند مستويات عالية ليس ممكناً.

وفي نظام استهداف التضخم فإن دالة الكلفة للبنك المركزي سوف تختلف عن دالة كلفة أو خسارة المجتمع لأن البنك المركزي يحمل نفسه عقوبات مفروضة عليه من الحكومة لفشله في انجاز هدف التضخم المحدد، ولذلك فإن البنك المركزي يفرض أن (b) أكبر من و(1-b) في داله الكلفة أو الخسارة قياساً بما يعمله المجتمع في دالة الكلفة أو الخسارة، إن البنك المركزي سوف يزيد من اسبقية انجاز هدف التضخم الصريح نسبةً للهدف التضخمي من اجل المحافظة على مستويات إنتاج مستقرة وعالية لذلك فإن الإنتاج والاستخدام سوف يكونان غير مستقرين ومتدنيين في الأهمية وفي كفاءة نظام السياسة النقدية مما يجعل استهداف التضخم ليس في مكانه المناسب.

إن أزمات استهداف التضخم تنتج عن الشكوك التي ترافق سياسات استهداف التضخم في البلدان التي تطبق السياسة، وسبب ذلك يعود لقيام البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطي لا يكفي للحفاظ على استقراره الإنتاج عند مستويات عالية⁽¹⁾.

¹- Lioyed B. Thomas، "Money، banking and Financial markets"، south western part of the Thomson، 2006، p. 578.

ثانياً/ الانموذج المقترح

بعد الاطلاع على النماذج السابقة ونظراً لصعوبة احتساب بعض المتغيرات المستخدمة في التحليل مثل مستوى الانتاج عند الاستخدام الكامل، تم افتراض أنموذج لقياس مدى اهمية سياسة استهداف التضخم واهم متغير لقياس تلك الاهمية هو متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وقد اعتمد معدل النمو (Growth Rate) لقياس مدى اهمية سياسة استهداف التضخم بدلا من (GDP) وذلك لإعطاء صورة اوضح لقياس تلك الاهمية، كما تم اعتماد بعض الاساليب الاحصائية لقياس معينه لقياس مدى جودة تحقيق هدف سياسة الاستهداف.

قسم العمل الى جزأين:

1- انموذج قياس اثر سياسة استهداف التضخم في النمو الاقتصادي.

طبقا للأنموذج المقترح سيتم قياس اثر سياسة استهداف التضخم في معدلات النمو من خلال تجزئة سياسة الاستهداف الى ثلاثة اجزاء يغطي كل جزء جانب من نجاح السياسة:

الأول: يغطي نجاح سياسة الاستهداف من خلال قياس فعالية سياسة الاستهداف الجزئية.

الثاني: يغطي نجاح السياسة من خلال قياس الفعالية الكلية للاستهداف.

الثالث: يغطي نجاح سياسة الاستهداف من خلال قياس نسبة الانحراف عن المعدلات المستهدفة.

وسيتم توضيح الانموذج من خلال المراحل الآتية:

المرحلة الأولى/ مرحلة توصيف الانموذج

يعتمد في توصيف الانموذج القياسي على النظرية الاقتصادية والدراسات والبحوث السابقة، وكذلك على المشاهدة والاطلاع. ونظرا لأهمية وحداثة سياسة استهداف التضخم، وعدم وجود نماذج سابقة لوصف هذه العلاقة، لأن سياسة الاستهداف كانت تركز بشكل مباشر على تدنية أو تخفيض معدلات التضخم (الارقام القياسية لأسعار المستهلك)، ولغرض بيان أثر هذه السياسة على معدل النمو الاقتصادي في دول العينة، فإن العلاقة المقترحة تضمنت الآتي:

المتغير المعتمد: يمثل النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مقاسا بالأسعار الثابتة ولكل دولة.

المتغيرات المستقلة: تمثل معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وبثلاث صيغ، معدل التضخم الحقيقي، معدل التضخم المستهدف، ومعدل التضخم المتوقع.

البيانات: اختلفت بيانات السلسلة الزمنية لدول العينة باختلاف بداية التطبيق لسياسة استهداف التضخم وكانت كالاتي:

نيوزلندا: المدة من 1990-2010

بريطانيا: المدة من 1990-2010

شيلي: المدة من 1990-2010

تركيا: المدة من 2001-2010

الانموذج المقترح: تضمن الانموذج المقترح اربع صيغ أو دوال، كل صيغة تعبر عن العلاقة بين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي (G) وجانب من جوانب الاهمية النسبية لسياسة استهداف التضخم وكالاتي:

أ- الصيغة الأولى

نستطيع من خلالها تقييم فاعلية الاستهداف الجزئية لسياسة استهداف التضخم من خلال العلاقة بين معدلات النمو كمتغير تابع، والفرق بين التضخم الحقيقي والمستهدف كمتغير مستقل وكالاتي :

$$G = f(\Delta p_i)$$

حيث إن:

G=معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

Δp_i = الفرق بين التضخم الحقيقي (p_0) والتضخم المستهدف (p_1).

$$\Delta p_i = p_0 - p_1$$

ب- الصيغة الثانية

تشير إلى الفعالية الكلية للاستهداف من خلال التعبير عن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي كدالة بالفرق بين التضخم المتوقع والتضخم المستهدف وكالاتي :

$$G = f(\Delta p_j)$$

إذ أن:

G=معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

Δp_j = الفرق بين التضخم المتوقع (P_2) والتضخم المستهدف (p_1).

$$\Delta p_j = p_2 - p_1$$

ج- الصيغة الثالثة

تشير إلى نسبة الانحراف عن الرقم أو المدى المستهدف للتضخم على اعتبار إن معدل النمو كدالة في الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي كمتغير مستقل تابع في أنموذج انحدار خطي بسيط وكالاتي:

$$G = f(\Delta p_l)$$

إذ أن:

G = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

Δp_l = الفرق بين التضخم المتوقع (p_2) والتضخم الحقيقي (p_0).

$$\Delta p_l = p_2 - p_0$$

د- الصيغة الرابعة

وفق هذه العلاقة يمكن معرفة أي من العلاقات السابقة سيكون متغيرها المستقل أكثر تأثيراً بالمتغير التابع (G)، ووفق الصيغة المعبر عنها بأنموذج انحدار خطي متعدد كالاتي :

$$G = f(\Delta p_j, \Delta p_l)$$

حيث إن:

G = معدلات النمو

Δp_j = الفرق بين التضخم المتوقع (p_2) والتضخم المستهدف (p_1).

Δp_l = الفرق بين التضخم المتوقع (p_2) والتضخم الحقيقي (p_0).

توضح العلاقة الرابعة اي من الصيغ الثلاثة كان له الاثر الاكبر على نجاح السياسة وقد تم حذف الصيغة الاولى من الصيغة الرابعة كونها متضمنة في الصيغة الثانية واثارها على معدلات النمو تكون متداخلة مع اثار الصيغة الثانية لذلك الغائها في مرحلة التقدير ومرحلة التحليل. ولغرض قياس العلاقة التطبيقية بين هذه المتغيرات فقد اعتمدت الباحثة على البيانات الإحصائية السنوية منذ البدء بتطبيقها ولغاية عام 2010 وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) الاعتيادية في التقدير واعتماد الصيغ الآتية :

1- الدالة الخطية

2- الدالة اللوغارتمية

وقد تم اختيار الصيغة اللوغارتمية لكونها أظهرت أفضل النتائج ويمكن توصيف صيغ العلاقة الدالية للنماذج الأربعة كالاتي :

1- $\log G = b_0 + b_1 \log(\Delta p_i)$

2- $\log G = b_0 + b_1 \log(\Delta p_j)$

3- $\log G = b_0 + b_1 \log(\Delta p_l)$

4- $\log G = b_0 + b_1 \log(\Delta p_j, \Delta p_l)$

المرحلة الثانية/ مرحلة تقدير وتحليل النتائج

لقد استخدم برنامج (Minitab) في تقدير العلاقة الدالية بين معدل النمو والتضخم المتوقع والتضخم الحقيقي والمستهدف. وقد اختيرت الدالة اللوغارتمية المزدوجة لأنها أعطت أفضل النتائج.

أ- نيوزلندا

يلاحظ من الجدول (4) الذي يوضح نتائج الاختبارات بين معدل النمو ومعدلات التضخم الحقيقي والمتوقع والمستهدف. المتغير المعتمد (معدل النمو). وفقاً لكل علاقة وكالاتي :

جدول (4): نتائج تقدير العلاقة الدالية بين معدلات النمو والتضخم في نيوزلندا

ت	المتغيرات المستقلة	الدالة المقدرة	%(R ²)	%(R ⁻²)	Tb ₁	Tb ₂	F
1	الفرق بين التضخم الحقيقي والمستهدف	Log G= 0.281- 0.237 Log Δ (pi)	0.9	0.0	-0.41	-	0.17
2	الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف	Log G = - 1.36 + 2.4 Log Δ (pj)	40.9	37.8	3.62	-	13.13
3	الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي	Log G= -0.339 + 0.795 Log Δ (pl)	16.4	12.1	1.93	-	3.74
4	(الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف)، والفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي	Log G=0.741 + 0.349 Log Δ(pj)+0.218Δ (pl)	40.3	33.6	2.82	0.48	6.06

المصدر : احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على البرنامج Minitab الجاهز على الحاسبة الالكترونية .

(1)- الصيغة الاولى: تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (Δpi) الذي يمثل الفرق بين التضخم الحقيقي (p₀) والمستهدف (p₁)، والمتغير التابع (G) الذي يمثل معدل النمو، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع ينخفض بنسبة (0.237%) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وقد اظهرت اختبارات كل من (t) و(F) عدم معنوية المعلمة المقدرة، وهذا يعني ان الصيغة الاولى للأنموذج غير معنوية، وبذلك فالفعالية الجزئية لسياسة استهداف التضخم ذات أثر غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد النيوزلندي .

يلاحظ من نتائج التقدير للصيغة الاولى ان المتغير المستقل (Δpi) لا يفسر الا 0.9 % من التغير التابع (G) وما تبقى يمثل تأثير متغيرات اخرى لم تدخل في المعادلة والمتمثلة بالمتغير العشوائي.

(2)- الصيغة الثانية: تشير المعادلة المقدرة إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (Δpi) والمتغير التابع (G₂)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع يزداد بنسبة (2.4%) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

اظهر الانموذج معنوية اختبار (t) للمعلمة المقدرة أي إن تأثير الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف في معدل النمو هو ذات تأثير معنوي إذا كانت فيه (t) المحتسبة والبالغة (3.62) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (20) ($df = 21 - 1 = 20$) اكبر من الجدولية البالغة (1.725) مما يشير الى معنوية المعلمة المقدرة. ولمعرفة معنوية العلاقة المقدرة فيتضح من خلال قيمة (F) المحتسبة والبالغة (13.13) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1، 38) للبسط والمقام اكبر من الجدولية البالغة (4.07) مما يشير الى معنوية العلاقة المقدرة.

كما يلاحظ من نتائج التقدير (للمعادلة - 2) إن المتغير المستقل (Δp_i) يفسر ما يقارب (40.9%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(3)- الصيغة الثالثة: تشير المعادلة المقدرة الى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (Δp_i) ، والمتغير التابع (G_2)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع يزداد بنسبة (0.795%) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

كما اظهر الانموذج معنوية اختبار (t) للمعلمة المقدرة أي أن تأثير الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي في معدل النمو هو ذات تأثير معنوي إذا كانت فيه (t) المحتسبة والبالغة (1.93) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (20) اكبر من الجدولية البالغة (1.725) مما يشير إلى معنوية المعلمة المقدرة. ولمعرفة معنوية العلاقة المقدرة فيتضح من خلال قيمة (F) المحتسبة والبالغة (3.74) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1، 38) للبسط والمقام اصغر من الجدولية البالغة (4.07) مما يشير إلى عدم معنوية العلاقة المقدرة.

كما يلاحظ من نتائج التقدير (للمعادلة-3) إن المتغير المستقل (Δp_i) يفسر ما يقارب (16.4%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(4)- الصيغة الرابعة: تشير المعادلة التقديرية الى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (G) والمتغير المستقل (Δp_j)، فعند زيادة (Δp_j) بنسبة 1% فإن المتغير التابع (G) يزداد بنسبة (0.349%) مع ثبات العوامل الأخرى.

وبما إن (t) المحتسبة للمتغير المستقل (Δp_i) البالغة (0.48) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (20) اصغر من الجدولية البالغة (1.725) أي عدم معنوية المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (Δp_i).

كما اظهر اختبار (F) معنوية الانموذج المقدر اذ كانت قيمة (F) المحتسبة والبالغة (6.06) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (2، 57) للبسط والمقام اكبر من الجدولية البالغة (3.17) أي معنوية العلاقة المقدرة. كما يفسر المتغيرين المستقلين (Δp_i) (Δp_l) (40.3%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

ب- بريطانيا

يلاحظ من الجدول (5) الذي يوضح نتائج الاختبارات بين معدل النمو ومعدلات التضخم الحقيقي والمتوقع والمستهدف. المتغير المعتمد (معدل النمو). وفقاً لكل علاقة وكالاتي :

جدول (5): نتائج تقدير العلاقة الدالية بين معدلات النمو والتضخم في بريطانيا

ت	المتغيرات المستقلة	الدالة المقدرة	$\% (R^2)$	$\% (R^2)$	Tb ₁	Tb ₂	F
1	الفرق بين التضخم الحقيقي والمستهدف	$\text{Log } G = 0.135 - 1.26 \text{ Log} \Delta (\text{Pi})$	34.7	30.9	-3.01	-	9.05
2	الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف	$\Delta \text{Log } G = - 0.077 + 0.958 \text{ Log } (\text{Pj})$	8.1	2.7	1.23	-	1.51
3	الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي	$\Delta \text{Log } G = -0.274 + 1.04 \text{ Log } (\text{Pl})$	37.7	34.1	3.21	-	10.3
4	(الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف)، و(الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي)	$\text{Log } G = -0.097 - 1.09 \text{ Log} \Delta (\text{pj}) + 1.09 \Delta (\text{Pl})$	41.5	29.7	-0.78	0.78	3.54

المصدر : احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على البرنامج Minitab الجاهز على الحاسبة الالكترونية .

(1)- الصيغة الاولى: تشير المعادلة التقديرية الى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (Δpi) والمتغير التابع (G_2)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع ينخفض بنسبة (1.26%) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

كما اظهر الانموذج معنوية اختبار (t) للمعلمة المقدرة أي إن تأثير الفرق بين التضخم الحقيقي والمستهدف في معدل النمو هو ذات تأثير معنوي إذا كانت فيه (t) المحتسبة والبالغة (3.01) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (df = 19 - 1 = 18) اكبر من الجدولية البالغة (1.734) مما يشير الى معنوية المعلمة المقدرة. ولمعرفة معنوية العلاقة المقدرة فيتضح من خلال قيمة (F) المحتسبة والبالغة (9.05) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1، 36) للبسط والمقام اكبر من الجدولية البالغة (4.11) مما يشير إلى معنوية العلاقة المقدرة.

كما يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه أن المتغير المستقل (Δpi) يفسر حوالي (34.7%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(2)- الصيغة الثانية: تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (Δpi) والمتغير التابع (G_2) فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع يزداد بنسبة (0.958%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وقد اظهرت اختبارات كل من (t) و (F) عدم معنوية المعلمة المقدرة ، وهذا يعني ان الصيغة الثانية للأنموذج غير معنوية ، وبذلك فالفعالية الكلية لسياسة استهداف التضخم ذات أثر غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد البريطاني .

يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه إن المتغير المستقل (Δp_i) يفسر ما يقارب (8.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(3)- الصيغة الثالثة: تشير المعادلة أعلاه إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (Δp_i) والمتغير التابع (G)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع يزداد بنسبة (1.04%) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

كما اظهر الانموذج معنوية اختبار (t) للمعلمة المقدرة أي أن تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع هو تأثير معنوي إذا كانت فيه (t) المحتسبة والبالغة (3.21) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (18) اكبر من الجدولية البالغة (1.734) مما يشير الى معنوية المعلمة المقدرة.

ولمعرفة معنوية العلاقة المقدرة فيتضح من خلال قيمة (F) المحتسبة والبالغة (10.3) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1، 36) للبسط والمقام اكبر من الجدولية البالغة (4.11) مما يشير إلى معنوية العلاقة المقدرة.

كما يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه إن المتغير المستقل (Δp_i) يفسر ما يقارب (37.7%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(4)- الصيغة الرابعة: تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (G) والمتغير المستقل (Δp_j)، فعند زيادة (Δp_j) بنسبة 1% سوف ينخفض المتغير التابع (G) بنسبة (1.09%) مع ثبات العوامل الأخرى.

كما تشير المعادلة إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (Δp_i) الذي يمثل الفرق بين التضخم المتوقع والتضخم الحقيقي مع المتغير التابع (G)، فعند زيادة (Δp_i) بنسبة 1% فإن المتغير التابع (G) يزداد بنسبة (1.09%) مع ثبات اثر المتغير (Δp_j).

وقد اظهرت اختبارات كل من (t) و (F) عدم معنوية المعلمة المقدرة ، وهذا يعني ان الصيغة الرابعة للأنموذج غير معنوية ، وبذلك فان نسبة الانحرافات لسياسة استهداف التضخم ذات أثر غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد البريطاني .

يفسر المتغيرين المستقلين (Δp_i)، (Δp_j) ما يقارب (41.5%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

ج- تشيلي

يلاحظ من الجدول (6) الذي يوضح نتائج الاختبارات بين معدل النمو ومعدلات التضخم الحقيقي والمتوقع والمستهدف، المتغير المعتمد (معدل النمو) وفقاً لكل علاقة وكالاتي:

جدول (6): نتائج تقدير العلاقة الدالية بين معدلات النمو والتضخم في تشيلي

ت	المتغيرات المستقلة	الدالة المقدرة	%(R ²)	%(R ⁻²)	Tb ₁	Tb ₂	F
1	الفرق بين التضخم الحقيقي والمستهدف	Log G = 0.608 + 0.321 Log (Pi)	17.9	13.5	2.03	-	4.13
2	الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف	Log G = 0.783 - 0.201 Log (Pj)	5.1	0.1	-1.01	-	1.02
3	الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي	Log G = 0.732 - 0.156 Log (Pi)	12.7	8.1	-1.66	-	2.76
4	(الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف)، و(الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي)	Log G = 0.482 + 0.429 Log (pj) - 0.171 (Pi)	19.5	10.6	1.8	0.61	2.18

المصدر : احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على البرنامج Minitab الجاهز على الحاسبة الالكترونية .

(1)- الصيغة الاولى: تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (Δpi) والمتغير التابع (G_2)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع يزداد بنسبة (0.321%) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

كما اظهر الانموذج معنوية اختبار (t) للمعلمة المقدرة أي إن تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع هو ذات تأثير معنوي إذا كانت فيه (t) المحتسبة والبالغة (2.03) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1 - 21) = df = 20 (= أكبر من الجدولية البالغة (1.725) مما يشير إلى معنوية المعلمة المقدرة.

ولمعرفة معنوية العلاقة المقدرة فيتضح من خلال قيمة (F) المحتسبة والبالغة (4.13) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (1، 38) للسط والمقام أكبر من الجدولية البالغة (4.07) مما يشير إلى معنوية العلاقة المقدرة.

كما يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه أن المتغير المستقل (Δpi) لا يفسر الا (17.9) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(2)- الصيغة الثانية: تشير المعادلة التقديرية الى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (Δpi)، والمتغير التابع (G_2)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع ينخفض بنسبة (0.201%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وقد اظهرت اختبارات كل من (t) و (F) عدم معنوية المعلمة المقدره ، وهذا يعني ان الصيغة الثانية للأنموذج غير معنوية ، وبذلك فالفعالية الكلية لسياسة استهداف التضخم ذات أثر غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد التشيلي. يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه إن المتغير المستقل (Δp_i) لا يفسر سوى (5.1%) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(3) - الصيغة الثالثة: تشير المعادلة أعلاه إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (Δp_i) والمتغير التابع (G)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع ينخفض بنسبة (0.156%) بافترض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وقد اظهرت اختبارات كل من (t) و (F) عدم معنوية المعلمة المقدره ، وهذا يعني ان الصيغة الثالثة للأنموذج غير معنوية ، وبذلك فان نسبة الانحرافات لسياسة استهداف التضخم ذات أثر غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد التشيلي. يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه إن المتغير المستقل (Δp_i) يفسر ما يقارب (12.7%) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(4) - الصيغة الرابعة: تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (G) والمتغير المستقل (Δp_j) فعند زيادة (Δp_j) بنسبة 1% سوف يزداد المتغير التابع (G) بمقدار (0.429%) مع ثبات العوامل الأخرى. كما تشير المعادلة الى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (Δp_i) مع المتغير التابع (G)، فعند زيادة (Δp_i) بنسبة 1% فإن المتغير التابع (G) ينخفض بمقدار (0.171%).

ولمعرفة معنوية المعالم المقدره فيتضح من خلال قيمة (t) المحتسبة للمتغير المستقل (Δp_j) والبالغة (1.8) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (20) انها اكبر من الجدولية البالغة (1.725) مما يشير إلى معنوية المعلمة المقدره للمتغير المستقل (Δp_j).

وبما إن (t) المحتسبة للمتغير المستقل (Δp_i) البالغة (0.61) عند مستوى معنوية (0.05) درجة حرية (20) اصغر من الجدولية البالغة (1.725) فإنها تشير إلى عدم معنوية المعلمة المقدره للمتغير المستقل (Δp_i). كما اظهر اختبار (F) عدم معنوية الانموذج المقدر إذ كانت قيمة (F) المحتسبة والبالغة (2.18) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (2، 57) للبطس والمقام اصغر من الجدولية البالغة (3.17) مما يدل على عدم معنوية العلاقة المقدره.

يفسر المتغيرين المستقلين (Δp_i)، (Δp_i) ما يقارب (19.5%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

٤- تركيباً

يلاحظ من الجدول (7) الذي يوضح نتائج الاختبارات بين معدل النمو ومعدلات التضخم الحقيقي والمتوقع والمستهدف، المتغير المعتمد (معدل النمو) وفقاً لكل علاقة وكالاتي :

جدول (6): نتائج تقدير العلاقة الدالية بين معدلات النمو والتضخم في تركيا

ت	المتغيرات المستقلة	الدالة المقدرة	%(R ²)	%(R ⁻²)	Tb ₁	Tb ₂	F
1	الفرق بين التضخم الحقيقي والمستهدف	$\text{Log } G = 0.712 - 0.297 \text{ Log } \Delta (\text{Pi})$	4.4	0.0	-0.61	-	0.37
2	الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف	$\text{Log } G = 2.15 - 1.31 \text{ Log } \Delta (\text{Pj})$	12.3	1.3	-1.06	-	1.12
3	الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي	$\text{Log } G = 0.378 - 0.263 \text{ Log } \Delta (\text{Pl})$	1.4	0.0	-0.34	-	0.11
4	(الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف)، و(الفرق بين التضخم المتوقع والحقيقي)	$\text{Log } G = 8.77 - 5.25 \text{ Log } \Delta (\text{pj}) + 2.56 \text{ Log } \Delta (\text{Pl})$	35.4	17.0	-1.92	-1.58	1.92

المصدر : احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على البرنامج Minitab الجاهز على الحاسبة الالكترونية .

(1)- الصيغة الاولى: تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (Δpi) والمتغير التابع (G) الذي يمثل معدل النمو، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع (G) ينخفض بنسبة (0.297%) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وقد اظهرت اختبارات كل من (t) و(F) عدم معنوية المعلمة المقدرة، وهذا يعني ان الصيغة الاولى للأنموذج غير معنوية، وبذلك فالفعالية الجزئية لسياسة استهداف التضخم ذات أثر غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد التركي.

يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه إن المتغير المستقل (Δpi) يفسر حوالي (4.4%) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(2)- الصيغة الثانية: تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (Δpi)، والمتغير التابع (G_2)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع ينخفض بنسبة (1.31%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وقد اظهرت اختبارات كل من (t) و(F) عدم معنوية المعلمة المقدرة، وهذا يعني ان الصيغة الاولى للأنموذج غير معنوية، وبذلك فالفعالية الكلية لسياسة استهداف التضخم ايضا ذات أثر غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد التركي.

يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه إن المتغير المستقل (Δp_i) يفسر ما يقارب (12.3%) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(3)- الصيغة الثالثة: تشير المعادلة أعلاه إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (Δp_i) والمتغير التابع (G)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% فإن المتغير التابع ينخفض بنسبة (0.263%) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وقد اظهرت اختبارات كل من (t) و (F) عدم معنوية المعلمة المقدرة، وهذا يعني ان الصيغة الاولى للأنموذج غير معنوية، وبذلك فإن نسبة الانحرافات لسياسة استهداف التضخم ايضا ذات أثر غير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد التركي.

يلاحظ من نتائج التقدير للأنموذج أعلاه إن المتغير المستقل (Δp_i) الذي يفسر ما يقارب (1.4) فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

(4)- الصيغة الرابعة: تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (G) والمتغير المستقل (Δp_j) فعند زيادة (Δp_j) بنسبة 1% سوف ينخفض المتغير التابع (G) بمقدار (5.25%) مع ثبات العوامل الأخرى.

كما تشير المعادلة الى وجود علاقة طردية بين (Δp_i) والمتغير التابع (G) عند زيادة (Δp_i) بنسبة 1% فإن المتغير التابع (G) يزداد بمقدار (2.56%).

ولمعرفة معنوية المعالم المقدرة فيتضح من خلال قيمة (t) المحتسبة للمتغير المستقل (Δp_j) والبالغة (1.92) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (9) انها اكبر من الجدولية البالغة (1.833) مما يشير إلى معنوية المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (Δp_j).

وبما إن (t) المحتسبة للمتغير المستقل (Δp_i) البالغة (1.58) عند مستوى معنوية (0.05) درجة حرية (9) اصغر من الجدولية البالغة (1.833) أي تشير إلى عدم معنوية المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (Δp_i).

كما اظهر اختبار (F) معنوية الانموذج المقدر إذ كانت قيمة (F) المحتسبة والبالغة (1.92) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (2، 24) للبسطة والمقام اصغر من الجدولية البالغة (3.4) مما يدل على عدم معنوية العلاقة المقدرة.

يفسر المتغيرين المستقلين (Δp_i)، (Δp_i) ما يقارب (35.4%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (G).

المرحلة الثالثة: مرحلة تحليل الانموذج.**1- نيوزلندا**

أ. إن أسلوب الاستهداف المباشر للتضخم عن طريق هدف أو مدى محدد والذي اعتمده السياسة النقدية كإطار جديد لها في الاقتصاد النيوزلندي لإدارة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، كان ذا تأثير معنوي على معدل النمو، إلا انه لا يعد المؤثر الوحيد والمهيمن فيه ، فهناك مؤثرات أخرى لم يتم التطرق إليها ضمن هذا الانموذج، وهذا ما أظهرته قيمة معامل التحديد R^2 في كل علاقة من علاقاته. أي إن الزيادة في الناتج ليست بسبب انخفاض معدلات التضخم فقط، فالتأثير الذي يظهره الانموذج بين المتغيرين هو مصاحبة طردية وان الزيادة في الناتج كانت لمتغيرات أخرى.

ب. يمكن ملاحظة ان العلاقة الاولى تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات النمو فاذا زادت الاولى انخفضت الثانية وبالعكس، فعند طرح كمية التضخم المستهدف من التضخم الحقيقي نحصل على معدلات التضخم الواقعية التي سيتم عليها تطبيق سياسة استهداف التضخم والتي سيجري تخفيضها الى 3% وفقا لسياسة الاستهداف، وبذلك نلاحظ ان طرح 3%(المعدل المستهدف) من 17% (معدل التضخم الحقيقي في نيوزلندا عام 1985) نحصل على 14% معدلات تضخم واقعية تواجه سياسة الاستهداف وهي نسبة عالية ولها اثار عكسية على جميع المتغيرات الاقتصادية ولاسيما معدلات النمو(المتغير التابع للأنموذج المقترح) وبذلك فان الإشارة السالبة في (العلاقة -1) تشير الى هذا المعنى وهو متفق مع النظرية الاقتصادية ويحاكي الواقع الاقتصادي النيوزلندي الذي شهد كساداً عميقاً وبطالة مرتفعة في بداية تطبيق سياسة الاستهداف بسبب السياسة النقدية الانكماشية، وهذا بدوره ادى الى تراجع معدلات النمو للمدة من 1990 حتى نهاية 1992. وعلى الرغم من ان العلاقة الأولى للأنموذج اظهرت الأثر السلبي لفعالية سياسة الاستهداف و تأثيرها في معدلات النمو، إلا انه لم يكن الأثر الكبير لأن معدلات النمو مدفوعة بمتغيرات وعوامل أخرى لم تظهر في الانموذج متمثلة بالمتغير العشوائي.

ج. تظهر العلاقة الثانية الفعالية الكلية لتطبيق سياسة استهداف التضخم وتدل الإشارة الموجبة عن وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (G) والمستقل (P2-P1)، فعند زيادة المتغير المستقل بنسبة 1% سوف يزداد معدل النمو بالنسبة نفسها مضروبة بقيمة (b1). ولذلك يمكن القول ان زيادة الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف تدل على نجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم (زيادة الفعالية الكلية للاستهداف) ونجاح سياسة الاستهداف معناه انخفاض معدلات التضخم الحقيقي وهذا بدوره مرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات النمو التي ستتزايد بعد استقرار سياسة استهداف التضخم.

من ذلك نجد اتفاق (العلاقة -2-) أيضا مع النظرية الاقتصادية. اما بالنسبة لمحاكاة واقع الاقتصاد النيوزلندي فيظهر ذلك عند ارتفاع معدلات النمو الى 5% ما بين (1992-1996) عما كانت عليه عام 1990. وبذلك تظهر العلاقة الثانية للأنموذج الفعالية الكلية للسياسة، والتي كان لها اثر معنوي وايجابي على معدلات النمو، مما يؤكد نجاح السياسة في نيوزلندا على الرغم من ضعف القوة التوضيحية للأنموذج والذي يظهره معامل التحديد R^2 .

ع. بما ان العلاقة الثالثة توضح مقدار الانحراف عن المعدلات المستهدفة لسياسة استهداف التضخم، واثر هذه الانحرافات على معدلات النمو لذلك فان الإشارة الموجبة والتي تدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (G) والمستقل (P2-P0)، توضح ان زيادة الانحرافات عن المعدلات المستهدفة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة في معدلات النمو، وهذا غير مقبول فزيادة الانحرافات يعني زيادة في معدلات التضخم والتي ترتبط بدورها بعلاقة عكسية مع معدلات النمو كما اوضحنا سابقا. وفق ذلك نرى ان العلاقة الثالثة لم تتفق مع النظرية الاقتصادية من الجانب النظري الا انها متفقة معها عمليا ولتفسير ذلك نقول ان التجربة النيوزلندية شهدت انحرافات عن المعدلات المستهدفة الا انها انحرافات ايجابية وليست سلبية، فنلاحظ من جدول (5) (الملحق الاحصائي) ان نيوزلندا حققت معدلات تضخم اقل من المعدلات المستهدفة (انحرافات ايجابية) وليس اكثر من المستهدفة (انحرافات سلبية)، وهذا بدوره جعل معدلات التضخم تنخفض بشكل اكبر عند حصول هذه الانحرافات من عدم حصولها وبالتالي يفسر ذلك العلاقة الطردية بين نسبة الانحرافات ومعدلات النمو، فانخفاض معدلات التضخم سوف ترفع معدلات النمو وبهذا نجد عدم خروج العلاقة الثالثة عن النظرية الاقتصادية.

هـ. نلاحظ من نتائج العلاقة الرابعة ان الفعالية الكلية للاستهداف والانحرافات ذات اثر ايجابي على معدلات النمو الا ان متغير الفعالية الكلية (العلاقة الثانية) اكثر تأثيرا في معدلات النمو من اثر الانحرافات عن المعدلات المستهدفة (العلاقة الثالثة).

2- بريطانيا

أ. إن سياسة استهداف التضخم التي اعتمدت من قبل الاقتصاد البريطاني لإدارة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار كان ذا تأثير معنوي على معدلات النمو إلا أنها ليست المتغير المهيمن عليه فهناك متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها وفق الانموذج المستخدم، وهذا ما أكدته قيمة معامل التحديد R^2 إذ كانت منخفضة وفي كل علاقة من علاقات الانموذج، مما يدل على إن التأثير بين المتغيرين مصاحبة طردية.

ب. يمكن ملاحظة ان العلاقة الاولى تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات النمو فاذا زادة الاولى انخفضت الثانية وبالعكس، فعند طرح كمية التضخم المستهدف من التضخم الحقيقي نحصل على معدلات التضخم الواقعية التي سيتم على وفقها تطبيق سياسة استهداف التضخم والتي سيجري تخفيضها الى 3% وفقا لسياسة الاستهداف، وهي نسبة عالية ولها اثار عكسية على جميع المتغيرات الاقتصادية ولاسيما معدلات النمو(المتغير التابع للانموذج المقترح) وبذلك فان الاشارة السالبة في (العلاقة -1) تشير الى هذا المعنى وهو متفق مع النظرية الاقتصادية ويحاكي واقع الاقتصاد البريطاني الذي شهد هبوطاً حاداً في النشاط الاقتصادي بداية تطبيق سياسة استهداف التضخم والذي تعد معدلات النمو احد اهم مكوناته.

ج. تظهر العلاقة الثانية الفعالية الكلية لتطبيق سياسة استهداف التضخم وتدل الاشارة الموجبة عن وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (G) والمستقل (P2-P1)، فعند زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة سوف يزداد معدل النمو بنفس النسبة مضروبة بقيمة (b1). ولذلك يمكن القول ان زيادة الفرق بين التضخم المتوقع والمستهدف تدل على نجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم (زيادة الفعالية الكلية للاستهداف) ونجاح سياسة الاستهداف معناه انخفاض معدلات التضخم الحقيقي وهذا بدوره مرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات النمو التي ستزيد بعد استقرار سياسة استهداف التضخم. من ذلك نجد اتفاق (العلاقة -2) أيضاً مع النظرية الاقتصادية.

من ذلك نجد ان السياسة الكلية للاستهداف حققت نجاحا نسبيا أظهرتها العلاقة الطردية بينهما بالرغم من عدم معنوية العلاقة بين المتغيرين، مما يدل على أن الآثار الجانبية المتوقعة، والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام السياسة قليلة ومقبولة الأثر في تباطؤ معدلات نمو الناتج.

د. ان الاشارة الموجبة والتي تدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (G) والمستقل (P2-P0)، توضح ان زيادة الانحرافات عن المعدلات المستهدفة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة في معدلات النمو، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية فزيادة الانحرافات يعني زيادة في معدلات التضخم والتي ترتبط بدورها بعلاقة عكسية مع معدلات النمو كما اوضحنا سابقا. وفق ذلك نرى ان العلاقة الثالثة لم تتفق مع النظرية الاقتصادية من الجانب النظري الا انها متفقة معها عمليا ولتفسير ذلك نقول ان بريطانيا شهدت انحرافات عن المعدلات المستهدفة الا انها انحرافات ايجابية وليست سلبية، فنلاحظ من جدول (6) (الملحق الاحصائي) ان بريطانيا حققت معدلات تضخم اقل من المعدلات

المستهدفة (انحرافات ايجابية) وليس اكثر من المستهدفة (انحرافات سلبية)، وهذا بدوره جعل معدلات التضخم تنخفض بشكل اكبر عند حصول هذه الانحرافات من عدم حصولها وبالتالي يفسر ذلك العلاقة الطردية بين نسبة الانحرافات ومعدلات النمو، فانخفاض معدلات التضخم سوف ترفع معدلات النمو وبهذا نجد عدم خروج العلاقة الثالثة عن النظرية الاقتصادية.

هـ. نلاحظ من نتائج العلاقة الرابعة ان الفعالية الكلية للاستهداف ذات اثر سلبي على معدلات النمو ويعود ذلك لاندماج اثر العلاقة الاولى مع الثانية اما الانحرافات فلها اثر ايجابي الا ان الفعالية الكلية للاستهداف (العلاقة الثانية) تبقى اكثر تأثيرا في معدلات النمو من اثر الانحرافات عن المعدلات المستهدفة (العلاقة الثالثة).

3- تشيلي

أ. لسياسة استهداف التضخم تأثير معنوي على معدلات النمو إلا انه ليس المؤثر المهيمن فهناك مؤثرات أخرى أدت إلى إحداث تغييرات بمعدلات النمو لم يتم التطرق إليها في هذا النموذج وبذلك فان القدرة التوضيحية للنموذج منخفضة في كل علاقات النموذج، وبهذا فان الأثر بين المتغيرين مصاحبة طردية.

ب. يمكن ملاحظة ان العلاقة الاولى لا تتفق مع النظرية الاقتصادية من حيث تفسير الإشارة السالبة الا انه وبالنظر الى مسببات ذلك من واقع تجربة تشيلي نرى ان التطبيق التدريجي لسياسة استهداف التضخم ساعد على تخفيض معدلات التضخم قبل تبني السياسة بشكل كامل وبذلك كانت النسبة التي واجهت تطبيق سياسة الاستهداف بشكل كامل نسبة منخفضة ولها اثار ايجابية على جميع المتغيرات الاقتصادية ولاسيما معدلات النمو (المتغير التابع للنموذج المقترح) مقارنة بآثارها قبل تطبيق السياسة، وبذلك فان الإشارة الموجبة في (العلاقة -1) تشير الى هذا المعنى وهو متفق مع النظرية الاقتصادية من الجانب العملي ويحاكي واقع الاقتصاد التشيلي.

ج. بالرغم من ايجابيات التطبيق التدريجي التي حققتها التجربة التشيلية عند تطبيق سياسة استهداف التضخم، الا انها لا تخلو من العديد من السلبيات والتي اهمها تكلفة الزمن، فقد تطلب الوصول للتطبيق الكامل لسياسة استهداف التضخم اكثر من (11) عام، وهذا بدوره تطلب اتباع سياسات انكماشية حاده، واجراءات تطبيقية صارمة، كل هذا كان سبباً في تذبذب معدلات النمو، وبمقارنة ذلك بتجربة نيوزلندا التي تتوافق مع تجربة تشيلي في تاريخ بداية تطبيق السياسة، نجد انها لا ترتقي للنجاحات السريعة التي حققتها نيوزلندا، وهذا ما تحاول تفسيره الإشارة السالبة في العلاقة الثانية والتي توضح ان فاعلية الاستهداف الكلية كانت اثارها سلبية على معدلات النمو في تشيلي.

ع. توضح الاشارة السالبة للعلاقة الثالثة العكسية بين مقدار الانحرافات عن المعدلات المستهدفة لسياسة استهداف التضخم ومعدلات النمو، وهي علاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية وتحاكي واقع الاقتصاد التشيلي والذي تعرض لانحرافات كبيره عن المعدلات المستهدفة.

ه. نلاحظ من نتائج العلاقة الرابعة ان الفعالية الكلية للاستهداف ومقدار الانحرافات كانت ذات اثر موجب على معدلات النمو فالفعالية الكلية للاستهداف (العلاقة الثانية) اكثر تأثيرا في معدلات النمو من اثر الانحرافات عن المعدلات المستهدفة (العلاقة الثالثة).

4-تركيا

أ. لم يكن لسياسة استهداف التضخم في تركيا اثر معنوي ايجابي على معدلات النمو فضلا عن كونه ليس المؤثر المهيمن فيه، بذلك كانت قيمة معامل التحديد R^2 منخفضة في جميع العلاقات المقدره مما تدل على ضعف القدرة التوضيحية للمتغير المستقل على المتغير التابع.

ب. . يمكن ملاحظة ان العلاقة الاولى تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات النمو فاذا زادة الاولى انخفضت الثانية وبالعكس، فعند طرح كمية التضخم المستهدف من التضخم الحقيقي نحصل على معدلات التضخم الواقعية التي سيتم عليها تطبيق سياسة استهداف التضخم عليها، وهي نسبة عالية ولها اثار عكسية في جميع المتغيرات الاقتصادية ولاسيما معدلات النمو(المتغير التابع للأنموذج المقترح) وبذلك فان الاشارة السالبة في (العلاقة -1) تشير الى هذا المعنى وهو متفق مع النظرية الاقتصادية ويحاكي واقع الاقتصاد التركي الذي شهد هبوطاً حاداً في النشاط الاقتصادي بداية تطبيق سياسة استهداف التضخم والذي تعد معدلات النمو احد اهم مكوناته .

ج. تظهر العلاقة الثانية الفعالية الكلية لتطبيق سياسة استهداف التضخم وتدل الاشارة السالبة على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (G) والمستقل (P2-P1)، فعند زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة سوف ينخفض معدل النمو بنفس النسبة مضروبة بقيمة (b1). وهي بذلك تتفق مع تجربة تشيلي من ناحية التطبيق التدريجي لذلك يمكن القول ان السبب متفق أيضا مع تجربة تشيلي ، فتجربة تركيا في استهداف التضخم تعد ناجحة بالنظر إلى المستويات المنخفضة التي حققتها للتضخم، إلا إن تبني السياسة كان في البداية تبني غير تام سمي (الاستهداف الضمني للتضخم) والسبب في عدم اعتمادها التبني التام هو عدم تكامل الشروط الأولية ونقص الشروط العامة، وهذا بدوره انعكس بالتأثير السلبي على معدلات النمو.

ع. . توضح الاشارة السالبة للعلاقة الثالثة العلاقة العكسية بين مقدار الانحرافات عن المعدلات المستهدفة لسياسة استهداف التضخم ومعدلات النمو، وهي علاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية وتحاكي واقع الاقتصاد التركي والذي تعرض لانحرافات كبيره عن المعدلات المستهدفة.

هـ. نلاحظ من نتائج العلاقة الرابعة ان الفعالية الكلية للاستهداف والانحرافات ذات اثر سلبي على معدلات النمو ويعود ذلك بالنسبة لمتغير العلاقة الثانية لاندماج اثر العلاقة الاولى مع الثانية، الا ان الفعالية الكلية للاستهداف (العلاقة الثانية) تبقى اكثر تأثيرا في معدلات النمو من اثر الانحرافات عن المعدلات المستهدفة (العلاقة الثالثة).

نستنتج من استعراضنا لمرحلة التقدير والتحليل لتجارب الاسواق المتقدمة والناشئة، ان كلاهما حقق نجاحات نسبية في تطبيق سياسة استهداف التضخم الا ان الاسواق المتقدمة كانت اوفر حظا من الاسواق الناشئة، ويرجع ذلك للبيئة الاقتصادية الخصبة التي ميزتها.

2- اساليب قياس مدى جودة تحقيق الهدف (هدف الاستهداف).

ان مقاييس الجودة كثيرة ومتعددة وقد اختير منها ما هو مناسب لمتغيرات الانموذج المقترح وما يحقق الهدف من استخدامه، وقد تم اختيار كل من اختبار كاي (χ^2) لجودة التوفيق والاستقلال ليساعد في اختبار درجة التوافق لبيانات الانموذج وحسب الصيغة الآتية:

$$\chi^2 = \sum \frac{(f_0 - f_e)^2}{f_e}$$

إذ أن:

$$p_0 = f_0 = \text{التضخم الحقيقي.}$$

$$p_1 = f_e = \text{التضخم المستهدف.}$$

فإذا كانت قيمة χ^2 المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية ودرجات الحرية المحددة يرفض الفرض العدمي H_0 لصالح الفرض البديل H_1 .

$$H_0 : \chi^2 = 0$$

$$H_1 : \chi^2 \neq 0$$

درجات الحرية لاختبار جودة التوفيق معطاة بالصيغة:

$$df = c - m - 1$$

$$= C = \text{عدد المشاهدات}$$

$$= m = \text{عدد معالم المجتمع التي يجري تقديرها من إحصائيات العينة.}$$

كما أجري اختبار التباين (σ^2) لمعرفة درجة التشتت أو انتشار البيانات بالنسبة لبيانات الانموذج وحسب الصيغة الآتية :

$$\sigma^2 = \frac{(\sum x - n\bar{x})^2}{n}$$

كما تم احتساب معامل الاختلاف لبيانات الانموذج والذي يقيس التشتت النسبي وحسب الصيغة الآتية :

$$CV = (\sigma / \bar{x})$$

- تشرط الصيغة أعلاه اقتراب الناتج للنسبة 20%- 30% دلالة على انخفاض درجة التشتت النسبي، ولتفسير ذلك⁽¹⁾:
- أ. يعد الناتج أعلاه وحدة مجردة أي من وحدات القياس المجردة لذا يفيد أساس في القياس.
- ب. يسمى هذا الرقم بمعامل الاختلاف المعياري ويرمز له بالرمز (CV) ويستخدم كمعامل لمقارنة الاختلافات.
- ج. من المفضل إن يكون اقل من (0.8) لكن كلما انخفضت قيمته أصبح معياراً مفضلاً.
- د. يعد مجرد من وحدات القياس (أي رقم مجرد) لأنه طالما يتم قسمة البسط على المقام والتي تمثل نفس وحدات القياس نفسها لذا فإن هذه الوحدات سيلغي بعضها بعضاً والنتيجة ستكون عبارة عن رقم مجرد، كحاصل قسمة الانحراف المعياري ممثل بالكيلو أو سنتيمتر مع المقام ممثل بنفس وحدات القياس نفسها لذا سيتم شطب هذه الوحدات لأن البسط يلغي المقام وما سيبقى هو رقم مجرد.

أ- نيوزلندا

كانت نتائج اختبار χ^2 بالنسبة لبيانات الانموذج النيوزلندي :

$$\chi^2 = 10.965$$

نلاحظ من اختبار χ^2 إن χ^2 المحتسبة والبالغة (10.965) اصغر من χ^2 الجدولية والبالغة (31.41) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (df = 21 - 0 - 1 = 20) مما يعني قبول فرضية العدم H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 .

أما بالنسبة لاختبار درجة التباين فقد أظهرت النتائج ما يلي :

$$\sigma^2 = 1.579$$

$$\sigma = \sqrt{1.579} = 1.256$$

$$\therefore CV = 0.5218$$

نلاحظ ان مقدار تشتت التضخم الحقيقي عن التضخم المستهدف هو (0.5218) مما يدل على تجاوز النسبة المسموح بها. وهذا غير متفق مع العلاقة الطردية التي وضحتها العلاقة الثالثة والتي تدل على عدم تعرض سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد النيوزلندي إلى انحرافات وصددمات كبيرة تحول دون تحقيق المدى المستهدف، الا انها انحرافات ايجابية، فبالرغم من الصرامة التي ميزت سياسة الاستهداف في نيوزلندا إلا إن مرونة التطبيق والتي تمثلت في تخفيض المدى المستهدف تدريجياً مع هدف استقرار الأسعار في الأمد الطويل مع تقلبات كبيرة في

1- الحسنوي، اموري هادي كاظم، القياس الاقتصادي المتقدم (النظرية والتطبيق)، جامعة بغداد، 2002، ص123.

النتائج، ووجود مرونة في تعامل البنك المركزي مع صدمات الطلب الكلي أو العرض الكلي من خلال توجيه كل أدواته لتحقيق المعدل المستهدف أدى الى انخفاض حجم التقلبات (التقلبات السلبية).

ب- بريطانيا

نتائج اختبار χ^2 لبيانات الانموذج البريطاني كانت :

$$\chi^2 = 7.552$$

نلاحظ من اختبار χ^2 ان χ^2 المحتسبة والبالغة (7.552) اصغر من χ^2 الجدولية والبالغة (28.87) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (18) مما يعني قبول فرضية العدم H_0 على حساب الفرضية البديلة H_1 .

وبالنسبة لاختبار درجة التباين فقد أظهرت النتائج مما يلي :

$$\sigma^2 = 0.778$$

$$\sigma = \sqrt{0.778} = 0.882$$

$$\therefore CV = 0.408$$

نلاحظ ان مقدار تشتت التضخم الحقيقي عن المستهدف بمقدار (0.408) وهي نسبة تجاوزت النسب المسموح بها. وهذا يدل على ارتفاع نسبة الانحرافات لسياسة استهداف التضخم في بريطانيا، تظهر الاختبارات نجاح السياسة نسبيا بقدر تعلق الأمر باستخدام هذا المعيار.

ج- تشيلي

إما بالنسبة لنتائج اختبار χ^2 لبيانات الانموذج التشيلي فقد كانت :

$$\chi^2 = 291.1909$$

نلاحظ من اختبار χ^2 ان χ^2 المحتسبة والبالغة (291.1909) اكبر من χ^2 الجدولية والبالغة (31.41) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (20) مما يعني رفض فرضية العدم H_0 لصالح الفرضية البديلة H_1 .

وبالنسبة لاختبار درجة التباين فقد أظهرت النتائج مما يلي :

$$\sigma^2 = 43.48$$

$$\sigma = \sqrt{43.48} = 6.594$$

$$\therefore CV = 0.898$$

التبني التدريجي لسياسة الاستهداف كان سبباً في ظهور الانحرافات عن المديات المستهدفة للتضخم وانعكاساتها السلبية على معدلات النمو بالرغم من تمكن السلطة النقدية التشغيلية من سد ثغرة هذه الانحرافات والعودة إلى المستويات المستهدفة وبالتالي تحقيق زيادة في معدلات النمو.

٤- تركيا

إما بالنسبة لنتائج اختبار χ^2 لتركيا فقد كانت :

$$\chi^2 = 924.865$$

نلاحظ من اختبار χ^2 إن χ^2 المحتسبة والبالغة (924.865) اكبر من χ^2 الجدولية والبالغة (16.92) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (9) مما يعني رفض فرضية العدم H_0 لصالح الفرضية البديلة H_1 .

وبالنسبة لاختبار الانحراف المعياري فقد أظهرت النتائج مما يلي :

$$\sigma^2 = 272.6306$$

$$\sigma = \sqrt{272.6306} = 16.51$$

$$\therefore CV = 0.891$$

لم يتم التبني التام لسياسة الاستهداف إلا بعد مدة انتقالية (مدة الاستهداف الضمني) دامت ست سنوات، إذ أعلن عام 2006 بداية تبني السياسة بشكل تام، وبهذا فإن تركيا تعد حديثة العهد في انتهاجها لسياسة استهداف التضخم، إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات منخفضة جداً للتضخم، وبذلك ووفقاً لما ذكر كانت الانحرافات كبيرة للتضخم الحقيقي عن المستهدف خاصة مدة الاستهداف الضمني مما اثر سلباً على معدلات النمو إلا إن أثرها ليس بالأثر الكبير لاعتماد معدلات النمو متغيرات أخرى.

الفصل الثالث

❁

إمكانية تطبيق سياسة استهداف

التضخم في الاقتصاد العراقي

تمهيد

نتيجة للظروف التي مر بها العراق في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي المتمثلة بالحرب العراقية- الإيرانية وحرب الخليج الأولى عام 1991 وما تلاها من حصار اقتصادي وعقوبات اقتصادية، فقد تعرض الاقتصاد العراقي لتدهور كبير في جميع أنظمتها الاقتصادية ولاسيما نظامه النقدي، مما أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة وتراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض حجم الادخارات وارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي وغيرها. كل ذلك سبب ضغوطاً تضخمية حادة تمخض عنها التضخم الجامح في عقد التسعينات من القرن الماضي .

ولم تكن للسياسة الاقتصادية آنذاك دور مهم في كبح جماح التضخم، فالسياسة النقدية في العراق خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي غير مستقلة في أدواتها لتحقيق أهدافها المرسومة، فقد كانت سياسة مسخرة لخدمة العجز المالي الحكومي بدلاً من السيطرة على عرض النقد، إلا أنه بعد التغيير السياسي في عام 2003 تم إعطاء البنك المركزي العراقي استقلالية في تسيير أدواته النقدية لتحقيق أهدافه المرسومة بموجب قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004.

وبذلك فقد تم وضع السياسة النقدية أمام مسؤولياتها المباشرة في تحقيق أهدافها الرئيسية في خفض التضخم استناداً إلى المبادئ التي جاء بها القانون الجديد للبنك المركزي.

وبذلك بدأت توجهات السياسة النقدية تنصب في القضاء على التضخم، مما استدعى التوجه نحو سياسة الاستهداف التي اصبح العراق مؤهلاً نسبياً لتبنيها.

ونظراً لدرجة التعقيد العالية التي وجدت بين طيات إحداث هذا الفصل فقد لجأت الباحثة إلى عرض الموضوع من خلال عدة محاور في محاولة لفك بعض التعقيد وإعطاء صورة واضحة ومتسلسلة للأحداث الواقعة لكل حقبة زمنية. وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، كرس الأول في وصف التضخم للمدة من (1980-2003) وتضمن مدتين، المدة الأولى من (1980-1989) والمدة الأخرى من (1990-2003)، أما الثاني فأختص بوصف المدة من (2003-2009)، وقد تم تقسيم العرض لكل مدة إلى ثلاثة محاور، الأول هو المحور التاريخي الاقتصادي، الثاني قياس وتحليل التضخم، الثالث الدور الحكومي (السياسات الاقتصادية).

أما المبحث الثالث مختص لدراسة متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي من خلال دراسة شروط التطبيق ومتطلبات التطبيق.

المبحث الأول: التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة من (1980 - 2003)

مما لا شك فيه إن الجهود المختلفة التي مر بها العراق ربما تكون قد حققت انجازات بدرجة أو بأخرى، كما واجهت إخفاقات بشكل أو بآخر إلا انه وفي ظل أوضاع اقتصادية وسياسية دولية صعبة ومتفاوتة جعلت من الطبيعي ألا يكون الانجاز متكاملًا ولا الأداء كفاءً بالدرجة المطلوب الوصول إليها. وهذا ما دلت عليه السياسات الاقتصادية التي حاولت معالجة التضخم ابان تلك المدة، وسيتم توضيح ذلك من خلال العرض التالي :

المدة الأولى / التضخم للمدة من (1980 - 1989)

المعور التاريخي الاقتصادي

إن تاريخ الاقتصاد العراقي لم يشهد ظهوراً للتضخم قبل عقد السبعينات من القرن المنصرم، إلا انه ظهر بكل أنواعه بدءاً من الزاحف و إنتهاءً بالجامع خلال المدة (1970- 2003) التي افتقرت لوجود حكومة ذات رؤية وإرادة لتحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

فيمكن ملاحظة أن هناك حركة شديدة للأسعار خلال عقد الثمانينات نتيجة للسياسات الانفتاحية ورفع بعض القيود عن أسعار بعض السلع واللجوء لسياسة الاستيراد من دون تحويل خارجي، وتقليص دور الحكومة في توفير السلع المستوردة، واقتران ذلك مع تراجع معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وقد اتخذت أسعار السلع التي ينتجها القطاع الاشتراكي ارتفاعات تدريجية وبطيئة بحكم خضوعها للتسعير الإداري خلافاً لأسعار السلع التي ينتجها القطاع الخاص والتي تعتمد على معيار الكلفة والريح والتي ارتفعت ارتفاعات كبيرة مما كان لها أثار سلبية على السوق المحلية في ظل تراجع عائدات النفط وظروف الحرب⁽²⁾.

وكان لتطور الأوضاع العالمية خلال عقد الثمانينات اثراً معاكساً على الاقتصاد العراقي تمثل في تراجع اقتصادي خطير ارتبط بمعدلات عالية للبطالة والتضخم في وقت واحد وتراجع الطلب على الصادرات النفطية، فانخفضت أسعار النفط وانكششت الإيرادات النفطية وتآكلت الفوائض المالية⁽³⁾.

وبذلك اتسمت هذه المدة بارتفاع معدلات التضخم كان السبب الرئيس لها الحرب العراقية- الإيرانية إذ ظهرت الحاجة إلى تمويل النفقات الحربية بعد أن استنفذت معظم الموارد المالية الجارية وأرصدة الاحتياطات الدولية طوال مدة الحرب التي امتدت ثماني سنوات فظلاً عن توقف تصدير النفط عن طريق البصرة وسوريا،

¹ - ثريا عبد الحميد الخزرجي، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم، دراسة تحليلية للمدة (1980- 2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 48، المجلد 13 بغداد، 2007، ص147.

² - حسن عباس علوان، دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية وأفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2001، ص100.

³ - طلحة كوركيس توما، برامج السياسة النقدية والمالية في العراق نحو التصحيح والنمو، جمعية الاقتصاديين العراقيين، المؤتمر العلمي التاسع للمدة من 5-7 شباط، 1994، بغداد، ص2.

وبذلك تناقصت الاحتياطات الأجنبية المتراكمة لدى البنك المركزي العراقي، ومن ثم بدأ ميزان المدفوعات بالعجز⁽¹⁾.

ولتمويل هذا العجز زاد عرض النقد بشكل كبير وعندها قام البنك المركزي العراقي بطرح سندات سميت (سندات القادسية) تم توظيفها لتمويل عجز الميزانية والذي بدأ يظهر بشكل واضح ما بعد عام 1982.

واستمر ظهور العجز مع استمرار زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا بدوره انعكس بشكل مباشر على سعر صرف الدينار العراقي فأدى إلى انخفاض وتدهور قيمته الخارجية وهذه كانت بداية ظهور السوق السوداء⁽²⁾.

أما عن حجم الدين العام فقد بلغت مديونية الحكومة لصالح البنك المركزي والجهاز المصرفي (3.5) تريلون دينار وبلغت الديون الخارجية المملوكة حساباتها لدى البنك المركزي في نهاية الثمانينات (34) مليار دولار وبالتالي ظهر ما يسمى (صدمة الديون) إذ استنفذت معظم الموارد المالية لتمويل النفقات الحربية⁽³⁾.

إن القرارات الحكومية التي اتخذت في تلك المدة وعدم استقلالية البنك المركزي عن الحكومة كانت من أهم أسباب نشوء ظاهرة التضخم، ومن أهم تلك القرارات التي اتخذتها الحكومة هو رفع الرقابة الحكومية عن الأسعار النسبية والسماح للقطاع الخاص بالمساهمة بالتجارة الخارجية فضلاً عن ذلك ظهور عملية الاستيراد والتصدير الخفي (التهرب).

إن الزيادة في المعروض النقدي وعملية تهريب العملة التي كانت أيضاً تؤدي إلى الزيادة في عرض النقد واستمرار العجز في الموازنة العامة قد ساهمت بشكل واضح برفع معدلات التضخم⁽⁴⁾.

أما عن نظام الصرف الذي كان متبعاً في العراق خلال تلك المدة هو نظام الصرف الثابت إذ تتم مبادلة كل دينار عراقي بـ(3.2) دولار أمريكي معتمداً في ذلك على الاحتياطات الأجنبية المتراكمة لدى البنك المركزي والتي سرعان ما بدأت بالنفاذ بسبب الحرب⁽⁵⁾.

¹ - ثريا الخزرجي، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم، دراسة تحليلية للمدة (1980-2003)، مصدر سابق، ص148.

² - همام الشماع وعمرو هشام، اثر تعددية سعر الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثامن (قسم الدراسات الاقتصادية)، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 25.

³ - ثريا الخزرجي وسمير فخري نعمة، أهمية سعر الصرف في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 37، 2005، ص 5.

⁴ - ثريا الخزرجي وسمير فخري نعمة، المصدر السابق، ص5 - 6.

⁵ - فلاح حسين كريم، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق، (دراسة قياسية للمدة 1980-2008)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2010، ص 73.

المحور الثاني: قياس وتحليل التضخم

توضح المؤشرات التي ترتبط بالتغير في المستوى العام للأسعار صورة أولية عن ظاهرة التضخم على أن أهم المؤشرات هو الرقم القياسي للأسعار والمخفض الضمني، إلا أن مؤشر الرقم القياسي لسعر المستهلك يعد أدق مؤشر للأسعار في العراق مقارنة بالمخفض الضمني، والذي يجمع شهرياً من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ويتضمن المجاميع السلعية التسع المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة وهي (المواد الغذائية، الدخان والمشروبات، الأقمشة والملابس، السلع المنزلية، الوقود والإضاءة، النقل والمواصلات، الخدمات الطبية، سلع متنوعة، الإيجارات) ويأخذ سنة 1988 كسنة أساس (1).

و تعد أسعار المواد الغذائية أهم عامل مؤثر في تحركات مؤشر أسعار الاستهلاك، فيكون للعوامل المؤثرة على أسعار المواد الغذائية نوع من الهيمنة على تحركات مؤشر أسعار الاستهلاك، وتتمثل هذه العوامل في الظروف المناخية، الأجور، أسعار الواردات، وتغيرات أسعار الصرف (2).

بالرغم من أن دور الحكومة كان بارزاً في إخضاع الأسعار للرقابة حتى عام 1987 وذلك من خلال السيطرة على استيراد وتصدير السلع الاستهلاكية والاستثمارية إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تضخم مكبوت (معبراً عنه بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك) والذي بدأ يتضح بشكل بارز بعد عام 1987 إذ كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عامي (1985-1986) بحدود (71.4%، 72.3%) على التوالي، أي بمعدل نمو يقدر بـ (1.26%) وارتفع في سنة 1987 إلى (82.4%) أي بمعدل نمو (13.96%) (3).

ومع تتبع اتجاه الأسعار لهذه المدة نجد انخفاض مساهمة القطاعات السلعية خلال المدة من (1981-1985) لتبلغ (52.3%) بعد أن كانت (84.4%) خلال المدة من (1975-1980) والسبب في ذلك يعود لتعرض الاقتصاد العراقي إلى ظروف تطلبتها تطورات الحرب خاصة وإنها استمرت لسنوات طويلة وكلفت الاقتصاد العراقي موارد بشرية وطبيعية كبيرة ساهمت بتراجع مكونات الناتج المحلي الإجمالي وشحة العملات الأجنبية وصعوبة الاستيراد. يتضح من جدول (8) بأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع من (41.7) عام 1980 إلى (106.3) عام 1989 وبمعدل نمو سنوي مركب (10.9%) وهذا يعكس ارتفاعاً عاماً في الأسعار للمدة من (1980-1989) ويلاحظ إن معدل التضخم كان في انخفاض مستمر خلال هذه المدة باستثناء السنوات 1987 و1988 فقد انخفض معدل التضخم من (19.7) وهو معدل غير طبيعي عام 1981 إلى (1.3) عام 1986، عما كانت عليه الأسعار في 1985، ثم عاود بعد ذلك الارتفاع ليصل إلى (13.9) عام 1987 ثم ارتفع إلى (21.4) عام 1988 ثم انخفض إلى (6.3) عام 1989 عما كان عليه الوضع عام 1988.

1 - عمار عبد الجبار، التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006، ص-ص 47-49.

2 - ميثم لعبي، قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (1980-1998)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 138.

3 - ثريا الخزرجي وسمير فخري النعمة، مصدر سابق، ص-ص 7-8.

جدول (8): تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للمدة من 1980-2009 (100 = 1988)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %
1980	41.7	-
1981	49.9	19.7
1982	56.6	13.4
1983	63.5	12.2
1984	68.5	7.9
1985	71.4	4.2
1986	72.3	1.3
1987	82.4	13.9
1988	100	4.21
1989	106.3	6.3
1990	161.2	51.6
1991	461.9	186.5
1992	848.8	83.8
1993	2611.1	207.6
1994	15461.6	492.1
1995	69792.1	351.4
1996	59020.8	-15.4
1997	72610.3	23.0
1998	83335.1	14.8
1999	93816.2	12.6
2000	98486.4	4.9
2001	114612.5	16.4
2002	136752.4	19.3
2003	181301.7	32.6
2004	230184.1	26.9
2005	315259.0	36.9
2006	483074.4	53.2
2007	632029.8	30.8
2008	648891.2	2.7
2009	630713.1	-2.801

المصدر:

1. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الأرقام القياسية.
 2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، عدد خاص، 2003.
- معدلات النمو تم احتسابها من قبل الباحثة.

ويرجع السبب في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال المدة من (1980-1989) إلى ارتفاع أسعار السلع أو المجاميع السلعية التي تتكون منها سلة المستهلك.

اذ نلاحظ من جدول (1- أ/ الملحق الاحصائي) إن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت من (37.3%) عام 1980 إلى (107.1%) عام 1989 أي زيادة قدرها (187%) . وتأتي بعد ذلك فقرة الأثاث في مساهمتها في الزيادة الحاصلة في الرقم القياسي العام بعد فقرة المواد الغذائية فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأثاث عام 1989 إلى (104.9%) أي زيادة قدرها (130%) عما كان عليه الوضع عام 1980. أما فقرة الإيجار فهي الأخرى قد حققت ارتفاعاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد بلغ الرقم القياسي لهذه الفقرة عام 1989 (106.6%) أي حققت زيادة قدرها (86%) عما كان عليه الحال عام 1980، أما فقرة الوقود فقد شهدت ارتفاعاً اقل فقد بلغ الرقم القياسي لهذه الفقرة عام 1989 (10.1%) أي زيادة قدرها (72%) عما كان عليه الوضع عام 1980 ويعود السبب في عدم ارتفاع الرقم القياسي لفقرة الوقود لسيطرة الدولة الكاملة في تسويق هذه المنتجات وخضوع تسعيرة المواد التي تقع ضمن هذه الفقرة لإدارة المصلحة العامة، أما فقرة النقل و قد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً متباين فقد بلغ الرقم القياسي لهذه الفقرة عام 1983 (95.1%) عما كانت عليه عام 1980، ثم انخفض بعد ذلك إلى مستويات متدنية (77.1, 83.4, 85.8) خلال السنوات (1984، 1985، 1986) على التوالي.

أما فقرة سلع وخدمات متنوعة فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً اذ بلغ الرقم القياسي لهذه الفقرة (123%) عام 1989، محققاً زيادة قدرها (348%) عما كانت عليه الأسعار عام 1980 مما يدل على ارتفاع أسعار هذه السلع إلى أكثر من أربع مرات.

المحور الثالث: الدور الحكومي (السياسات الاقتصادية)

على الرغم من التطورات التي حصلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اذ حصلت تطورات مهمة في المجال المصرفي حيث تم تأسيس المصرف الوطني العراقي بموجب القانون رقم 43 لسنة 1947، و برأس مال قدره (خمسة ملايين دينار)، ولما له من دور في رسم ملامح السياسة النقدية في العراق، ليكون نواة للمصرف المركزي العراقي الذي تم تأسيسه استناداً إلى القانون 72 لسنة 1956، الذي تولى وظيفتي الإصدار النقدي والإدارة النقدية للبلاد، فضلاً عن دعم و إسناد النظام المصرفي العراقي بعدّه الملجأ الأخير للإقراض والقيام بخدمات الوكيل المالي للحكومة وحفظ حساباتها والاحتفاظ باحتياطيات الدولة من النقد الأجنبي و أدواته .

وبالرغم من تطور وظائفه مع تزايد النشاط الاقتصادي للدولة ونمو القطاع العام بموارد النفط ورعاية القطاع الخاص في إطار الحرية الاقتصادية النسبية من النواحي الضريبية والحماية الكمركية والتمويلية، إلا إن السياسة النقدية في العراق ظلت أسيرة عاملين اضعفا إمكانية نجاح دورها في الاقتصاد العراقي وهما (1) :

1 - د. سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص. 5-6.

- أ- الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ولاسيما النفطية منها والتي جعلت النمو النقدي (عرض النقد) مرتبطاً بشكل تلقائي بالمركز المالي للحكومة وسياساتها الاتفاقية.
- ب- ضعف التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، إذ باتت السياسة النقدية سياسة مسايرة للسياسة المالية (subservient) ولكن كانت تعمل في الوقت نفسه على التخفيف من حدة أثارها السلبية على الاقتصاد العراقي.

ومن خلال الارتباط الوثيق بين عرض النقد والمصرفيات المحلية للحكومة الممولة من إيرادات النفط فقد تحددت أهداف السياسة النقدية طوال الخمسين سنة الماضية متأثرة بالمحيط أريعي للدولة وتأثيرات السياسة المالية، ولم تنحدر على نحو كاف لتتحول بحق إلى أداة ساندة لتغيير الواقع المتخلف وتطويعه لمقتضيات الاستقرار والتقدم الاقتصادي، كما لم يأخذ الاستقرار النقدي الأهمية الكافية في إيقاف تأثير العوامل التضخمية ونتائجها التي تعيق تحقيق هدف النمو والتطور السريع خلال العقود الثلاثة الماضية، وبهذا كانت السياسة النقدية مانعة أكثر مما هي دافعة في حقل الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الظروف التضخمية للبلاد⁽¹⁾.

ولكي تؤدي السياسة النقدية دورها في الإسهام في تحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية في ظل استقرار اقتصادي شامل مع المحافظة على أسس الصيرفة السليمة، حدد القانون رقم 64 لسنة 1976 أهداف السياسة النقدية في التالي⁽²⁾:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تنظيم تدفق النقود و الائتمان بما يتلاءم وحجم المعاملات.
- توسيع الخدمات المصرفية و الإسهام في تمويل قطاعات أساسية في عملية التنمية.
- توسيع دور المصارف التي تسهم في تمويل قطاعات أساسية في عملية التنمية.

وفي ظل القانون الملغى أعلاه لم تكن السياسة النقدية تمثل عنصراً فاعلاً في إدارة الاحتياطات الأجنبية للبلاد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود والدفاع عن سعر صرف مستقر للدينار العراقي فمكونات الاحتياطي الأجنبي وإدارته في إسناد متطلبات السياسة النقدية كانت مسألة عامة تتسم بالشكلية العالية ولا ترتبط بأية سياسة نقدية تذكر إذ تستطيع السياسة المالية استعمال تلك الاحتياطات وعدها وسائل دفع وتسدّد للالتزامات الخارجية للحكومة وبمرونة عالية في آن واحد عن طريق تحويل الدينار العراقي إلى عملة أجنبية وهو الأمر الذي وضع الغلبة في تسيير السياسة النقدية لميول ومجريات سياسة الموازنة ونفقاتها الخارجية طوال العقود الثلاثة التي اعتمد فيها البنك المركزي العراقي الملغى⁽³⁾، وهكذا سيرت السياسة النقدية بأدوات متعددة بما في ذلك الغطاء الأجنبي السائد للسيولة المحلية على نحو يتيح الإحلال السريع لأدوات الدين المحلية بالعملة الأجنبية عندما يستنفذ الدينار العراقي، وعد

¹ - سنان الشبيبي، نفس المصدر السابق، ص6.

² - قحطان شمران، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، صص 70-71.

³ - مظهر محمد صالح، إستراتيجية السياسة النقدية في العراق للسنوات 2009-2013، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2009، صص 45-48.

الأدوات المحلية الجديدة بمثابة موجودات في ميزانية البنك المركزي العراقي كبديل للعملة الأجنبية عندما يقتضي الصرف بالدينار العراقي، وهي من السياسات المالية التي تستسهل التصرف بالعملة الأجنبية واستبدالها بتلك الأدوات المحلية.

أما عن أسعار الفائدة فإن البنك اعتمد سياسة التحديد الإداري لإدارة أسعار الفائدة المدفوعة و المتقاضاة (الدائنة والمدينة) وإلزام المصارف التجارية والمؤسسات الالتزام بها (1).

ومن الظواهر الخطيرة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي والتي غيرت إتجاه ومستقبل العراق ظهور العجز المزمن في الموازنة العامة منذ عام 1981 اي مع بداية الحرب العراقية – الايرانية واستمر هذا العجز في تزايد حتى نهاية العقد الثاني (2).

وبما إن السياسة النقدية في تلك المدة شهدت خضوعاً إلى قرارات السلطة السياسية ولاسيما فيما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي (سياسة النقد الرخيص) المتبعة إذ إن البنك المركزي كان يمثل (الرافعة المالية) لتمويل عجز موازنة الدولة دون قيود و بشكل مفرط والذي نجم عنه زيادة متسارعة في نسب التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقود بصورة كبيرة (3).

وبما إن البنك المركزي كان مهيمناً عليه من قبل وزارة المالية وليس له الاستقلالية في عمله لذلك لم يكن هناك إمكانية للمحافظة على الأسعار والتوازن النقدي من دون قيام البنك المركزي والحكومة معاً باتخاذ بعض التدابير المشتركة والتي تمكن البنك المركزي من المساهمة بشكل فعال في رسم سياسة وأهداف التنمية الاقتصادية في العراق بواسطة التأثير في توجيه النشاط الاقتصادي من جهة وكذلك رسم سياسة ضرائبية مناسبة واستعمال وسائل الرقابة الائتمانية من جهة أخرى، وهما عاملان ضروريان لتوجيه الاستثمار نحو الوجهة المرغوبة اقتصادياً إذ يمكن بهذه الوسائل التأثير في حجم الإنفاق الكلي الفعال في المجتمع وكذلك على استثمارات المنظمين بشكل خاص وبالتالي تحقيق ثبات نسبي في الأسعار (4).

ونتيجة لذلك وبوجود عجز الموازنة العامة ظهرت العديد من العوامل التي حددت من دور السياسة النقدية في معالجة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد العراقي ومن أبرزها عملية التمويل التضخمي التي مارسها البنك المركزي العراقي، أي أن دور السياسة النقدية هو دور تبعي ليس له اثر في معالجة التضخم المفرط في الاقتصاد العراقي وإنما الدور هو للسياسة المالية وبخاصة أوجه الإنفاق الحكومي التي تشكل معظمها الإنفاق الجاري والاستهلاكي وليس الاستثماري وبهذا الصدد ينبغي التأكيد إن للدين العام دوراً في تحقيق هذه الموجات التضخمية

1 - قحطان شمران، نفس المصدر السابق، ص 105.

2 - قحطان الشمري، المصدر السابق، ص 87.

3 - د. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010، ص 7.

4 - عباس يحيى المنذلاوي، إمكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة (1980-2003) رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2004، ص 36.

إذ إنه كان يمثل دين عام حقيقي من خلال التأثير في عرض النقد، وبالتالي التأثير في مستوى الإنفاق الكلي من حالة عدم القيام بإنفاق مبالغ الدين أو في حالة إنفاقها فان ذلك يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي (1).

فضلاً عن ذلك إن التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض الداخلي من خلال أدوات الدين العام، السندات الحكومية، وحوالات الخزنة يتباين أثرها في المستوى العام للأسعار، تبعاً لتباين هاتين الأداةين من حيث :

- اجل الاستحقاق ونسبة الفائدة الممنوحة عليها.
- الأثر النقدي أي الآثار النقدية للسياسة المالية للدولة لإدارة الدين العام الذي تتركه هذه الأدوات أو تلك، والذي يتعلق بالجهة التي سوف تمويل ذلك الدين من خلال اقتناءها للأصول المالية المتمثلة بأدوات الدين العام (2).

ويعكس كل ما ذكر إن السياسة النقدية كانت سياسة تكيفيه هدفها الأساس هو تسهيل التمويل المصرفي للعجز الحكومي من دون أن يكون لها أي خيار آخر مما أفقدها أي استقلالية موضوعية تجعل منها مروناً للسياسة المالية ومتحققة من نتائجها التوسعية والتضخمية الشديدة.

وعلى الرغم من ذلك لوحظ أن السياسة الاقتصادية ومنذ بداية النصف الثاني من عقد الثمانينات أخذت السير بمنهج ليبرالي مشوه يرفع القيود السعرية عن جميع السلع المصنعة محلياً عدا جزء يسير منها، وألغت الجهاز المركزي للأسعار وحلت محله لجنة تنظيم التجارة ووضعت أسعار تشجيعية لبعض السلع الزراعية المهمة، وألغيت تسعيرة السلع الزراعية فيما عدا السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع، وهو اتجاه كان يتعارض والمنطق الاقتصادي فقد كان ضرورياً بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية إن يتم تشديد الرقابة السعرية في ظروف ما بعد الحرب التي تمثلت بديون أجنبية كبيرة واحتياطات أجنبية ضئيلة وسيولة نقدية فائضة وموارد مالية محدودة و اختلالات هيكلية واسعة وضغوط تضخمية متصاعدة وعدم استقرار في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والأجور وعجز مالي كبير (3).

1- مهدي شديد، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان عربية مختارة العراق ومصر حالة دراسية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2007، ص-ص 77-80.

2 - قحطان شمran، مصدر سابق ، ص 72.

3- انظر :

د. عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العربي إلى أين؟، تأملات وتطلعات، مجلة المستقبل العربي، العدد 2، 1998، ص 74.
د. محمد طاقة، ظاهرة التضخم في العراق الأسباب والمعالجة، جمعية الاقتصاديين العراقيين، المؤتمر العلمي الثامن 16- 18 شباط 1993، ص 8.

المدة الثانية: التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (1990 - 2003)

المحور التاريخي الاقتصادي

كان لإحداث 1990 أثراً كبيراً في الارتفاعات التي شهدتها الأسعار، إذ غلبت التوقعات المتشائمة على المنتجين وأدى ذلك إلى تراجع معدلات الإنتاج والاستثمار وعزوفهم عن الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التي تتميز بطول مدة الاستيراد لعدم وضوح الرؤية المستقبلية للوضع الاقتصادي والسياسي في العراق مما دفعهم إلى الاستثمار في القطاعات الخدمية والمضاربة.

ومن ناحية أخرى غلبت التوقعات التشاؤمية على المستهلكين فازداد الطلب الاستهلاكي بشكل غير اعتيادي ولما كان الجهاز الإنتاجي المعروف بإنتاج السلع الاستهلاكية يتميز بعدم المرونة وعدم قدرته على تلبية هذا الطلب المتزايد وبذلك أخذت أسعار السلع والخدمات اتجاهاً تصاعدياً لولياً حتى بلغت نسبة 100% في اليوم الواحد وأحياناً أكثر من هذه النسبة مما أفقدت النقود إحدى وظائفها الأساسية كمخزن ومستودع للقيمة⁽¹⁾.

وفي أعقاب أحداث (1990-1991) بدأت سياقات التضخم في الاقتصاد العراقي تأخذ مساراتها المتوقعة، بسبب ظروف الحرب والحصار التي أدت إلى اختلالات داخلية وخارجية واسعة متمثلة بارتفاع الأسعار بمعدلات عالية ومتسارعة كانت لها مضاعفات سلبية على سعر صرف الدينار العراقي، مما أدى إلى زيادة مستمرة في معدلات التضخم المحلي مساوية للانخفاض في معدل العائد في العملة المحلية، وهذا حفز على استبدال العملة المحلية بعملة أجنبية في السوق الموازية واتساع فئة المضاربين وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، فمع بداية الحصار الاقتصادي قفزت نسبة التضخم من 51% عام 1990 إلى 186% عام 1991⁽²⁾، كما نلاحظ أن المدة من (1992-1995) شهدت معدلات تضخم حادة والسبب في ذلك بروز ظاهرة (الدولة) بمعنى إن المواطن العراقي يتجنب الاحتفاظ بالدينار والتحول إلى استخدام الدولار لأنه أكثر ثباتاً وثقة إذ ساد الدولار في التعاملات النقدية سواء مخزن للقيمة أو أداة للحاسب أو أداة للدفع الأجل وعقد الصفقات التجارية، انعكست هذه الظاهرة بالتأثير سلباً على الأسعار المحلية وانخفاض في القوة الشرائية للدينار.

ويمكننا القول إن بروز ظاهرة (الدولة) كانت نتاجاً طبيعياً لارتفاع معدلات التضخم فضلاً عن عدم الثقة بالنقد المحلي يؤدي إلى تذبذب في مستويات الأسعار إذ تصبح الأسعار عرضة للتغيرات الحاصلة في قيمة النقد الأجنبي وفقاً لآلية العرض والطلب⁽³⁾، أما بالنسبة لسنة 1996 فهي السنة الوحيدة التي شهدت انخفاضاً في نسبة التضخم خلال عقد التسعينات ويرجع ذلك إلى توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) مما أثارت موجة من التوقعات المتفائلة للمستهلكين بتحسن الوضع الاقتصادي مقترنة بالتحسن الكبير الذي

1 - حسن عباس علوان، مصدر سابق، ص 103.

2 - ميسر قاسم محمد غزال، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 49، المجلد 14، بغداد، 2008، ص 135.

3 - محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة 1980-2005، دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 16، العدد 58، 2010، ص 146.

طراً على سعر صرف الدينار العراقي مما أدى إلى زيادة الطلب على الدينار العراقي نتيجة لارتفاع قيمته مما خلق توقعات لدى الأفراد بارتفاعات مستمرة في قيمة الدينار العراقي.

وفي عام 1996 تحديداً حقق معدل التضخم نمواً سالباً ويعزى ذلك إلى توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة مع وجود سياسة ترشيد الإنفاق وإيقاف طبع النقد، يضاف إلى أسباب أخرى أدت إلى التفاوت في معدلات التضخم في تلك المدة ومنها (البطالة، الحصار الاقتصادي، إصدارات نقدية جديدة، إعادة الأعمار، وجود البطاقة التموينية، زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض ضرائب سميت (بضرائب التضخم) التي عمل بها في عام 1996 مع وجود رسوم التحول إلى سياسة التمويل الذاتي لبعض الوزارات والمؤسسات)⁽¹⁾.

أما المدة من (1996-2001) باستثناء عام 1998 كانت معدلات التضخم مرتفعة بشكل مزمن والسبب في ذلك يعود للارتفاع النسبي الذي حققه الدينار العراقي بعد أزمة الانهيار في الأسعار عام 1996 مع زيادة القوة الشرائية للدينار ولكن كل ذلك لم يحد من سيطرة الدولار في التعاملات التجارية اليومية على الاقتصاد العراقي. ويتضح ذلك من خلال ملاحظة توجه الأفراد للحصول على الأموال الحقيقية والذهب والعقار والسلع المعمرة للتعويض عن انخفاض قيمة الدينار العراقي والذي أصبح مخزن سيئاً للقيمة في تلك المدة مما افقده وظائفه كعملة نقدية⁽²⁾.

وفي ضوء ما تبين من المرحلة السابقة من تراكم عجز الموازنة وتمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) أدى إلى زيادة معدلات التضخم وبشكل كبير وانخفاض قيمة العملة الوطنية، فبعد أن كان معدل صرف الدينار العراقي بما يعادل (3.2) دولار لكل دينار خلال مدة الثمانينات كسعر رسمي فقد تدهور سعر الصرف في مطلع التسعينات إلى (4،21،10) دينار لكل دولار للسنوات (1990، 1992، 1991) على التوالي في السوق الموازي، وفي عام 1995 وصل سعر الصرف إلى 1674 دينار لكل دولار، من ذلك نجد إن التدهور الذي لحق بقيمة الدينار العراقي في عقد التسعينات جاء لعدة أسباب داخلية وخارجية فالعوامل الداخلية كانت متمثلة في العجز المتراكم في ميزانية الدولة واعتمادها في نفقاتها على الإصدار النقدي، أما العوامل الخارجية فكان الحصار الاقتصادي، وتجميد أرصدة العراق في البنوك الأجنبية وإيقاف تصدير النفط، ونتيجة لتلك الظروف أعلاه فقد شهد سعر صرف الدينار تدهوراً كبيراً وانخفاضاً حاداً في قيمته واستمرار الارتفاع في مستوى الأسعار، لذا فقد كان الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالدولار الأمريكي لأغراض الاكتناز والمضاربة والاستيراد أو تفضيل بعض

1- انظر :

- ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة، مصدر سابق، ص-ص 148-149.
- احمد حسين الهيتي وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 3، المجلد2، الأنبار، 2010، ص-ص 5-6.

2 - احمد حسين الهيتي وآخرون، نفس المصدر السابق، ص 10.

الموجودات (كالذهب والعقارات) بدلاً من الاحتفاظ بالعملة المحلية (الدينار) أي أنها فقدت وظيفتها كمخزن للقيمة كما اشرنا سابقاً⁽¹⁾.

المعور الثاني: قياس وتحليل التضخم

كان للتغيرات الخارجية لعام 1990 (الحصار الاقتصادي) والداخلية (عدم مرونة الجهاز الإنتاجي) والذي لم يستجب للتغير في العلاقات بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع عدم وجود الاستيرادات، مما أدى إلى تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي دون ملء الفجوة من الإنتاج الوطني مباشرة، كل ذلك كان له دور في ارتفاع الأسعار وظهور تضخم مدفوع للطلب مرتبط مع السياسة المالية والنقدية فالسياسة المالية في البداية كانت تميل إلى أن تكون انكماشية بفعل عدم وجود موارد مالية، والسياسة النقدية كانت تابعة للنهج نفسه حتى عام 1992 اذ تغيرت السياسة وحلت محلها سياسة جديدة (سياسة التمويل بالعجز) والإصدار النقدي، مع بقاء الظروف على حالها (الحصار، العرض غير المرن للتغيرات في الطلب) مما أدى إلى ظهور تضخم جامح (Hyper Inflation)، ونتيجة لاستمرار تطور معدلات التضخم وتفاقم المشاكل الاقتصادية الأخرى المتعلقة بها من انخفاض حجم المشاريع الإنتاجية وتزايد معدلات البطالة خلال مدة التسعينات كل ذلك ساعد على ظهور مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي ودخول العراق في مشكلة مركبة مستعصية الحل لا يمتلك أي وسائل وظروف بيئية قادرة على مواجهتها في تلك الفترة.

يلاحظ من جدول (8) ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع من 161.2 عام 1990 إلى 93816.2 عام 1999 بمتوسط نمو سنوي بلغ (140.8%) وهو تطور كبير وهائل في مستوى الأسعار مما يدل إلى ارتفاع درجة التضخم الذي مر به الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة والذي يشير إلى أن الاقتصاد العراقي اخذ شكل التضخم الجامح (Hyper Inflation)، اذ يلاحظ كما هو واضح إن معدل التضخم في عام 1990 الذي بلغ (51.6%) والذي ارتفع إلى (186.5%) عام 1991 حقق قفزة كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى تعرض العراق لحرب الخليج الثانية والذي سبب توقف في عملية الإنتاج الاقتصادي وما تلاه بعد ذلك من توقف في الاستيراد نتيجة لفرض الحصار الاقتصادي عليه، وهذا بدوره سبب انخفاض في حجم المعروض السلعي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار مقارنة مع عام 1990، واستمرت الأسعار في الارتفاع خلال هذه المدة حتى وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 1995 (69792.1) وبمعدل تضخم بلغت نسبته (351.4%) إلا انه باستثناء عام 1996 اذ شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً عندما بلغ 59020.8 مقارنة بعام 1995 وكان معدل التضخم سالباً (-15.4%) ويعزى السبب في ذلك إلى بدء العمل باتفاقية النفط مقابل الغذاء وما أعقبها من برامج وسياسات ترشيديية وفرض

¹ - مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف في العراق نموذج تشخيص للواقع العراقي، 2008، نقلاً عن فلاح حسن ثويني ، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2001 ، ص-ص 77-76.

بعض القيود على الانفاق العام وعلى تمويل عجز الموازنة للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد والبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وأسباب أخرى ساهمت في انخفاض معدلات التضخم.

ويلاحظ من الجدول (1-ب/ الملحق الإحصائي) الارتفاع الشديد في الرقم القياسي لأسعار المجاميع السلعية، ففي فترة المواد الغذائية يلاحظ الارتفاع الكبير في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية من (176.0) عام 1990 إلى (123705.5) عام 2002 مما يعكس تطوراً هائلاً في مستويات الأسعار بمعدل نمو سنوي* (263.86) عام 1991، (9.089) عام 2002، وبمعدل نمو مركب مقداره (160.27%) للسنوات من (1990-1994)، (0.398%) للسنوات (1995-1999)، و(8.592) للمدة من (2000-2004)، وقد شكل هذا المكون (المواد الغذائية) الوزن الأثقل لوزن الرقم القياسي العام والبالغ (63.2%).

كذلك فترة الخدمات الطبية شهدت هي الأخرى ارتفاعاً في مستوى الأسعار إذ ارتفع الرقم القياسي لهذه الفقرة من (152.1) عام 1990 إلى (207399.9) عام 2002 وبمعدل نمو مركب للسنوات (1990-1994) (104.015%)، و(28.220%) للسنوات (1995-1999) و(9.526) للسنوات (2000-2004)، وشكلت وزن (1.5%) من وزن الرقم القياسي العام. وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول (2) و(3) في الملحق الإحصائي.

كما ارتفع الرقم القياسي لفقرة خدمات النقل من (158.0) عام 1990 إلى (150137.0) عام 2002، وبمعدل نمو مركب (154.51%) للسنوات (1990-1994)، (16.672%) للسنوات (1995-1999)، و(7.823%) للسنوات (2000-2004). وشكل وزن (4.9%) من وزن الرقم القياسي العام، أما بالنسبة لل فقرات الأخرى فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً في مستوى الأسعار والتي أخذت شكل التضخم الجامح خلال هذه المدة كما في بقية الفقرات السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى أثار الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد من جهة إلى اتساع مساحة القطاع الخاص على حساب القطاع العام الذي تدهورت طاقته الإنتاجية وما تعرضت له البنية التحتية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى. إذ يسعى القطاع الخاص إلى تحقيق الربح السريع عن طريق رفع الأسعار التي كانت تخضع لقوى العرض والطلب في تلك المدة، ويستدل من التغيرات الكبيرة التي شهدتها الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن المواطن العراقي قد تعرض لأشد أنواع الظروف الاقتصادية قسوة كما ورد في تحليل الفقرات المهمة في سلة المستهلك التي استنفذت نسبة كبيرة من دخل المواطن مما يشير إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدرجة أن لجأ العديد من السكان إلى التوجه للعمل خارج أوقات عملهم في مؤسساتهم أو دوائرهم لغرض مواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة جداً.

على الرغم من لجوء الحكومة التي تبني البطاقة التموينية التي ساهمت وبدرجة معينة في التخفيف من هذه المعاناة لكنها لم تكن لوحدها حلاً لقسوة هذه الظروف وأثرها، مما أدى إلى خلق سوق سوداء وتنامي ظاهرة الرشوة والفساد في ميادين العمل الإداري المختلفة.

* يمكن مراجعة معدلات النمو السنوية الواردة في هذا البحث من جدول (4) من الملحق الإحصائي.

المعور الثالث: الدور الحكومي (السياسات الاقتصادية)

لقد تركت حرب الخليج الثانية عام 1991 تأثيرات ونتائج سلبية طالت مفاصل الحياة كافة، ثم جاء فرض الحصار الاقتصادي الذي ذهب ضحيته أكثر من مليون عراقي ليعمق من تلك التأثيرات وليعطي دفعة قوية لتدهور وفشل السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص، إذ إن الاستمرار بسياسة الاستيراد من دون تحويل خارجي والتي بدأت منذ أواسط عقد الثمانينات أدت الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من جهة وزاد عرض الدينار العراقي من جهة أخرى، مما أسفر عن تدهور خطير في سعر صرف الدينار العراقي في سوق الصرف الأجنبي، كما شهدت هذه الحقبة ارتفاعاً حاداً ومستمرأ في المستوى العام للأسعار نتيجة للإنفاق الحكومي الواسع والعجز المالي الكبير الناتج عن الإنفاق الحكومي ونضوب الإيرادات الاعتيادية الحكومية (الضرائب، الرسوم الكمركية) والتمويل المصرفي للعجز المالي من خلال الاستدانة داخلياً من البنك المركزي أو المصارف التجارية (1).

وفي هذا الإطار فقد خضع القطاع المالي المصرفي إلى سياسات الكبح المالي والتي تعبر عن المستوى المرتفع للقيود الرسمية على القطاع المالي والمصرفي، وشملت تلك السياسات المعايير الإدارية لتنظيم أسعار الفائدة وحجم وتخفيض الائتمان، وانعكست تلك التشوهات في ضعف كفاءة عملية تخصيص وحشد الموارد، مما ترتب عليها تكاليف مرتفعة للوساطة المالية مع غياب التنافسية وبقاء القطاع المصرفي دون المستوى المنشود من التطور مع أدوات مالية محدودة النطاق (2).

أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد دأب البنك المركزي العراقي على تحديد الحدود الدنيا والعليا لأسعار الفائدة التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والوسيطه لعملائها استناداً للأحكام والقوانين، وقد تم في (1990/10/1) رفع سعر الفائدة إلى 9% بعد أن كان متدنياً خلال عقد الثمانينات، ولم يشهد ارتفاعاً آخر حتى سنة 1993 إذ بلغت نسبة 10% على ودائع التوفير واستقرت عند هذا المستوى حتى 2001.

أما الفائدة المدفوعة على الودائع الثابتة فقد بلغت خلال المدة من (1990-1992) (9%) لودائع مدة سنة و(10%) لودائع مدة سنتين وارتفعت بعدها لتبلغ (12%)، (18%) لودائع السنة والسنتين على التوالي (3). يمكن ملاحظة أن سعر الفائدة كان يشهد استقراراً نسبياً خلال المدة من (1990-2001) ولم يواكب التصاعد الحاد في معدلات التضخم للمدة نفسها.

1 - د. عبد العزيز حويش الجبوري وهالة صاحب إبراهيم، تطور وظائف المصارف التجارية في ضوء متغيرات البيئة الدولية مع إشارة إلى البنك المركزي العراقي، المؤتمر المصرفي الثاني، البنك المركزي العراقي، 2002، ص 14.

2 - افتخار محمد الرفيعي، السيولة العامة وفعالية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007، ص 16.

3 - وزارة التخطيط هيئة التخطيط الاقتصادي، تقويم فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في كبح جماح التضخم خلال فترة الحصار، بغداد، 1992، ص 41.

أما عمليات السوق المفتوحة فيمكن القول انه لا توجد سوق نقدية ومالية حقيقية في العراق بالرغم من إنشاء سوق بغداد للأوراق المالية سنة 1992 الا انها مازالت في ظروف اقتصادية صعبة مما جعلها غير مكتملة الشروط كسوق ثانوي يسهم في توسيع حركة التداول بالأوراق المالية وهو ما يشكل عبئاً على استخدام الأدوات غير المباشرة للبنك المركزي العراقي والتي من أهمها عمليات السوق المفتوحة.

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي يواجه مجموعة من الصعوبات قد تحد من فعالية السياسة النقدية وفعالية أدواتها وعلى رأس تلك الصعوبات هي العائدات الصيرفية المتأخرة في العراق التي أدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الودائع الصيرفية، وتكمن أهمية هذه الحقائق في أن العملة المتداولة تشكل الوسيلة الرئيسة للدفع في العراق لذا فان مرونة عرض النقد تصبح ذات علاقة قوية ومباشرة لدرجة مرونة إصدار العملة⁽¹⁾، ونظراً لانخفاض أسعار الفائدة الاسمية عن معدلات التضخم فإن رفع سعر الفائدة من قبل السلطات النقدية لم يمارس دوراً ايجابياً في خفض معدلات التضخم لسحب الفائض من السيولة النقدية وبالأخص في (مدة التسعينات)، وعلى الرغم من محاولة البنك المركزي رفع الفائدة المدفوعة و المتقاضاة من اجل امتصاص القوة الشرائية للأفراد للحد من معدلات التضخم المرتفعة إلا أنها لم تجد نفعاً بسبب حالة التضخم الجامح التي كان يعيشها الاقتصاد العراقي. وعلى ذلك فان الارتفاع المستمر لمعدلات الأسعار شجع أصحاب رؤوس الأموال على توجيه أموالهم نحو قطاعات غير إنتاجية كالمضاربة في العملات الأجنبية أو شراء السلع المعمرة.

إن الإفراط في الاستحواذ على العملة الأجنبية وإحلال حوالات خزينة وزارة المالية كبديل عنها، قد جعل من سياسة البنك المركزي العراقي سياسة تفتقر للقدرة الكافية على مواجهة ضغوط السيولة المحلية يضاف إلى ضغوط الطلب على العملة الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية.

وبهذا ازداد الأمر سوءاً كلما حلت حوالات الخزينة محل العملة الأجنبية من خلال عمليات تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الذي يؤدي إلى تعظيم مناسيب السيولة المحلية من دون توافر غطاء حقيقي من النقد الأجنبي طوال أكثر من عقدين من الزمن، مما أدى إلى تدهور القيمة الخارجية للدينار العراقي وتدني سعر الصرف إلى مستويات باتت صدماتها من اكبر المؤشرات في توليد التضخم الجامح في الأسعار والتدهور المستمر في مستوى المعيشة⁽²⁾.

بعد عام 1995 اتخذت إجراءات نقدية انكماشية لمعالجة التضخم الجامح من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وتحديد أوجه الهدف في الميزانية العامة للدولة وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم وإلغاء الإعفاءات وإلغاء الدعم، هذه القرارات كان لها الأثر المباشر في انخفاض المستوى العام للأسعار وتحسن في سعر صرف الدينار ولكن في الوقت ذاته أدت هذه الإجراءات الى زيادة في نسبة البطالة بسبب السياسات الانكماشية، يضاف إلى إجراءات أخرى تضمنتها السياسة النقدية ألا وهي تحرير أسعار الصرف والسماح للسوق الموازي للنقد

1 - فلاح حسن ثويني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2001 ، ص 124.

2 - مظهر محمد صالح، إستراتيجية السياسة النقدية في العراق، مصدر سابق، ص 12.

الأجنبي أن يعمل بصورة مطلقة مع تدخل البنك المركزي من مدة لأخرى بيع الدولار إلى المصارف التجارية ومكاتب الصيرفة بالمزاد العلني، كل هذه الإجراءات ساعدت إلى حد ما باستقرار الأسعار فضلاً عن وجود مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (1).

ومن هنا يتضح إن السياسة النقدية لم يعد لها أي دور في توجيه النشاط الاقتصادي من جهة ومواجهة الآثار التضخمية للسياسة المالية من جهة أخرى، وأصبحت السياسة النقدية تابعة بل أسيرة للسياسة المالية التوسعية توفر لها كل سبل التوسع وتيسر لها كل إمكانيات التمويل المصرفي للعجز، وبالتالي تخلفت السياسة النقدية عن كبح التأثيرات التضخمية الناتجة منها (2).

أما السياسة المالية لتلك المدة فيمكن الوقوف على الصورة العامة للمركز المالي للدولة المستند إلى توجهات سياستها المالية وذلك من خلال التعرف على الموازنة العامة في العراق والتي تميزت بوجود العجز المالي وبالأخص في هذه المدة مما يدل على إن تمويل النفقات العامة هو تمويل غير حقيقي، فبسبب الحصار الاقتصادي وتوقف إيرادات الصادرات النفطية اتجهت السياسة المالية إلى اللجوء لسياسة التمويل بالعجز (Deficit Financing) التي أصبحت السبيل الرئيسي للسياسة المالية في توفير الموارد المالية لغرض تمويل الإنفاق الحكومي المركزي وبهذا يمكن القول إن الزيادات في الإيرادات العامة ما هي إلا زيادة نقدية غير حقيقية وهذا السبب الذي دفع بمعدلات التضخم نحو التصاعد الحزوني (3)، فالمواطن العراقي اعتمد على الدولة في المحافظة على مستويات معيشته نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي، أما الدولة من جهتها فإنها وجهت أكثر من نصف إنفاقها العام بصورة نفقات تحويلية تحول للمواطن العراقي دون مقابل وشملت النفقات التحويلية دعم البطاقة التموينية (دعم الوقود، دعم المزارعين، أخرى) (4).

وبذلك فإن السياسة المالية المتبعة كانت سبباً رئيسياً في تفاقم معدلات التضخم بل كانت من الأسباب الضاغطة على سياسة البنك المركزي العراقي وجعله أداة تنفيذية لإصدار المزيد من العملات الورقية.

أما فيما يتعلق بالسياسة الضريبية التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن من خلال التحكم في معدلات الطلب الكلي والعرض الكلي فيمكن توضيح دورهما من خلال الاسترشاد بما يتوفر من بيانات مساهمة نسبة الضريبة في النفقات الجارية للدولة فقد بلغت (1.9%) من إجمالي النفقات الجارية عام 1994 ولكن إدراك السلطات المالية آنذاك لأهمية هذا العامل المهم في التخفيف من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص الفوائض النقدية لدى الأفراد خاصة جعلها تصدر تشريعات ضريبية من شأنها تفعيل دور الضرائب وزيادة إيراداتها وتنويعها لذا فإن نسبة الضريبة إلى الإنفاق الجاري قد ارتفعت إلى 13.5% و 25.4% للسنتين

1 - ثريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية، مصدر سابق، ص 146.

2 - فلاح حسين كريم، مصدر سابق، ص 17.

3 - عفيفة بجاي شوكت، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، المستنصرية، 2007، صص 180-189.

4 - د. احمد حسين وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 3، الانبار 2010، صص 5-6.

1997 و1998 على التوالي، وبشكل عام يمكن النظر إلى الضرائب في العراق بأنها أداة غير فعالة بل أنها ساهمت في انفلات الأسعار في مدة التسعينات وحتى في الأوقات اللاحقة من القرن الحادي والعشرين فنلاحظ نسبتها لم تتجاوز 0.94% من إجمالي الإنفاق الجاري وبذلك فإن السياسة الضريبية لم تأخذ دوراً فعالاً حقيقياً في معالجة الوضع الاقتصادي في العراق⁽¹⁾.

المبحث الثاني: التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2009)

المحور التاريخي الاقتصادي

بعد تعرض العراق لثلاث حروب مدمرة وحصار اقتصادي فرضته الأمم المتحدة آنذاك، تدنى نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ما يقارب 800 دولار بعد أن كان 8000 دولار قبل عام 1980 (بأسعار الدولار الأمريكي لعام 2003)، رافق ذلك اقتصاد مثقل بالديونية الخارجية التي زادت مبالغها على 120 مليار دولار، وجه أغلبها إن لم يكن كلها إلى تمويل ماكنة الحرب، إذ انتهى العراق بديون لا يقوى على تسديدها زادت على ستة إضعاف ناتجه المحلي الإجمالي وفاقت سبعة إضعاف حجم تجارته الخارجية، في حين انتهت البلاد إلى مؤشرات صحية وتعليمية عدت الأدنى من بين دول العالم.

لقد تركت الاتجاهات السعيرية التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ بدايات عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى العام 2006 متوسطات تضخم سنوية بلغت في إجمالها 50% من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتعكس ثمة مشكلة هيكلية متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي في العراق الذي ما فتئ يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية أو ضعيفة الإنتاجية.

إن حالة التجذر في الظاهرة التضخمية والناجمة عن ضغوط الطلب الكلي أدت لا محال إلى اختلال سوق النقد من حيث رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية إزاء المعروض من تلك الأرصدة مما يعكس زيادة في سرعة تداول النقود وزيادة في التوقعات التضخمية في وقت واحد، إذ صارت الأخيرة المصدر الرئيسي لاستمرار الظاهرة التضخمية.

وفي ضوء ذلك فإن مصادر الظاهرة التضخمية ومسبباتها الراهنة في العراق المباشرة وغير المباشرة تنطلق من بعض الأساسيات الواقعية للاقتصاد أو التحرر من بعض السياسات والأعباء الموروثة والتي يمكن تلخيص مساراتها بالآتي⁽²⁾:

1 - د. هدى العزاوي، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الضريبي الأول للفترة (17-18/10/2001)، بغداد، ص 17.

2 - سنان الشبيبي، مصدر سابق، صص 8-14.

- إن التحرر الجزئي (Partial Liberalization) لبعض أسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي قد ترجمت إلى حالة هيجان في المستوى العام للأسعار مما أشار في الوقت نفسه إن الأسعار النسبية لبعض السلع الحاكمة لها اثر دالي على المستوى العام للأسعار ومن ثم التحكم في اتجاهات الظاهرة التضخمية، ولاسيما مواد البطاقة التموينية والوقود وأية خدمات حكومية ملازمة تقدم مجاناً.
- إن التدخل الإداري الحكومي المرتبك سواء على مستوى إدارة نظام البطاقة التموينية أو توزيع الوقود من منافذ التوزيع والمحطات الرسمية، أدى إلى تقلبات سعرية مجهولة الاتجاه ولدت أسواقاً سوداء أو رمادية فاقت قدرة الاقتصاد الوطني والمواطن على التحمل، فنتائج المسح السريع الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في منتصف العام 2006 أشارت إلى إن أسعار الوقود والمحروقات باتت تستهلك ما بين (30-60%) من الدخل الشهري القابل للتصرف للمواطن العراقي.
- إن توقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية، والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية والميزة المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض أثمانها النسبية، أدى إلى إحلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية وإقليمية على وفق الأسعار العالمية لها، مما رفع الرقم القياسي لأسعار السلع المتداولة في السوق المحلية إلى مستوياتها السعرية الدولية.
- أخذت أسعار الخدمات المحلية تلاحق أسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها، بعد أن كانت تتباطأ لسنوات عند ملاحظتها لأسعار تلك السلع. وعلى هذا الأساس بدأت الخدمات تتزايد أسعارها بمستويات تجارية (Commercialized) وعلى رأسها خدمات الإيواء وإيجار الدور السكنية، موضحين إن نقصاً حاداً في الطلب على وحدات السكن يمثل الأساس في تكوين الظاهرة التضخمية والذي تمثله فجوة السكن البالغة مليوني وحدة سكنية حالياً ترتفع إلى 4ملايين وحدة سكنية على وفق تعريف العائلة والسكن اللائق.
- من ناحية أخرى أدت إخفاقات الحكومات الانتقالية المتعاقبة (بعد اتفاقية نقل السيادة في 2004/6/30) في مجالات عدة إلى استفحال ظاهرة التضخم ومن أبرز تلك الاخفاقات (1):
- التدهور المستمر في الملف الأمني واتساع نطاق عمليات تخريب البنية التحتية والمنشآت الخدمية والإنتاجية وبخاصة المنشآت النفطية وقطاعات الكهرباء والماء.
- الإخفاق في عملية أعمار البنية الإنتاجية ومشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة المخربة، وبخاصة في مجال صناعة تصفية النفط والكهرباء والمياه والصرف الصحي.
- ارتفاع معدلات الفساد الإداري والمالي بين موظفي الدولة وعلى كافة المستويات.
- التحول الذي طرأ على هيكل الطلب خلال عام 2003 وما بعدها نتيجة للتحسن الذي طرأ على الوضع المعيشي للأسرة العراقية وارتفاع سلم الرواتب من ناحية ورفع الرسوم والضرائب الكمركية على السلع

¹ - د فلاح خلف الربيعي، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006، ص-ص 34-35.

المستوردة من ناحية ثانية، وتمثل هذا التحول بانخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على المواد الغذائية لصالح السلع الصناعية والوقود، الأثاث، المواد المنزلية، والفقرات الأخرى المكملة لهيكل الإنفاق الأسري، وبروز إقبال غير مسبوق على شراء السيارات والسلع المستوردة الأخرى التي تميزت برخص ثمنها خلال العام 2003، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على السكن والوقود والاتصالات بسبب انفتاح الأسر على استخدام شبكة الاتصالات والانترنت وشراء الهواتف النقالة، كما ارتفعت بشكل بسيط نسبة الإنفاق على الصحة والخدمات الصحية.

المحور الثاني: قياس وتحليل التضخم

على الرغم من حصول تطورات سعرية ايجابية مهمة بينتها حالة الهبوط النسبي في اتجاه الظاهرة التضخمية واعدتال الأسعار والأسعار النسبية ولاسيما خلال السنوات الاربعة من (2003-2006) التي بلغ التضخم فيها قرابة 32% سنوياً وفق متوسط 12 شهراً لكل سنة ذلك بعد تغيير النظام السياسي في العراق والتحول نحو بدايات الاندماج في الاقتصاد الدولي، إلا أن تبديلاً جوهرياً آخر أخذ يطرأ على اتجاهات الظاهرة التضخمية مجدداً ومنذ شهر شباط 2006 ليضع الاقتصاد العراقي مجدداً في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يعهدها إلا إبان الحصار الاقتصادي.

و إذا ما قورنت التطورات السعرية الراهنة بمستويات البطالة ومعدلاتها المرتفعة التي بلغت هي الأخرى ما يقارب 50% فإن ذلك يؤكد ما يشير إلى أن الاقتصاد العراقي يتخبط في ظاهرة (الركود التضخمي stagflation) وبمستويات مثيرة للقلق⁽¹⁾.

وبالرجوع إلى إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء المنشورة في أيلول 2006 عن الأرقام القياسية للسلع والخدمات نجد أن عدد السلع المشمولة باحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (446) سلعة وخدمة وبأساس سنة 1993⁽²⁾.

و يبين الجدول (8) انه خلال المدة من (2003-2009) يمكن ملاحظة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (181301.7) عام 2003 إلى (630713.1) عام 2009 محققاً ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم يصل إلى (23%) بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي وزيادة عرض النقد إلا إن معدل التضخم انخفض عام 2004 إلى (26.9) بسبب زيادة عرض النقد من الدولار بسبب ضخ كميات كبيرة من الدولار من قبل الاحتلال مما رفع من قيمة الدينار مقابل الدولار ثم عاد معدل التضخم للارتفاع بعد ذلك ليصل إلى (36.9%) و(53.2%) عامي 2005،

1 - سنان الشيبيني، مصدر سابق، صص 9-10.

2 - كمال البصري، التضخم وأزمة الوقود عام 2006، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006، ص 15.

2006 على التوالي بعد توقيع العراق اتفاقية التسوية عام 2004 مع صندوق النقد الدولي التي كان من ضمن شروطها رفع أسعار الدعم عن جميع أنواع السلع بما فيها أسعار الوقود⁽¹⁾.

وتماشياً مع سياسة الإصلاح الاقتصادي فقد تم تقليص التخصيصات المالية لأي قطاع في عام 2006 إلى النصف لتصبح 200 مليون دولار شهرياً بعد أن كانت 400 مليون دولار، هذا التقليص كان منطلقاً من رغبة الحكومة في تقليل حجم الدعم تدريجياً وجعل الأسعار (على الأقل منسجمة مع أسعار دول الجوار).

وبسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية فقد ارتفع معدل الإنفاق العائلي عليها ليصبح بحدود 40% من دخل الأسرة وهذا ما دل عليه المسح الإحصائي لمدينة بغداد الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء عام 2006⁽²⁾.

وفي عام 2007 انخفض التضخم إلى (30.8%) بسبب ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار بسبب المزادات التي قام بها البنك المركزي لبيع الدولار.

أما عام 2008 فقد شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً كبيراً في معدل النمو مقارنة بالسنة السابقة له إذ انخفض إلى (2.7%) بسبب الأزمة المالية العالمية التي شهدتها اقتصاديات العالم والتي نتج عنها انخفاض حاد في الأسعار، مما خفض معدل النمو في المستوى العام للأسعار إلى (-2.801%) عام 2009.

ويلاحظ من الجدول (1- ج/ الملحق الإحصائي) الارتفاع الشديد الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجاميع الإنفاق المختلفة فارتفع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية من (145551.8) عام 2003 إلى (341956.8) عام 2009 وبمعدل نمو سنوي مركب للمدة من (2005-2009) يقدر بـ(12.05%).

وبالرجوع إلى جدول الأوزان لعام 2008 نلاحظ إن هذا المكون لم يشكل سوى (23.18) من وزن الرقم القياسي العام بعد ان كان يشكل ولسنوات عديدة (63.2%).

كذلك ارتفع الرقم القياسي لأسعار الوقود من (122379.2) عام 2003 إلى (387275.6) عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (427.57) لعام 2003، و(-37.32) عام 2009 وبمعدل نمو مركب (19.306%) لسنوات (2005-2009)، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار الوقود بعد عام 2003 وذلك لأسباب عدة منها رغبة الحكومة العراقية في تقليل حجم الدعم تدريجياً للمشتقات النفطية وجعل هذه المشتقات منسجمة على الأقل مع أسعار دول الجوار والالتزام بمتطلبات صندوق النقد الدولي (IMF)، كذلك النقص الحاصل في إنتاج تلك المشتقات إذ كانت السوق المحلية تعاني من نقص كبير في سد حاجة الطلب المحلي المتزايد، مما شجع على ظهور سوق سوداء وارتفاع أسعار المشتقات النفطية بصورة متفاقمة.

كما شهد الرقم القياسي لفكرة النقل والمواصلات أعلى ارتفاع خلال هذه المدة فقد ارتفع من (185092.1) عام 2003 إلى (918227.2) عام 2009، وبمعدل نمو سنوي (23.28)، (-2.236) للسنوات 2003، 2009 على التوالي.

1 - سلام محمد محمود، الإصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، 2009، ص 120.

2 - كمال البصري، المصدر السابق، ص 18.

ويمكن ملاحظة إن أعلى معدل نمو وصل إليه كان عام 2006 إذ بلغ (129.24%) بسبب ارتفاع أسعار الوقود، وبذلك حقق معدل نمو مركب (23.38%) للسنوات (2005-2009) .

وبالرجوع إلى جدول الأوزان (3) من الملحق الإحصائي لعام 2008 نلاحظ انه شكل (6.3) فقط.

كما ارتفع الرقم القياسي لفقرة الإيجار ارتفاعاً كبيراً إذ حقق مستوى (178244.5) لعام 2009 بعد إن كان (35570.5) عام 2003 ، وحقق معدل نمو سنوي (7.87%) عام 2009 بعد إن كان (41.73%) عام 2003، وبمعدل نمو مركب (15.695%) للسنوات (2005-2009).

وبالعودة إلى جدول الأوزان نلاحظ إن فقرة الإيجار قد احتلت الوزن الأثقل لعام 2008 بدلاً من فقرة المواد الغذائية إذ شكلت ما مقداره (43.52%) من وزن الرقم القياسي العام .

كما شهدت الفقرات الأخرى كالخدمات الطبية والأقمشة والملابس والأثاث والسلع والخدمات المتنوعة ارتفاعاً كبيراً عما كانت عليه عام 2003.

وقد صرح الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات أن مؤشر التضخم لشهر تموز يوليو لعام 2009 انخفض عن المستوى الذي سجل في شهر حزيران يونيو الذي سبقه بنسبة 0.4% وجاء في تقرير التضخم الشهري الذي أصدره الجهاز انخفاض مؤشر التضخم لشهر تموز 2009 عن المستوى الذي سجل في شهر حزيران 2009 كما يعكسه الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة 0.4%. وأوضح التقرير إن معدل الانخفاض هو "حصيلة انخفاض الأرقام القياسية لأغلب المجاميع السلعية التالية المواد الغذائية، الدخان والمشروبات، الأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، الوقود والإضاءة بنسب قدرها 1.1%، 0.4%، 0.9%، 0.7%، 1.8% على التوالي علماً بان الإنفاق على هذه المجاميع يشكل 81.6% من مجموع الإنفاق الاستهلاكي العائلي . وأضاف التقرير إن مجاميع النقل والمواصلات، الخدمات الطبية والأدوية ، سلع وخدمات متنوعة والتي تشكل 6.9% من مجموع الإنفاق العائلي فقد سجلت أسعارها ارتفاعاً خلال شهر تموز 2009 مقارنة بالشهر السابق بنسب قدرها 2.5%، 0.2%، 0.04% على التوالي ولاحظ التقرير إن مؤشر التضخم السنوي خلال المدة من تموز 2008 ولغاية تموز 2009 انخفض بنسبة 1.5% وذلك نتيجة لانخفاض الأرقام القياسية للمجاميع السلعية التالية الأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، الوقود والإضاءة، الخدمات الطبية والأدوية وبنسب قدرها 4.3%، 2.2%، 38.1%، 2.1% على التوالي ولفت إلى أن المجاميع السلعية المواد الغذائية، الدخان والمشروبات، النقل والمواصلات، سلع وخدمات متنوعة والإيجار سجلت أسعارها ارتفاعاً بنسب قدرها 9.0%، 8.0%، 1.0%، 6.1%، 8.8% على التوالي من تموز 2008 ولغاية تموز 2009. ووفقاً للتقرير، فقد بلغ التضخم الأساس (نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحتسبة بعد استبعاد المشتقات النفطية النفط والغاز والبنزين) 19788.3 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.4% عن الشهر السابق وارتفاعاً بنسبة 76% عن شهر تموز من العام الماضي (1) .

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء: انخفاض مؤشرات التضخم لشهر تموز بنسبة 0.4%، مجلة الاقتصادي، العدد 156، السنة الرابعة، 2009، ص10.

المحور الثالث: الدور الحكومي (السياسات الاقتصادية)

اكتسب البنك المركزي بموجب القانون الجديد رقم 56 لسنة 2004 استقلالته عن وزارة المالية ولم يعد البنك المركزي بمثابة الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة، إذ اخذ باعتماد الوسائل غير المباشرة والتي أساسها في الوقت الحاضر تحرير أسعار الفائدة والكف عن التدخل في كلفة ووجهة الائتمان للجهاز المصرفي (1). كما تعتمد السياسة النقدية في العراق عبر فلسفتها الحالية على ما يسمى بالقواعد (Rules) القائمة على المعلوماتية أو الاشارتية لتوليد الاستقرار في السوق المالية، وهو منهج بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وما قد يتركه من انقسامات وانحرافات غير مرغوبة على فاعلية الوساطة المالية، وتنطلق الوسائل الاشارتية والمعلوماتية في هذه المرحلة من عمل السياسات النقدية في العراق من مؤشر معدل فائدة البنك المركزي العراقي أو ما يسمى بمعدل السياسة النقدية (Monetary Policy Rate) وهو عبارة عن معدل فائدة تأشيرى (كبوصلة ملاحية) تساعد على إطلاق إشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل أسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف والتي تمنح بموجبها البنك المركزي الائتمان المطلوب إلى المصارف التجارية كافة.

وانطلاقاً من هذا المبدأ تعتمد السياسة النقدية قاعدة مركزية تسمى بقاعدة تايلر (Tayler) التي تفرض على السلطة النقدية رفع أسعار فائدة البنك المركزي المنوه عنها آنفاً عندما يكون الإنفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من قدرات الاقتصاد الإنتاجية وعندما تكون الأسعار خارج نطاق توازنها لذا تؤدي السياسة النقدية في إطار تنفيذ عملياتها في إدارة السيولة على وفق مسار تتحدد بموجبة معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد أي تحقيق الانتاج الإجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الذي لا يزيد كسره الطبيعي عادة على 3% سنوياً وهو أمر معروف في مؤثرات الاستقرار الاقتصادي الكلية الدولية (2).

وبما أن العراق يعتمد في إيراداته على العملة الأجنبية (كبلد نفطي ريعي)، فإن فقرة التغير في العملة الأجنبية باتت محور اهتمام سياسته النقدية فيما يتعلق بتنظيم نمو الكتلة النقدية وفق متطلبات الاستقرار الاقتصادي ولاسيما بعد أن تخلى العراق عن نظام الصرف المرن (إن الذي يمارسه البنك المركزي حالياً وظيفة إدارة مزاو العملة الأجنبية كسوق منظمة للصرف) (3).

وبذلك وبعد التغيرات الكبيرة التي شهدتها السياسة النقدية في العراق وما ترتب عليها من تغير في المؤسسات العراقية ومنها صدور القانون رقم 56 لسنة 2004 (استقلالية البنك المركزي) بادر البنك المركزي وفي

1 - عباس يحيى، مصدر سابق، ص 1.

2 - سنان الشيبى، مصدر سابق ص 25.

3 - عباس يحيى، مصدر سابق، ص 1.

لمزيد من الاطلاع انظر :

- علي حاتم عبد القريشى، تفعيل أدوات السياسة النقدية في الأقطار النامية مع إشارة للعراق 1990-2001، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، المستنصرية، بغداد، 2005، ص-ص 83-90.

ضوء أهدافه إلى وضع سياسة جديدة لإدارة التضخم والسعي إلى استقرار سعر صرف الدينار العراقي عن طريق المزاد اليومي لبيع وشراء الدولار الذي يؤثر في السوق المحلية وثبات سعرها إذ تراوح سعر الدولار بين (1490-1475) واعتمدت خطة البنك المركزي التي أعلنها أواسط آذار 2004 لمعالجة التضخم على وسيلتين تعتمدهما أكثر الدول في إدارتها للتضخم هما⁽¹⁾:

- الوسائل الكمية: وتعني إدارة التضخم من خلال التحكم بكمية النقد المتداول في السوق المحلية.
 - الوسائل السعرية: أي تناسب سعر صرف الدينار العراقي مع العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي.
- وبذلك حقق مزاد العملة هدفين هما⁽²⁾:

1- استقرار في سعر صرف الدينار.
2- بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية اذا بلغ الغطاء الأجنبي للدينار ما يعادل 100% من العملة المصدرة، وان الاستقرار في سعر الصرف منذ عام 2007 كان له الأثر الإيجابي في الحد من التضخم الناتج عن فائض الطلب الكلي.

وثمة وسائل مازال البنك المركزي يعمل بها للتأثير في سيولة الجهاز المصرفي خاصة وهو استخدام الاحتياطي القانوني بصورة موحدة على كل الودائع المصرفية بنسبة 25% بعد أن تم استثناء الودائع الحكومية من هذه النسبة، علماً بأن هنالك تطبيقات أخرى تقع ضمن ما يسمى بالتسهيلات القائمة⁽³⁾ والتي تعني إدارة السيولة المصرفية بفاعلية وسهولة أكثر من خلال تشجيع التعامل بين المصارف التجارية فيما بينها، يضاف إلى تمكن البنك المركزي من السيطرة على السيولة، ومن خلال هذه الآلية وبموجب قانون 56 لسنة 2004 تقسم التسهيلات الى نوعين⁽⁴⁾:

- تسهيلات الاقتراض القائمة
- تسهيلات الإيداع

وقد اعتمد البنك المركزي هذا الإجراء (تسهيلات الإيداع القائمة) لتسهيل احتجاز أكبر قدر ممكن من ودائع الجمهور، وهذه الأداة تتسم بالبساطة الشديدة إذ تودع المصارف السيولة الفائضة، أي فائضة عن الائتمان والاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي بأسعار فائدة معلومة، وقد نوع البنك المركزي المدة الزمنية لهذه الودائع فمنها ليوم واحد وتسمى (تسهيلات الإيداع لليلة واحدة) ولمدة أسبوع وشهر ولثلاثة أشهر.

1 - خالد شامي ناشور، اختيار نظام سعر الصرف في إطار سياسة احتواء التضخم في الاقتصاد النامي المفتوح مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 2009، ص 105.

2 - د. ثريا الخزرجي، السياسات النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سابق، ص 9.

3 - انظر :

- سنان الشبيبي، مصدر سابق، صص 29-34.

- د. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سابق، صص 9-12.

4 - سنان الشبيبي، مصدر سابق، صص 58-60.

وفي واقع الحال وعندما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة أصبحت المصارف تفضل توظيف السيولة التي تتوفر لديها من الودائع لدى البنك المركزي، وذلك لسببين يتداخل تأثيرهما الأول سعر الفائدة المرتفع والآخر الغياب التام للمخاطرة في مقابل المخاطرة العالية في سوق الائتمان الخاص بل وأكثر من ذلك عمدت المصارف الحكومية إلى توظيف جزء من الودائع الحكومية لديها في البنك المركزي، وهذا لا يتفق مع الهدف من إيجاد تلك التسهيلات إذ المفروض إن الودائع الحكومية ليست من الأموال المعدة للإقراض بل تتراكم في المصارف بوصفها ناتجاً عرضياً (لإدارة الموازنة المالية العامة للدولة، إيراداً وإنفاقاً)، كما انه ليس في نية وزارة المالية أصلاً إتاحة هذه الأموال المودعة للائتمان الخاص ولا حتى للمنشآت الاقتصادية العامة.

وقد اقتصرت تسهيلات الإيداع على أسبوع واحد فقط دون المدد الأخرى كما اخذ البنك المركزي يصدر حوالات تشتريها المصارف وهذه الحوالات مدتها 180 يوماً وكانت المصارف تشتريها على الأغلب بسعر فائدة يزيد قليلاً على سعر الفائدة المعلن لتسهيلات الإيداع⁽¹⁾.

إن البنك المركزي بدأ باتباع سياسة نقدية متساهلة منذ آذار عام 2009 يهدف إلى تشجيع المصارف على منح الائتمان للجمهور مع تخفيض سعر الائتمان من 14% إلى 9% إذ لوحظ إن نسبة الائتمان الممنوحة قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي للعراق مازالت منخفضة لا تتعدى 4% إذا ما عرفنا إن نسبة 5% وفقاً للمعايير الدولية تعد منخفضة ومحدودة التأثير للتمويل يهدف تحقيق اقتصاد مستدام⁽²⁾.

وفي ضوء أهداف السياسة النقدية التي ترمي إلى خفض مستويات التضخم، فإن حزمة متكاملة اعتمدها البنك المركزي العراقي في ظل الظروف السعرية غير الملائمة بدأت خطواتها في مواجهة التضخم الأساس من خلال إيجاد التأثير على الرغبة في اتجاهات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية التي هي اقل من الخزين المتاح من تلك الأرصدة بما يحقق التوازن بين العرض والطلب منها وذلك عبر توفير ظروف ايجابية في استقرار دائرة الطلب النقدي والتقليل من حالة الإحلال النقدي والتصدي لمشكلات الدولار وان في مقدمة ذلك أهمية توفير المناخ المناسب بين النشاطين الاقتصادي والسعري بحيث تكون نسبة الوقود إلى الدخل (أي الطلب النقدي) تنمو بصورة مستقرة فتتوافق وغايات النمو المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي.

أما بالنسبة للسياسة المالية فان تصاعد وتائر التضخم بالشكل الذي شهده العراق للمدة (2004-2009)، يعني خلق خلل اقتصادي من شأنه عرقلة برامج الأعمار والتنمية المزمع تحقيقها في الأمدن المتوسط والبعيد وعليه كان لابد من تفعيل دور السياسة المالية في ضغط معدلات التضخم⁽³⁾.

وبناءً على ذلك حدد القانون رقم 95 لسنة 2004 مهام وزارة المالية بما يأتي⁽⁴⁾:

1 - د. احمد ابراهيم علي، التضخم والسياسة النقدية، 2009، ص 18.

2 - د. ثريا الخزرجي وسمير نعمة، أهمية سعر الصرف في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، مصدر سابق، ص 14.

3 - عمار عبد الجبار، التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006، ص ص 47-49.

4 - د. فلاح حسن ثويني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، مصدر سابق، ص 17.

- أ. تنفيذ المدفوعات النقدية وغير النقدية على أساس الوثائق والبيانات المرسلّة باليد أو الكترونياً من وحدات الإنفاق طبقاً لهذا القانون.
- ب. مسك دفتر الاسناد العام للخزينة.
- ج. إجراء عملية تخصيص الميزانية لوحدة الإنفاق.
- د. إعداد الحسابات الختامية للحكومة الفدرالية.
- هـ. تطوير وإدارة المحاسبة المتعلقة بالحكومة الاتحادية والمعلومات المالية.
- و. إعداد التقارير المالية المنتظمة عند الحاجة إليها.
- ز. إدارة عملية تسديد النفقات من الاحتياطي الجاري والثابت.
- ح. إدارة الموازنة النقدية للحسابات المالية الموحدة وتوظيف فائض الموازنة النقدي للحكومة الاتحادية.
- ط. إدارة تسجيل الديون الداخلية والخارجية.
- ي. إدارة المنح والمساعدات والقروض الدولية.
- ك. إعداد معايير المحاسبة والإدارة المالية الحكومية والتعليمات والتشريع المتاح بها.
- ل. إدارة فتح حسابات البنك المركزي وتسجيلها وتسويتها.
- ومن المعروف اقتصادياً إن أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الأدوات الانفاقية و الاقتراضية والضريبية تكمن فاعليتها في مرحلة التضخم من خلال خفض الإنفاق العام وزيادة حصيلّة الإيرادات الضريبية.
- عند الاطلاع على حجم الانفاقات العامة نلاحظ أن هناك انخفاضاً في حجم الإنفاق العام خلال عامي 2004-2005، هذا من جانب، ومن جانب آخر اتجه تفعيل السياسة المالية إلى رفع حجم الاستقطاع الضريبي، إذ إن الإيرادات الضريبية اتجهت إلى الزيادة في المدة من (2004-2005) وحققت قدراً من الزيادة يمكن عدّها متواضعة لأسباب متعلّقة بمرور الاقتصاد العراقي بمرحلة التضخم الركودي، أي إن مشكلة التضخم ليست هي الإشكالية الوحيدة التي يعاني منها هذا الاقتصاد بل تراكمت معها حالة الكساد وانخفاض معدلات التشغيل والنمو⁽¹⁾.
- تغيرت السياسة الانفاقية تبعاً لتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد 2003 وأضيفت البنود الآتية إلى بنودها السابقة⁽²⁾:

- أ. هيئة دعاوى حقوق الملكية.
- ب. نفقات استيراد الطاقة الكهربائية.
- ج. نفقات الانتخابات.
- د. احتياطي الطوارئ.
- هـ. منح الشركات والهيئات العامة.

¹ - عمار عبد الجبار، مصدر سابق، ص-ص 57-58.

² - احمد حسين الهيتي وآخرون، مصدر سابق، ص-ص 18-19.

ومن ابرز بنود السياسة الأنفاقية في الاقتصاد العراقي النفقات التحويلية وقد أدركت الدولة أهمية هذا النوع من الإنفاق في المحافظة على مستويات المعيشة في المجتمع وبخاصة الفئات ذات الدخل المحدد من اجل حمايتهم من موجات التضخم التي اجتاحت اقتصاديات العالم، فضلاً عن التضخم في الأسواق العالمية للسلع المستوردة، ومن ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المحلية وبخاصة تلك التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة من الخارج. إن اكثر بنود النفقات التحويلية أهمية هي دعم الأسعار والذي يأخذ الجزء الأكبر منها ويستهدف من وراء ذلك تحقيق الأهداف الآتية (1):

أ. تخفيض أو زيادة الأسعار بطريقة تسهم في إعادة توزيع الدخل.

ب. تحقيق استقرار في الأسعار يتناسب مع الأجور.

ج. تحقيق زيادة في الإنتاج تسهم في تشجيع إنتاج منتجات ذات آثار اقتصادية واجتماعية تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى استهلاك الغذاء مع التطلع إلى إيجاد فائض للتصدير، أو من خلال تخفيض إنتاج منتجات أخرى ذات آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

ومن نماذج الدعم التي احتلت مكانة مميزة ومحط اهتمام المواطن هي:

أ - دعم البطاقة التموينية.

تعد البطاقة التموينية شكلاً من أشكال دعم أسعار المستهلك وهي لا تصلح فقط للظروف غير الاعتيادية وإنما تكون ذات مردودات ايجابية على المستهلك حتى في الظروف الاعتيادية كونها تضمن له الحصول على ما يحتاجه بصورة منظمة ومضمونة (2).

إن معدلات التضخم كان من المؤكد تزايدها في حالة عدم تطبيق نظام البطاقة التموينية التي خفضت بل وكبحت معدلات التضخم طوال مدة الحصار الاقتصادي لاسيما بعد التحسن النسبي الذي شهدته البطاقة التموينية خلال المدة من (1996-2002) وعلى الرغم من بقاء مفردات البطاقة التموينية المخططة للمدة من (2003-2007) على حالها إلا إن الموزع منها اقل مما هو مخطط بسبب الأوضاع الأمنية والفساد الإداري، والانقطاع في سلسلة الإمدادات مما أدى إلى تسلم الأسر مفردات قليلة مما هو مخطط ورداءة نوعيتها، وهذا بدوره اثر في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق (3).

إن المفاضلة بين سياسات الدعم النقدي أو العيني يتطلب الإشارة إلى مسألة المقارنة بين العوائد على رفاية المستهلك وبين التكاليف التي تتحملها الحكومة من جراء تطبيق تلك السياسات وبمقارنة التأثيرات المترتبة على إتباع

1 - محمد حسن رشم العتبي، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار المحاصيل والحبوب الرئيسية في العراق للمدة 1974-1996، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص 9.

2 - هدى هادي العزاوي وسرمد عباس النجار، 2006، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، على الموقع :

<http://www.mof.gov.iq/ar/>

3 - احمد حسين الهيثي وآخرون، مصدر سابق، ص 15.

أي من السياستين نلاحظ ان قيام الحكومة بإتباع السياسة الأولى المتمثلة بتقديم الدعم السلعي فإنها تتحمل تكاليف اكبر من التكاليف التي تتحملها عند إتباع السياسة الثانية والمتمثلة بتقديم الدعم النقدي، بيد أن الاستهلاك من السلع الغذائية والسلع الضرورية الأخرى سيكون اكبر عند إتباع السياسة الثانية، اذ سيكون الاستهلاك من الغذاء اقل . وتأتي أهمية دعم البطاقة التموينية وضرورة استمرار العمل بها حتى تأخذ المرونة الانفاقية لتفاصيل هذه المواد الغذائية قيمتها الصحيحة والتي يكون عندها المستهلك ذو إشباع عالٍ أو على الأقل ذو إشباع متوسط فيها، أما الخيار الثاني والمتمثل بالبدل النقدي يؤدي إلى زيادة كمية العملة في التداول واحتمال حدوث آثار تضخمية وذلك في ظل محدودية الموارد الاقتصادية⁽¹⁾.

ب - دعم المشتقات النفطية.

لم يكن الحصول على المشتقات النفطية في المدة من (1990-2002) يمثل مشكلة بالنسبة للمواطن العراقي لأن تلك المدة اتسمت بالاستقرار والاكتفاء الذاتي في حجم الإنتاج غير إن المتغيرات الأخيرة التي ظهرت ودخلت الاقتصاد العراقي غيرت كثيرا من موازين العرض والطلب في السوق وهناك جملة من الأسباب التي تقف وراء هذا الانخفاض في الإنتاج والزيادة في الاستهلاك منها، تقادم المستوى التقني لوحداث التصفية والتكرير، ضعف الصيانة، الاستهلاك غير الرشيد، وضعف عقلانية المواطن في استهلاك المشتقات النفطية ، انقطاع القوة الكهربائية عن المصافي ووحدات التكرير، أعمال التخريب والسلب والنهب، عدم كفاية كميات النفط الداخلة إلى المصافي و تفشي ظاهرة التهريب بشكل واسع⁽²⁾.

ج - دعم شبكة الحماية الاجتماعية

لقد هدفت شبكة الحماية الاجتماعية المصممة حديثا في العراق إلى جملة أهداف منها⁽³⁾:

- مساعدة العائلات الأكثر فقرا وتعرضا للضرر على مواجهة الأوضاع الراهنة عن طريق تحويلات نقدية هادفة.
- مساعدة الأطفال على التمتع بصحة جيدة وتمكينهم من مواصلة الدراسة وبناء رأس مال بشري عن طريق تحويلات مالية مشروطة وبرامج غذائية.
- مساعدة المعاقين والمنكوبين بمدفوعات نقدية وتمكينهم من الحصول على أجهزة إعادة التأهيل.
- خلق فرص عمل للعاطلين عن طريق الوساطة في التوظيف وتنمية المهارات والحصول على قروض.

¹ - ميثم لعبيبي إسماعيل التميمي، قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (1980-1998)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 2005، صص 97-116 .

² - هدى هادي الغزاوي وسرمد عباس النجار، 2006، تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، على الموقع : <http://www.mof.gov.iq/ar/>

³ - احمد حسين الهيثي وآخرون، نفس المصدر السابق، صص 24-25.

- الإسهام في تشغيل سوق العمل عن طريق النظم الخاصة بالعمل.
- حماية المسنين والمعاليين ومنعهم من الوقوع في الفقر عن طريق برامج تقاعد عادلة وقابلة للاستمرار مالياً.
- ومن الجدير بالذكر ان تفعيل أدوات السياسة المالية يرافقه ما يعرف اقتصادياً (بفترات التأخير) التباطؤات في تحديد مسارات السياسة المالية، وهذا انعكس بالتالي على محدودية الآثار الايجابية التي يمكن تحقيقها من جراء هذا التفعيل.
- ومن الناحية الاقتصادية نجد أن وزارة المالية المعنية بتحريك فاعلية السياسة المالية باتجاه كبح معدلات التضخم، لذا أحاطت نفسها بمجموعة من الإجراءات الاحترازية نذكر منها (1) :
- تريثت في تنفيذ قانون التقاعد الجديد خوفاً من عدم السيطرة على مديات التضخم الجامح.
- إعادة النظر في تعديل سلم الرواتب لعدة مرات تجنباً للآثار السلبية التي يمكن خلقها في ظل تدهور معدلات الطاقة والإنتاجية.
- رفعت مخصصات استيراد الوقود من الخارج لتلافي حصول شحة في المعروض من هذه السلع على اعتبار إن الأخيرة تتمتع بدرجة مرونة منخفضة وبالتالي فإن أي نقص في إنتاجها من شأنه تسريع معدلات التضخم.
- المخطط لعام 2006 يشير إلى ارتفاع نسبة إسهام رسم إعادة أعمار العراق من 5% للسنوات الماضية إلى 10% ، لما في ذلك من اثر في سحب الكتلة النقدية وبالتالي تحجيم معدلات التضخم.

¹ - د. عمار عبد الجبار، مصدر سابق، ص 50.

المبحث الثالث: متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي

نجحت الكثير من الدول وكما لاحظنا في تطبيق سياسة استهداف التضخم كنيوزلندا، كندا، بريطانيا، كوريا الجنوبية، المكسيك، وتركيا وغيرها من تحقيق معدلات أو المدى المستهدف خلال مدة زمنية وجيزة. إن أول ما قامت به هذه البلدان في الاعتماد على سياسة استهداف التضخم هو تخفيض معدل التضخم إلى أدنى مستوياته، لذا فالسؤال هو عن مدى إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في العراق بعد ما تم تخفيض معدل التضخم بعد حرب 2003.

إن الحكم على مدى فعالية سياسة استهداف التضخم مرتبط أولاً بمدى توفر شروط تطبيق هذه السياسة ثم تتعلق بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المدى المستهدف.

وكما تم ذكره في الفصل الأول يوجد نوعان من الشروط التي يجب على السلطة النقدية توفيرها لتبني هذه السياسة منها الشروط العامة والتي تحدد إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم أم لا والشروط الأولية التي تقيس مدى فعالية سياسة استهداف التضخم.

وفقاً لما سبق حاولنا في هذا المبحث دراسة شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي وخطوات تطبيقها في محاولة لتحديد متطلبات تطبيقها

أولاً/ شروط التطبيق

أ- الشروط العامة

1- الشرط الأول

(الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، تلتزم السلطة النقدية التزاماً صريحاً بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف في إطار زمني محدد).

• إمكانية تطبيقه :

السلطة النقدية في الاقتصاد العراقي لم تلتزم بتطبيق هذا الشرط فلم ينص القانون الجديد للبنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 أو أي وثيقة صادرة من البنك المركزي على تحديد معدل تضخم أو مدى مستهدف خلال إطار زمني معين.

بذلك يمكن القول ان السلطة النقدية في العراق لا تنتهج سياسة استهداف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في الامد الطويل الا ان امكانية التطبيق ليست مستحيلة وامكانية تطبيقها مقترنة بإمكانية تطبيق جميع شروطها.

- المعوقات أمام تطبيقه :

ان التزام السلطة النقدية بتحقيق معدل تضخم او مدى مستهدف ضمن إطار زمني محدد يتطلب توفر العديد من الوسائل التي تدعم السلطة النقدية لتحقيق هذا الهدف، ووجود هذه الوسائل في الاقتصاد العراقي هو وجود نسبي، ومن هذه الوسائل وجود الثقة بأدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة في التوجه نحو تحقيق الهدف والسيطرة التامة على الصدمات الخارجية التي يمكن أن تخلق انحرافات تضخمية حادة، والاهم وجود التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وعدم التعارض في تطبيق أهداف كل منها. كما تعد مشكلة الابطاء الزمني الطويل الاجل لأدوات السياسة النقدية في تأثيرها على معدل التضخم من التحديات التي تواجه البنك المركزي العراقي خاصة في المرحلة الانتقالية الحالية مما يجعل تأثير هذه الأدوات غير فعال على معدل التضخم إذا حدثت انحرافات كبيرة له مما يفقد مصداقية السلطة النقدية في تحقيق أهدافها.

- مدى توقع نجاح هذا الشرط :

إن إعطاء نسبة توقع لنجاح توفر هذا الشرط في الاقتصاد العراقي يعتمد على إمكانية تجاوز المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الشرط، ونرى ان الإعلان عن مدى مستهدف للتضخم في الاقتصاد العراقي أفضل من الهدف الرقمي وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بأثر الأدوات النقدية والمدة اللازمة لملاحظة تلك الآثار وبالتالي فإن احتمال عدم تحقيق المعدل المحدد سوف يكون كبيراً، كما أن استهداف مدى من التضخم يساعد في إبقاء بعض المرونة للرد على الصدمات قصيرة الأجل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، كما يعطي المدى مجالاً أوسع لاستقرار الناتج المحلي وهذا ما يحتاج إليه الاقتصاد في العراق. أما بالنسبة للأفق الزمني المحدد للاستهداف فيتأثر بعاملين هما، قدرة السياسة النقدية على مواجهة صدمات الطلب أو العرض الكلي القصير الأجل، ونوع نظام استهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي أما صارماً أو مرناً، وبهذا فإن وضع مدة تطبيق سنتين تشتمل على فترات التأخر (التباطؤات الزمنية) للسياسة النقدية في انجاز المدى المستهدف تساعد في تحقيق التخفيض المطلوب في مستوى الأسعار. وبما إن الاقتصاد العراقي يتعرض لتغيرات كمية وتعديلات في هيكل الإنفاق وبصورة مستمرة، لذا فإن اختيار الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلاً من المخفض الضمني للناتج يعد الخيار الأصح والأقرب لواقع الاقتصاد العراقي.

أما مسألة الجهة المسؤولة عن الإعلان فالبنك المركزي هو من تقع عليه مسؤولية إعلان الهدف وتحقيقه باعتباره الجهة الأكثر استقلالاً وليس السياسة المالية لأنها مقيدة بالسياسة الحكومية. ونرى أن التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي يحقق زيادة دعم السلطات المالية للسلطات النقدية في استهداف التضخم.

2- الشرط الثاني

(التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية في الامد الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف).

- إمكانية تطبيقه :

هذا الشرط معلن بشكل ضمني إذ إن قانون البنك المركزي العراقي المذكور آنفاً لم يجعل استقرار الأسعار هو الهدف الأول والأساس له رغم تعهد السلطة النقدية بتحقيقه، فقد حدد القانون مجموعه أهداف كان استقرار الأسعار من بين تلك الأهداف وليس الهدف الأساسي تعتمد إمكانية تطبيق هذا الشرط على إمكانية التغلب على المشاكل الأخرى التي في حال استهدفت تعارضت أهدافها وأهداف سياسة استهداف التضخم ويمكن تطبيقه لوجود السياسات الهادفة لتحقيق ذلك.

- المعوقات أمام تطبيقه :

إن مشكلة التضخم ليست المشكلة الوحيدة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فالركود المصاحب للتضخم و الاختلالات الهيكلية وغيرها من المشاكل التي تتشابك فيما بينها تمثل سلسلة غير متناهية من المعوقات التي تمنع الاهتمام بمشكلة التضخم دون غيرها وإلزام المؤسسات كافة بالتعهد لتحقيق التخفيض المستهدف للتضخم، فالإلزام المؤسسات بتحقيق هدف وحيد يتعارض وتحقيق أهداف أخرى وتخفيف حدة مشاكل أخرى عانى ويعاني منها الاقتصاد العراقي.

- مدى توقع نجاح هذا الشرط :

ان الوصول إلى حلول معقولة لمشاكل الاقتصاد العراقي تفتح افاقا واسعة يمكن التغلب على معوقات تنفيذ هذا الشرط، ويمكن تحقيق هذا الشرط بتطويع التزامات المؤسسات وأهدافها الأخرى في خدمة تحقيق هدف استقرار الأسعار ونجاح سياسة الاستهداف خاصة وان الاقتصاد العراقي استطاع الوصول لمعدلات منخفضة للتضخم بإتباع إجراءات عدة منها المزايدات وغيرها والتي تم التطرق إليها سابقاً.

3- الشرط الثالث

(ستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات ليست مجرد مجاميع نقدية أو أسعار صرف يمكن أن تستخدم لتقريب أدوات السياسة بل يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي).

- إمكانية تطبيقه :

تعتمد أهمية توفر هذا الشرط على انتهاج سياسة استهداف التضخم من عدمها، ويمكن اعتبار هذا الشرط متوفر فهناك معلومات ونشرات ودوريات وموقع للبنك متوفرة فيه معلومات كثيرة الا انها تحتاج الى تطوير وتقنية أكثر، وبذلك تكون إمكانية تطبيقه بمستوى يرتقي لتجارب البلدان المستهدفة للتضخم متاحة.

- المعوقات أمام تطبيقه :

في حال وجود توجه من قبل الاقتصاد العراقي لتطبيق سياسة استهداف التضخم فان مشكلة عدم وجود أنموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية الأساسية للاقتصاد القومي، يوفر لنا معدل التضخم المتنبأ به، وعدم وجود تنبؤات عن معدل التضخم من خلال أنموذج إحصائي مثل نماذج متجهات الارتباط الذاتي والمسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب عملاء السوق المالي والنقدي كافة، وعدم وجود دراسات تهتم بالتنظرات التي تحصل في المتغيرات الأساسية المالية والنقدية مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة والطلب على النقود وأسعار الأسهم والسندات وحالة سوق العمل و كل هذا سيعيق نجاح تحقيق هذا الشرط في الاقتصاد العراقي.

- مدى توقع نجاح هذا الشرط :

إن نجاح تحقيق هذا الشرط يتوقف على قدرة السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي على التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل من خلال تشكيل أنموذج قياسي يربط أدواتها بمعدل التضخم مما يعطي لها القدرة على التأثير في المعدل المستهدف عند انحرافه، بواسطة أدواتها النقدية لأنها مسؤولة عن تحقيق هذه المعدلات في المدة التي اختارتها، فإثناء بنك المعلومات يعد ضرورة حتمية تساعد في تحديد المعدل المستهدف، لذا يجب إن يحتوي البنك على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يتعين عليه إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير في التضخم.

4- الشرط الرابع :

(زيادة الشفافية للسياسة النقدية ومصداقيتها من خلال التواصل مع الجمهور والأسواق المالية وتبادل المعلومات معها).

- إمكانية تحقيقه :

كثيرة هي الجهات التي اتخذت من مسألة الشفافية الهدف الذي تدافع عن تحقيقه في المؤسسات كافة سواء الحكومية منها أو المدنية، وقد جاء شرط الشفافية في سياق قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004، أي انه تم إقراره وبهذه الإمكانية لتطبيقه متوفرة إلا إن تطبيق هذا المبدأ لم يكن عاماً فالعديد من الجهات الرسمية تتصف بضعف الشفافية لديها والسبب الذي يقف وراء عدم نجاح هذا الشرط في الاقتصاد العراقي هو سيادة جو من الفساد الإداري والمالي والذي استمد قوته من عدم الوضوح والغموض في التصرفات لدى العديد من الهيئات وكذلك طبيعة نظام الحكم المتساهل إلى حد كبير مما ساهم في زيادة حالاته وتفشيه.

- المعوقات أمام تطبيقه :

لا شك إن حجم المعوقات التي تقف وراء إعاقة أي شرط تستمد أهميتها من أهمية الشرط وضرورته وشرط مهم كالشفافية التي تعد ركيزة مهمة لإنتاج سياسة استهداف التضخم لا بد أن تكون معوقات ذات أهمية قصوى وتصبب السيطرة عليها وكما ذكرنا مشكلة الفساد الإداري التي أصبحت متأصلة ومزمنة تتواجد في كل مفاصل الاقتصاد العراقي، ولكن المعوق الأهم هو عدم تطور الأسواق المالية والنقدية وعدم كفاءة النظام المالي مما يؤثر سلباً في معدل التضخم المستهدف باعتبار النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودات المالية، كما انه الإطار الذي يعيب المدخرات المالية ويوجهها نحو الاستثمار، فيترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة للتوسع النقدي غير المرغوب فيه الذي يسبب الفجوات التضخمية، وهذا بدوره سيضعف التواصل مع الجمهور ويجنب الهيئات الإعلان الصريح عن نتائجها.

- مدى توقع نجاح هذا الشرط :

إن إمكانية تحقيق هذا الشرط في الاقتصاد العراقي ممكن نسبياً لاسيما وان مسألة الشفافية تم بناء أساسياتها في العراق وأصبحت محور اهتمام اغلب الجهات والهيئات الحكومية وباتت واضحة المعالم وليست مسألة مبهمة كما أن مبررات وجودها أصبحت من ضروريات إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي. لكن نسبة نجاح هذا الشرط بالعراق مشروط بالقضاء على الفساد الإداري والمالي والاهتمام بتطوير الأسواق المالية لتكون حلقة الوصل مع الجمهور، كما يتطلب من البنك المركزي تعزيز هذا الشرط بتكثيف

الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيقها حتى يأخذ الاقتصاديين قراراتهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف في المستقبل.

5- الشرط الخامس :

(زيادة مسؤولية البنك المركزي بغية انجاز الهدف النهائي من خلال إخضاعه للمساءلة).

● إمكانية تطبيقه :

يعد شرط المساءلة هو شرط ملازم لشرط الشفافية، فالشفافية وحدها لا تكفي إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع إليها البنك المركزي، والاقتصاد العراقي يفتقر لمثل هذه الهيئات التي تخضع البنك المركزي للمساءلة عن مدى تحقيقه للأهداف. ويمكن ان يتحقق الشرط فتشكيل هيئات مستقلة وقد بات هذا الامر ممكنا في ظل قانون البنك المركزي سابق الذكر.

● المعوقات أمام تطبيقه :

نظرا لارتباط شرط المساءلة بشرط الشفافية فمعوقات الشفافية هي معوقات المساءلة نفسها، إلا ان المساءلة لها أهمية قصوى والتي تختلف عن الشفافية فهي تساعد على توضيح ما إذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي أو أن الانحرافات كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية، كما أن المساءلة تضعف من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية إذا حدثت للسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في الأجل الطويل.

● مدى توقع نجاح هذا الشرط :

إن نسبة تحقيق هذا الشرط في الاقتصاد العراقي كبيرة فهو ليس بالشرط الصعب التحقيق كالشروط السابقة والتي يرتبط توفرها بمتغيرات أخرى في الاقتصاد العراقي من الصعب السيطرة عليها وبذلك فمسألة تشكيل هيئة تأخذ على عاتقها مساءلة البنك المركزي تعتمد على الاختيار النزيه لاعضاءها وتجذب الوقوع في شرك الفساد.

ونرى أن تشكيل هيئة تكون مستقلة عن البرلمان والحكومة يكون مناسباً أكثر للاقتصاد العراقي، لضمان استقلاليتها وعدم إخضاعها لقوانين ممكن ان تضعف مصداقيتها وتحول دون تنفيذها لمهامها التي شكلت من اجلها ولتكن هيئه اكاديمية جامعية. ومن أمثلة هذه الهيئات البنك الاحتياطي النيوزلندي الذي يأخذ على عاتقه تحقيق سياسة استهداف التضخم والمساءلة بشأن نجاح أو فشل السياسة وهيئة السياسة النقدية (MPC) في بريطانيا.

ب- الشروط الأولية**1- الشرط الأول****(استقلالية البنك المركزي)**

● إمكانية تطبيقه :

إن شرط الاستقلالية للبنك المركزي يرتبط بجانب الممارسة أكثر من ارتباطها بالجانب القانوني، فلا يهتم الإطار التشريعي حتى إذا أعطى استقلالية أكبر للسلطة النقدية إذا لم ينعكس ذلك على الواقع العملي لها.

والبنك المركزي العراقي منح صفة الاستقلالية بموجب القانون (56) لعام 2004، إذ نصت الفقرة (2) من القانون على أن يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال وان لا يتلقى أي تعليمات من أي جهة من الجهات الحكومية أو أي مؤسسة حكومية كما حذرت الفقرة (26) من القانون، البنك المركزي العراقي من إقراض الحكومة أو أي هيئة عامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع استثناء شراء الأوراق المالية ضمن إطار عمليات السوق⁽¹⁾.

من ذلك نجد إن تجربة البنك المركزي العراقي حديثة نسبياً في الممارسة الميدانية للاستقلالية مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية التي خلقت سلوكيات يصعب محوها بسرعة تتمثل بتداخل العلاقات بين السلطة النقدية والسلطة التنفيذية.

● المعوقات أمام تطبيقه :

نستطيع القول إن الصعوبات التي كانت تقف دون تحقيق استقلالية البنك المركزي استطاعت السلطات النقدية تذليلها وبالتالي تم تحقيق شرط استقلالية البنك المركزي.

ومن الصعوبات التي واجهت تحقيق هذا الشرط هو زيادة النفقات الحكومية بشكل كبير نتيجة للزيادات التي سبق ذكرها وبالتالي عجز الإيرادات الحكومية عن تغطيتها وهذا بدوره يضع ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي مما يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الاستهدافات الموضوعية وبالتالي إجبار البنك المركزي التكيف مع سياسته النقدية حسب الظروف السائدة.

● مدى توقع نجاح هذا الشرط :

يعد شرط الاستقلالية هو شرط متوفر ونجاح من الناحية التطبيقية إلا أن تجربة العراق لا تزال غير ناضجة وبالتالي تحتاج لمزيد من الدعم وتعزيز أكثر لاستقلالية البنك المركزي.

¹ - د. شهاب حمد شيخان، وليد خالد الدليمي، متطلبات بناء نظام الشفافية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد - الرمادي، المجلد (2)، العدد 4، 2010، ص 374.

2- الشرط الثاني :

(امتلاك هدف وحيد والذي يلزم السلطة النقدية بعدم استهداف أي استهدافات اسمية أخرى بجانب استهدافها للتضخم يمكن ان يؤدي الى الانحراف عن تحقيق هدف استقرار الأسعار).

● إمكانية تطبيقه :

يعتمد الاقتصاد العراقي الاستهدافات الوسيطة (كسعر الصرف و عرض النقد) كمعادلة لتخفيض معدلات التضخم، وان مسألة التخلي عنها واعتماد استهداف مباشر (استهداف التضخم) يتطلب العديد من الإجراءات والتي يأخذ تطبيقها وقت طويل ، وبالتالي فان مرحلة الانتقال لاستهداف مباشر يتطلب التخلي عن الاستهدافات الاسمية الأخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي التي تتعارض وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل.

لذا فان إمكانية تطبيق الشرط ممكنة إلا إنها تنطوي على العديد من الصعوبات.

● المعوقات أمام تطبيقه :

إن الانتقالات الكبيرة لرؤوس الأموال والتي تستدعي تحقيق هدف استقرار سعر الصرف ، تمثل المعوق الأكبر لتحقيق معدل تضخم منخفض ، مما يؤثر في مصداقية السياسة النقدية ، فعندما يتم تحديد معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط في دول أخرى يترتب عليه قبول صانعي السياسة الاقتصادية داخل الدولة (العراق) بمعدل التضخم في الدول الأخرى كمعدل مستهدف للتضخم وعندما يحدث انخفاض في سعر صرف عملة دولة نتيجة لارتفاع أسعار الواردات من الخارج مثلاً ، يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم محلياً وهو ما يتعارض مع تطبيق سياسة استهداف التضخم.

● إمكانية نجاح هذا الشرط :

وفقاً للمعوق أعلاه فإن حصول تضارب بين الأهداف أمر طبيعي وبالتالي يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين (استقرار سعر الصرف ، تخفيض التضخم) وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة ، لتفادي هذا التضارب يتطلب تبني نظام سعر صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض لذا يكون الطريق الأكثر أمناً لتفادي تلك المشاكل أن لا تكون أي متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر إلى هدف التضخم المنخفض في الامد الطويل هو الهدف الوحيد و الأساسي للسياسة النقدية.

3- الشرط الثالث :

(وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم ، أي يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم).

● إمكانية تطبيقه :

تفتقر السلطة النقدية في الاقتصاد العراقي إلى وجود أنموذج ديناميكي للتضخم تستطيع من خلاله تقدير معدلاته المرغوبة ، وتحقيقها ، والتحكم فيها وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة. وبذلك يمكن تحقيق الشرط بصعوبة بالغة لعدم توافق جميع المتغيرات ذات العلاقة بالتضخم وصعوبة حصرها في أنموذج واحد.

● المعوقات أمام تطبيقه :

المعوق الأكبر هو عدم توفر أسواق مالية لرأس المال متطورة لاستخدامها لنقل الآثار الأدوات المتاحة لدى السلطة النقدية على النشاط الاقتصادي إذا ما حدثت انحرافات للتضخم المستهدف عن قيمته أو مداه في المستقبل ، وبالتالي وجود هذه الأسواق يمكن من معالجة انحرافات معدل التضخم وتصحيحها في الوقت المناسب.

● إمكانية نجاح هذا الشرط :

يجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل من خلال تشكيل أنموذج قياسي يربط أدواتها بمعدل التضخم مما يعطي لها القدرة على التأثير في المعدل المستهدف عند انحرافه بواسطة أدواتها النقدية لأنها مسؤولة عن تحقيق هذه المعدلات في المدة التي اختارتها ، وبذلك يتوجب على البنك المركزي العراقي سد الثغرة فيما يتعلق بتشكيل نماذج اقتصادية معقدة تجمع عدة متغيرات اقتصادية مما يسمح بالتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل ، وبذلك يعد إنشاء بنك المعلومات ضرورة حتمية تساعد في تحديد المعدل المستهدف.

ثانياً/ خطوات التطبيق

يتطلب انتهاج سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي توافر الشروط العامة و الأولوية والقيام بخطوات مهمة من شأنها رسم إستراتيجية تطبيق سياسة استهداف التضخم ، وهذه الخطوات هي :

1. **الخطوة الاولى:** تعيين الجهة المسؤولة عن إعلان هدف سياسة استهداف التضخم ، ويتطلب أن تكون الجهة تتمتع باستقلالية تامة في اتخاذ القرارات ، ولا ضرر من وجود تنسيق بينها وبين الحكومة ، والأنسب لهذه المهمة البنك المركزي باعتباره أكثر استقلالية من وزارة المالية والبرلمان والهيئات الأخرى ذات الارتباطات النسبية بالسلطتين المالية والنقدية.
2. **الخطوة الثانية:** قيام الجهة التي تقع عليها مسؤولية الإعلان بنشر معلومات تتعلق بتحديد معدل التضخم المستهدف والمدة الزمنية التي تتطلبها للوصول إلى هذه المعدلات.
3. **الخطوة الثالثة:** تصميم الأفق الزمني المناسب للاستهداف ويعتمد طوال المرحلة الزمنية على حجم الاختلاف بين المعدل الحالي للتضخم والمعدل المستهدف، اذ تطول المدة كلما كان الاختلاف كبير والعكس صحيح ، والافضل وضع مدى سنتين لمدة التطبيق على أن تتضمن جميع التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية.
4. **الخطوة الرابعة:** ان تحديد المدى الزمني يتطلب تحديد مؤشر مناسب لحساب معدل التضخم المستهدف وبذلك فان اعتماد مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك يحقق هذا الغرض.
5. **الخطوة الخامسة:** تحديد مستوى الاستهداف على أن يكون استهداف مدى وليس نقطة يتراوح ما بين (2-4) % سنوياً ليسمح بهامش تحرك في مجال أوسع لمواجهة صدمات العرض الكلي (كالتغيرات في معدلات التبادل التجاري ، الضرائب غير المباشرة ، تغير نمط الإنتاج ، تكنولوجيا جديدة.... وغيرها). وبالرغم من ان تبني معدل مستهدف يعطي مصداقية اكبر في التطبيق إلا ان اعتماد مدى مستهدف يقلل من المصداقية لكنه يزيد من المرونة في التطبيق ، وهذا مناسب للاقتصاد العراقي الذي هو في تعرض دائم لأحداث غير متوقعة.
6. **الخطوة السادسة:** القيام باستهداف التغيرات الجوهرية التي تسبب التضخم وليس الطارئة باعتبارها الأهم في الاقتصاد وتتصف بالدوام والاستمرارية، كما أن الاقتصاد العراقي معرض بشكل دائم لتغيرات طارئة موسمية وتطورات طبيعية تسبب الارتفاعات بالمستوى العام للأسعار لكن سرعان ما تنتهي بسبب اتصافها بالدورية وعدم الثبات.
7. **الخطوة السابعة:** بعد إعلان الهدف المستهدف و توضيحه لجميع السلطات النقدية والمالية والحكومة والمؤسسات ذات العلاقة ، يتوجب تظافر الجهود لتحقيق الهدف وذلك بالقيام بإجراءات مشددة في محاولة

لتنسيق أدوات السياسات المالية والنقدية معا وجعلها تصب في خدمة سياسة الاستهداف عبر إلزامها رسمياً بتحقيق الهدف المعلن.

8. **الخطوة الثامنة:** بناء نموذج قياسي متقدم قادر على التنبؤ بعلاقة السياسة النقدية مع معدلات التضخم لتقليل حجم الانحرافات عن المعدل المستهدف والتصدي لها عبر حزمة من الإجراءات الانكماشية للسياسة النقدية، وبهذا فان انتهاز إستراتيجية المعلومات الشاملة تمكن أيضا البنك المركزي من اعتماد آليات فنية متطورة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.

9. **الخطوة التاسعة:** يتمثل الهدف الأساس للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم في الوصول إلى معدل التضخم المحدد ، و لا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجماً وغير متعارض مع الهدف الأساس ، فهناك أهداف أخرى تكون مستهدفة كتحقيق مستوى التشغيل الكامل ، وبالرغم من تعارض هذان الحدثان في الامد القصير ، إلا إن السياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم يمكن لها تحقيق هدف العمالة الكاملة في الامد الطويل ، ففي سياسة استهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية و أهداف السياسة المالية متفاعلة ضمناً مع بعضها البعض ، بحيث يجب أن تؤخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار لتأثيرات السياسة المالية على التضخم ، وفي السياق نفسه يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم.

10. **الخطوة العاشرة:** اعتماد مبدأ الشفافية في الاقتصاد العراقي و بشكل تام وليس بشكل مبدئي أو فردي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالقضاء نهائياً على الفساد المالي و الإداري الذي أصبح متفشياً في الواقع الاقتصادي

11. **الخطوة الحادية عشر:** إخضاع البنك المركزي للمساءلة عن سير سياسة الاستهداف ، من قبل جهة تكون

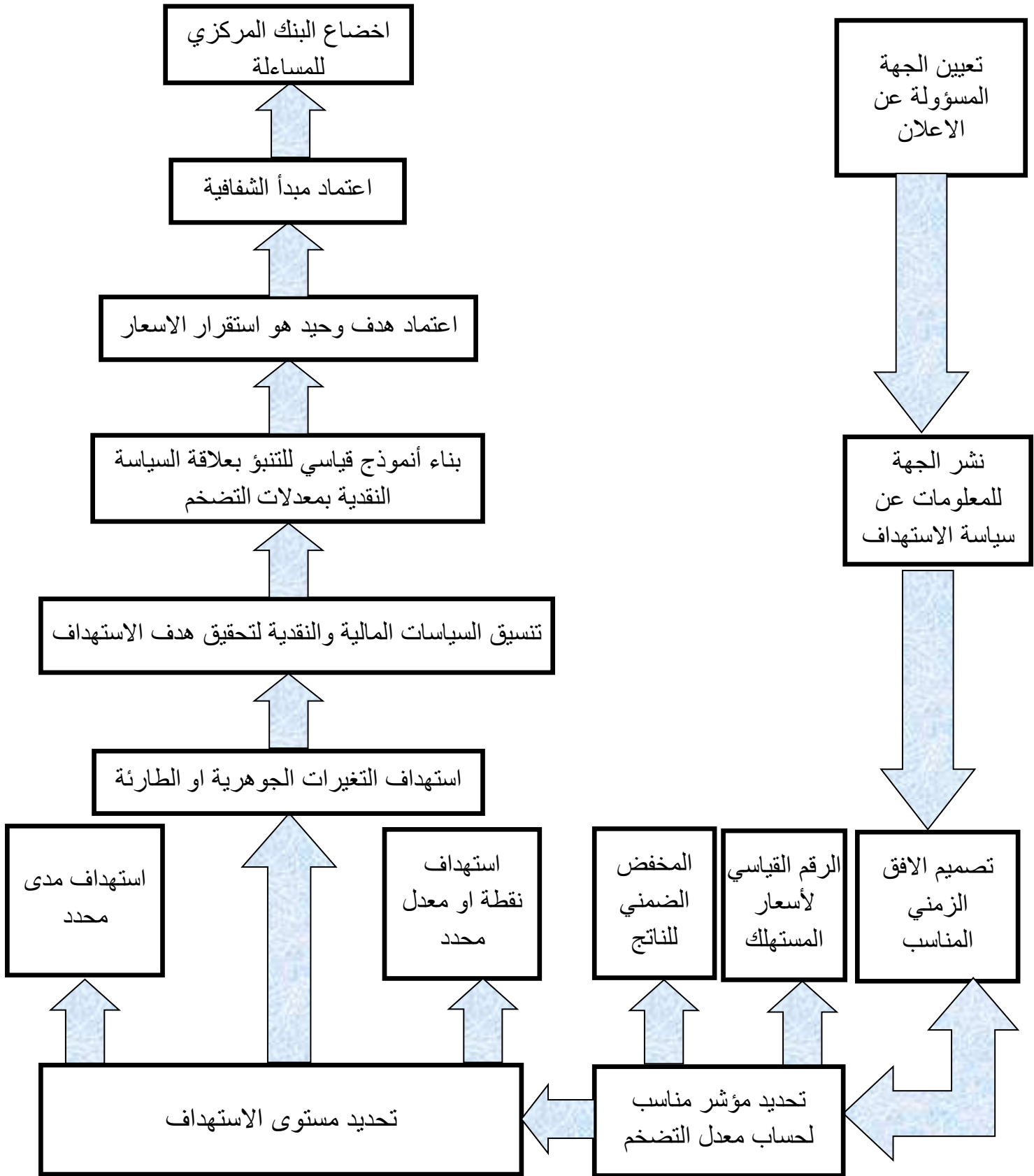
مستقلة عن البرلمان والحكومة ، تتمتع باستقلالية تامة في اتخاذ قراراتها وتكون غير ملزمة بتطبيق بنود أو

12. شروط معينة من قبل أي جهة أو سلطة ما عدا شرط النزاهة والاستقلالية التي يجب أن تتمتع بها لضمان عدم سيطرة أي جهة على سير عملها.

وبذلك تكون شرعية الجهة المسؤولة مستمدة من وجودها ذاتياً ولا تستمد شرعيتها من شرعية جهة أخرى ، حتى لا تكون تابعة لها.

والمخطط التالي يوضح الخطوات الواجب اتباعها لضمان نجاح سياسة الاستهداف.

مخطط (1) يوضح خطوات سياسة الاستهداف



المصدر: من اعداد الباحثة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات العامة

1. تعددت المفاهيم الخاصة بمصطلح التضخم نظراً لاختلاف وجهات نظر الاقتصاديين له واختلاف المقصود منه والاقوات التي ساد فيها.
2. تعددت الآراء حول عد التضخم ظاهرة نقدية بحتة كما هو الشأن في الاقتصاديات المتقدمة أو هو ظاهرة اقتصادية هيكلية تفسر في شكل اختلال العرض والطلب نتيجة لأسباب تتعلق بالهيكل الاقتصادي لهذه الدول .
3. رغم تعدد واختلاف الأسباب المؤدية للتضخم إلا أن آثاره تبقى وخيمة سواء على البناء الاقتصادي او الاجتماعي مما يخلق بيئة غير مستقرة لتحقيق النمو الاقتصادي ، وخلق الثروة وتوزيعها.
4. تمثل سياسة استهداف التضخم إطاراً جديداً لإدارة السياسة النقدية بالتركيز على هدف استقرار الأسعار في الامد الطويل كهدف نهائي لهذه السياسة.
5. يعدّ معدل تضخم رقمي أو مدى أو سقف مستهدف استهدافاً وسيطاً لهذه السياسة مع وجود علاقة واضحة بين معدل التضخم المستهدف أو أدوات السياسة النقدية كما تعد هذه السياسة أكثر فعالية من سياسة الاستهداف النقدي التي تقوم على مقارنة غير مباشرة كمواجهة التضخم.
6. لضمان فعالية الإطار الجديد في إدارة السياسة النقدية (استهداف التضخم) لابد من توفر شروط مسبقة أولية إلى جانب شروط عامة نستطيع من خلالها تحديد مدى الالتزام بتطبيق استهداف التضخم من عدمه.

ثانياً/ استنتاجات خاصة بدول العينة

1. اتبعت عدة دول متقدمة وناشئة سياسة استهداف التضخم مع بداية التسعينات بدءاً بنيوزلندا ثم الولايات المتحدة وتشيلي وتركيا وتلتها العديد من البلدان الأخرى ، تبنت هذه الدول هذا الأسلوب بعد تخفيضها لمعدلات تضخم إحادية الأرقام وتحريرها لأسعار الصرف حتى لا تتعارض وتحقيق المعدلات المستهدفة.
2. ان دراسة وتقييم سياسة استهداف التضخم تظهر ان البلدان المتقدمة كانت اكثر مقدره على تنفيذ هذه السياسة وأوفر حظا في تحقيق النجاح مثل نيوزلندا وتأتي بالمرتبة الثانية الاسواق الناشئة مثل تشيلي فيما واجهت البلدان الأقل نموا صعوبات اكبر في تطبيق هذه الاستراتيجية.
3. ان تاريخ البدء باستخدام سياسة الاستهداف يتراوح من 1990- 1999 مما يجعل عقد التسعينات هو عقد الاختبار الرئيس لهذه السياسة على الرغم من التفاوت في نقطة البدء الذي يسجل مسبقا لدول اكثر تقدما لما تمتلكه هذه الدول من ادوات اكثر فاعلية في مجال السياسة النقدية وقد اكبر على اعطاء البنك المركزي استقلالية فضلا عن ما تتمتع به من استقرار مؤسسي عزز الشفافية في استهداف التضخم في هذه البلدان.
4. تعد تجربة نيوزلندا في استهداف التضخم ،التجربة الأكثر نجاحا عند مقارنتها بمثيلاتها من الاسواق المتقدمة ويعود ذلك لاكتمال مقومات تبني السياسة والبيئة الاقتصادية الخصبة التي احتضنتها .

5. تجربة بريطانيا ناجحة نسبياً بمقارنتها بتجربة نيوزلندا إلا أنها اختلفت بارتفاع تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية.
6. استطاعت تشيلي تخفيض معدلات التضخم الى المستويات المستهدفة، وهي بذلك تعد تجربة ناجحة ومثال جيد للأسواق الناشئة إلا أنها لا تخلو من السلبيات .
7. تجربة تركيا حديثة وغير مكتملة بالرغم من نجاحها في تحقيق معدلات تضخم منخفضة.

ثالثاً/ استنتاجات خاصة بالعراق

1. تعددت اسباب التضخم في الاقتصاد العراقي منها أسباب مؤسسية وهيكلية ونقدية واختصت السياسة النقدية في القضاء على الاسباب النقدية دون غيرها باعتبارها اهم تلك الاسباب.
2. استطاع الاقتصاد العراقي مستويات منخفضة في معدلات التضخم بعد عام 2008 وخاصة السنوات الثلاث الأخيرة من خلال مزايدات العملة والتسهيلات القائمة وغيرها اذ بلغ ادنى معدل للتضخم (-2.801%) عام 2009.
3. عدم توفر البنى التحتية اللازمة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
4. لا يمكن استخدام سياسة استهداف التضخم في العراق في الوقت الحاضر لعدم استيفاء الشروط العامة والشروط الأولية لكن بالإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية لهدف استقرار الأسعار في الامد الطويل كهدف أساس للسياسة النقدية وإعطاء استقلالية اكبر للبنك المركزي واعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم مع إيجاد أنموذج قياسي يعكس ارتباط هذا المعدل بأدوات السياسة النقدية.

التوصيات

حتى يتم تفعيل سياسة استهداف التضخم كإطار جديد لإدارة التضخم في الاقتصاد العراقي تقترح ما يلي :

1. عدم الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي ، خاصة في ظروف جمود الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية .
2. ضرورة اجراء اصلاحات للاقتصاد العراقي قبل الشروع في عملية الاستهداف ، واتخاذ اجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في العراق من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لا يواكب الطلب الكلي والإسراع في تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية
3. التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بحيث تكون اجراءتهما متناغمة وغير متقاطعة.
4. اعتماد سياسة استهداف التضخم كإطار جديد لإدارة السياسة النقدية على ان يأتي تطبيق السياسة بعد استكمال جميع الشروط الاولية والعامة وبناء ارضية ملائمة لتبني السياسة ، وهذا بالتأكيد يتطلب وقت وجهد وهو امر ضروري لنجاح السياسة.
5. ان يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الاقتصاد العراقي هو هدف استقرار الأسعار باعتبار ان تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج.
6. اعطاء استقلالية اكبر للسلطة النقدية والجهة التي ستقع عليها مسؤولية الإعلان عن سياسات استهداف التضخم لغرض ضمان حق مسائلتها عن الأهداف التي رسمتها.
7. البحث عن نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية حتى تتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم الممكنة التطبيق مستقبلاً في الاقتصاد العراقي إلى جانب اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الاقتصادي.
8. الاستفادة من تجارب الأسواق المتقدمة والناشئة والوقوف على مواطن القوة التي ساعدت في تحقيق نجاحها ووصولها إلى الهدف المحدد ، ومواطن الضعف التي عرقلت سير عملية الاستهداف وتسببت بحصول انحرافات خطيرة عن المعدل المستهدف.
9. محاولة استيفاء اهم الشروط التي يستلزم توفرها لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الاقتصاد العراقي وبما يتناسب وواقع الاقتصاد العراقي.

المصادر

٢٠٢٠



المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

1- الكتب

- 1- ابد جمان ،مايكل ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1980.
- 2- أكلي، د. ج، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، الجزء الثاني، ترجمة د. مهدي سليمان، مراجعة د. عبد المنعم السيد علي، جامعة المستنصرية، 1980.
- 3- جيمس ، جوارتيني- و ريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص) ، ترجمة ، د. عبد الفتاح عبد الرحمن – د. عبد المنعم ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1987.
- 4- حبيب، فايز إبراهيم ، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، جامعة الملك سعود، مطبعة الفرزدق التجارية، الرياض، 2000.
- 5- الحسنوي، اموري هادي كاظم، القياس الاقتصادي المتقدم (النظرية والتطبيق) ، جامعة بغداد، 2002.
- 6- حسون، طاهر فاضل، مصادر التضخم النقدي في العراق، أسبابه ومعالجته، 1960-1975، دار الطليعة للطباعة والنشر، بغداد ، 1978.
- 7- خليل، د. سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة الكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
- 8- خليل، د. سامي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980.
- 9- داود، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، جامعة البلقاء التطبيقية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.
- 10- الدليمي، د. عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990.
- 11- الروبي، د. نبيل، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة ، 1973.
- 12- زكي، د. رمزي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1996.
- 13- زكي، د. رمزي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- 14- سام ولسون، بول، واخرون، الاقتصاد، ترجمة، دار ماكجرو هيل، 2001.

- 15- الشمري ، ناظم نوري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.
- 16- شيحة، د. مصطفى رشيد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1985.
- 17- عبد القادر-رمضان محمد، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، جامعة الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، القاهرة، 2004-2005.
- 18- علي، د. عبد المنعم السيد، ونزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الجامعة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
- 19- ماير، توماس، دوسنييري، جيمس س، اليبير، روبرت ز، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة أ.د. السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
- 20- محي الدين ، د. عمرو ، ازمة النمو الآسيوية ، الجذور والاليات والدروس المستفادة، الطبعة الاولى، دار الشروق، القاهرة، 2000.

2. الرسائل والاطاريح

1. ثويني ، فلاح حسن ، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2001 .
2. حسين، منى يونس، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي في العراق للمدة 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007.
3. الرفيعي، افتخار محمد مناحي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2007.
4. شديد، مهدي خليل، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان عربية مختارة(العراق ومصر حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2007.
5. شوكت، عفيفة بجاي ، التضخم الركودي في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، المستنصرية، 2007.
6. الصبيحي، علي نبع صايل، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات 1970-2000، والسبل المقترحة لمعالجته، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004.
7. العبيدي، عمر محمود عكاوي، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق(1980-2007)، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009.
8. العتبي، محمد حسن رشم ، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار المحاصيل والحبوب الرئيسية في العراق للمدة 1974-1996، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.

9. علوان، حسن عباس، دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2001.
10. العبيبي، ميثم، قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (1980-1998)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005.
11. القرشي، حاتم عبد، تفعيل أدوات السياسة النقدية في الأقطار النامية مع إشارة للعراق (1990-2001)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، المستنصرية، بغداد، 2005.
12. القيسي، قحطان شمران حسن، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2005.
13. كريم، فلاح حسين، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق (دراسة قياسية للمدة 1980-2008)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2010.
14. محمود، اسلام محمد، الإصلاح الاقتصادي، التجربة المصرية وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2009.
15. المندلوي، عباس يحيى خضر، إمكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة 1980-2003، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004.
16. ناشور، خالد شامي، اختيار نظام سعر الصرف في إطار سياسة احتواء التضخم في الاقتصاد النامي المفتوح مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 2009.

3. البحوث والدراسات

1. البصري، كمال، التضخم وأزمة الوقود عام 2006، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006.
2. الخرزجي، دثيريا عبد الرحيم، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 23، 2010.
3. الخرزجي، دثيريا عبد الرحيم، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، 2007.
4. الخرزجي، دثيريا وسمير فخري نعمة، أهمية سعر الصرف في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 37، 2005.

5. الربيعي، د. فلاح خلف علي، تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق للفترة 1975-1990، جامعة عمر المختار، كلية الإدارة والاقتصاد.
6. الربيعي، د. فلاح خلف، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006.
7. الشبيبي، د. سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.
8. الشماع، د. همام، العمري، د. عمرو هشام، أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001.
9. الشناوي، اسماعيل احمد، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين شمس، 2004.
10. الهيتي، احمد حسين، وآخرون، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 3، المجلد 2، الانبار، 2010.
11. سلمان، محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 16، العدد 58، 2010.
12. صالح، د. مظهر محمد، إستراتيجية السياسة النقدية في العراق للسنوات 2009-2013، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2009.
13. طليعة كوركيس توما، برامج السياسة النقدية والمالية في العراق نحو التصحيح والنمو، جمعية الاقتصاديين العراقيين، المؤتمر العلمي التاسع للمدة من 5-7 شباط، بغداد، 1994.
14. عبد الجبار، عمار، التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006.
15. عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العربي إلى أين؟، تأملات وتطلعات، مجلة المستقبل العربي، العدد 2، 1998.
16. غزال، ميسر قاسم محمد، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 14، العدد 49، 2008.
17. كروتشي، محسن انز و خان، الأنظمة النقدية واستهداف تقليل التضخم مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 3، البنك الدولي للانشاء والتعمير، واشنطن، 2000.
18. محبوب، عادل عبد الغني، كيف تخلصت الدول الأوربية من التضخم الجامح بعد الحرب العالمية الأولى (دراسة تطبيقية لمفهوم التوقعات العقلانية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 15، 1994.

4. التقارير المحلية والدولية

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، عدد خاص، 2003.
 2. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الأرقام القياسية.
 3. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الأرقام القياسية.
 4. صندوق النقد الدولي، وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات النقدية والمالية، الجزء الثاني، أقرها المجلس التنفيذي في 24 ، يوليو /تموز، 2000.
 5. وزارة، التخطيط هيئة التخطيط الاقتصادي، تقويم فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في كبح جماح التضخم خلال فترة الحصار ،بغداد، 1992.
 6. العلي، د.احمد ابراهيمي ، التضخم والسياسة النقدية، 2009.
- International Monetary Fund .World Economic Outlook .April 2011.

5. المؤتمرات والندوات

- 1.الجبوري، د. عبد العزيز حويش ، وهالة صاحب إبراهيم، تطور وظائف المصارف التجارية في ضوء متغيرات البيئة الدولية مع إشارة إلى البنك المركزي العراقي، المؤتمر المصرفي الثاني، البنك المركزي العراقي، 2002.
2. العزاوي، د.هدى ، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الضريبي الأول للمدة (17- 18) /10 /2001.
3. المعهد المصرفي المصري ، السياسات الاقتصادية الكلية والأداء الاقتصادي الكلي ، الندوة الاولى ، ، أكتوبر، 2003.
4. المعهد المصري المصرفي ، تطبيق سياسة استهداف التضخم ،الندوة الثانية ،القاهرة- مصر، ديسمبر 2003.
5. صالح، د. مظهر محمد، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد3، 2006.

6. صالح، د. مظهر محمد، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف؟، (بحث غير منشور) مقدم إلى قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ضمن بحوث المؤتمر العلمي الثاني ، 2001.
7. صالح، د. مظهر محمد، نظام معدلات الصرف في العراق، أنموذج تشخيصي لواقع العراقي، 2008.
8. طاقة ، محمد ، ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراق، الأسباب والمعالجات، جمعية الاقتصاديين العراقيين، المؤتمر العلمي الثامن للمدة (16- 18) شباط 1993.

1. Alvaro Angeriz and Philip Arestis, "Inflation Targeting: Assessing The Evidence" Cambridge Centre for Economic and Public Policy, Department of Land Economy, University of Cambridge, UK, 2008.
2. . A. Hakan Karaa "Turkish Experience With Implicit Inflation Targeting", September, N: 06/032006, , wp of central bank of Turkey
3. Alan Ballard and özer Karageikli, Inflation Targeting: The New Zealand Experience and Some Lessons, Reserve Bank of New Zealand , 19 – January 2006.
4. B.S.T, Bernanke, F.S.Lau Bach, A.SMishkin &A. Sposen, "Inflation Targeting; lessons from the International Experiences", Princeton university press, UK, 1998.
5. Costas Milas, "Does High M4 Money Growth Trigger, Large Increases In UK Inflation? Evidence From A Regime-Switching Model" Keele University, UK And The Rimini Centre for Economic Analysis, 2007.
6. Eser Tutar, "Inflation Targeting in developing countries and its Applicability to the Turkish Economy", (MA thesis of Arts in Economics, faculty of the Virginia polytechnic Institute and state university, july 2002.
7. Mishkin F.S. , "Inflation targeting Market countries " , NBER Working paper series 7618 , National Bureau of Economic Research , March 2000.
8. Mishkin F.S., "International experiences with different monetary policy regimes", NBER working, march 1999.
9. Mishkin F.S "the economics of money, banking and financial markets", Columbia university, 1999.
10. Mishkin F.S, Stanley.G.Eakins, "Financial market and Institutions", Columbia university, Wesley, 1997.
11. Mishkin F.S "Inflation targeting in Emerging market countries, American Economic Review, Vol 90, No2, may 2000.
12. Gerald A. Epstein & A. Erinc Yeldan, "Beyond Inflation Targeting, Assessing the Impacts and Policy Alternatives", Cheltenham, UK. Northampton, MA, USA, 2009.
13. Hakan Barument and Richard T. Froyen, long-term Interest Rates under Inflation Targeting the New Zealand Experience, October 2009.
14. Jose , DE Gregorio , And Rea , Tok Man , Rodrigo , Valdes , Flexible Exchange Rat with inflation targeting in Chile : experience and Issues Working paper of central Bank of Chile , N: 540 , August , 2005 .
15. Jankese , Hossein Samiei , central Bank Independence and The conduct of monetary Policy in the UK, working paper IMF, wp/99/170, December, 1999.
16. J.P. Taylor , Aggregate Dynamics and Staggered Contracts, Journal of Political Economy , Feb 1980.

17. Loyd B. Thomas, money, Banking & Financial Markets, South Western Part of the Thomson, 2006.
18. Nicoletta Batini and Edward Nelson, "Optimal horizons for inflation targeting": Bank of England, Threadneedle Street, London, 2000.
19. Oscar Landerretche, Felipe Morande, Klaus Schmid – Hebbel, "Inflation Targeting and Stabilization in Chile", working papers of the central Bank of Chile, №, 55. December 1999.
20. Rodrigo O. Valdes, "Inflation Targeting in Chile: Experience and Issues", central Bank of Chile, February, 2007.
21. Richard T. Froyeh, Alternative Monetary policy rules for small open economies, 1998.
22. R.G. Lenn Hubbard, "money the financial system and the economy", Columbia university, 2008.
23. Stephen. G. Cecchetti, "Money banking and financial markets", brandeis university, 2008.
24. Toshitaka Sekine and Yuki Teranishi, "Inflation Targeting and Monetary Policy Activism", Institute For Monetary And Economic Studies, Bank Of Japan, Discussion Paper Series, July 2008.
25. Vittorio Corbo & Klaus Schmid Hebbel, "Inflation in Latin America" working papers of the central bank of Chile – September 2001.
26. William A Allen, Inflation Targeting: The British Experience Issued by the Centre for Central Banking Studies, Bank of England, London January 1999.

1- شبكة المعلومات الدولية

1. إسماعيل احمد الشناوي، "استهداف التضخم والدول النامية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة عين شمس، 2004 ، <http://www.alshnawy.boj.or.jp>
2. البنك ، المركزي المصري، مقياس التضخم الاساسي. <http://www.bankofegypt.co.uk/wplist.htm>
3. سعود بن هاشم جليدان، سياسة استهداف التضخم، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ، <http://www.project-syndicate-org>
4. سوف، سامي، "ما هي الاسواق المالية الناشئة؟" ، <http://nabdalg.7olm.org/t1393-topic>
5. محمد الصياد ، سياسة استهداف التضخم ، سبتمبر 2000،
http://www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont.id=6069
6. مصطفى، بابكر، الانظمة النقدية واستهداف الاقلال من التضخم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002،
<http://www.arab-api.org/develop>
7. ناجي، التوي، استهداف التضخم والسياسة النقدية، إصدارات جسر التنمية، 2000، <http://www.arab-api.org/develop1.htm>
8. هدى هادي العزاوي وسرمد عباس النجار، 2006، تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، <http://www.mof.gov.iq/ar/>
9. <http://www.oup.co.uk/pdf/o-924057-4.pdf>
10. Andrew Haldane Bank of England ، The UK Experience inflation Targeting .
<http://www.Imf.org/external/ft/seminqr/2000targets/index.htm>
11. Van der merwe، E.J.، 2004، "Inflation Targeting in South Africa"، Occasion .
<http://www.reservebank.co.za>
12. F.S. Mishkin، "Inflation Targeting"، July 2001،
<http://www.gsb.columbia.edu/faculty/fmishkin/pdffpapers/01encyc.pdf> .
13. Petursson، thorarinn، exchange rate of Inflation Targeting in Monetary policy، 2000، monetary Bulletin (2000/1) ، <http://www.econ.com>.
14. F.S. Mishkin "from Monetary Targeting to Inflation targeting" : Lessons from The industrialized countries. <http://www.jstor.org/stable/117201>
15. Kenneth N. Kuttner، "A Snapshot of Inflation Targeting in its Adolescence"، 2004
<http://www.rba.gov.au/publicationsandresearch/conferences/2004/kuttner.pdf>
16. Murray Sherwin ،strategic choices in Inflation targeting :The New Zealand،
<http://www.Finances-new zealand.org>.

17. Joseph E. Stigitz, "Inflation targetion is not failing", 2008. <http://www.project-syndicate.org>

Inflation is one of the most obstacles, which suffer all development and advance economies as well.

The inflation refer to the continuous increasing in the general level of the price.so it lead to unstable the price, oscillation in GDP and decreasein financial saving and abuse the distribution of the wealth in the nation.

Fredman said, the inflation is monetary phenomenon, so, the most nation adopt new policies in order to manage the monetary policies to reaching the goal of settlement price, this study try to evaluate the using of monetary policy and to study the ability of apply it in our economy, which suffer along the terms (1980-2010), like the war between Iraq and Iran and the second Gulf War, also the final war with U.S.A, which lead to occupation our nation.

As aresult of this conditions ,Iraq economy face high levels inflation , as aresult of increasing in the volume rate of our currency the hypothesis of our research refer ,the success of exposure to inflation policy ,is differ with respect to the conditions and proce dures, which is needed to apply this policy. In order to be sure of this hypothesis, so the out line of this study devided to three chapters: Chapter One, devoted to the theoietical study of the" theory of inflation". Chapter Two :in this chapter we choice many application studies (New Zeland, England) and many emerging markets (Chilly, Turkey).

Also, we evaluate this study by using the econometric mothods. Chapter Three, we devoted it to the possibility of application the "exposure to inflation policy " in Iraq economy , through studying the nature of Iraq economy for the terms (1980-2010). The main conclusion, refer to the absent of the conditions of application this policy which is needed to using this style in manage the monetary policy in the future.

*Ministry of Higher Education and Scientific Research
Karbala University
College of Administration and Economics
Department of Economics*



***Evaluating Inflation Targeting
Policy In Developed And
Developing Markets With A
Special reference to the Iraqi
Economy***

*A Thesis Submitted to:
To the Council of the College of Administration and
Economics / Karbala University as Partial Fulfillment
for the Requirements for the Degree of Master of
Science in Economics*

*A Thesis Submitted by:
Alaa Nori Hussein*

Supervised by

***Assist. Prof. Dr.
Safaa Abdul- Jabbar
1432***

***Assist. Prof. Dr.
Adnan K. Najim Aldin
2011***